المكتبة الإلكترونية لفضيلة الشيخ وليد بن راشد السعيدان

# قواعد في أقسام التوحيد الثلاثة

" ب "

@alsaadan21 www.alsaeedan.com t.me/alsadan31
www.youtube.com/user/AlsaeedanTV

# قواعد في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات

## مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والشكر لله شكر المعترفين المقصرين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولي الصالحين، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الصادق الأمين -صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه- الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

**أما بعد:**

فهذا شرح لقواعد مهمة تتعلق بالموضوع الذي من أجله خلقنا الله - تبارك وتعالى- وهو موضوع التوحيد، وسوف نتكلم (تأصيلا وتفصيلا) عن قواعد التوحيد بأقسامه الثلاثة إن شاء الله: وهي:

**القسم الأول: قواعد توحيد الربوبية،** وما يتعلق به من القواعد، والمسائل.

**القسم الثاني: قواعد توحيد الألوهية،** وما يتعلق به من القواعدِ والضوابط، والمسائل، وهي ست وتسعون قاعدة.

**القسم الثالث: قواعد الأسماء والصفات عند أهل السنة والجماعة،** وهي ثلاثون قاعدة.

وهذه القواعد قواعد كثيرة، ولعلنا نأتي عليها كلها بإذن الله -عز وجل-، إن يسر الله -عز وجل- لنا الأمر وإلا فنأخذ منها ما تيسر، وأشترط على نفسي إن شاء الله -عز وجل- ألا نخرج من قاعدة إلا وقد أتممنا شرحها بالمقدور عليه سواء استدلالًا أو تفريعا.

وإن طلب العلم على طريقة التأصيل والتقعيد من أهم مهمات طالب العلم التي لا ينبغي أن يحجب عنها ذهنه، فعلى الطالب أن يحرص في مسيرته العلمية على استجماع القواعد والأصول والضوابط في الأبواب كلها؛ لأن الإنسان

بهذه الطريقة يستفيد عدة فوائد:

**الفائدة الأولى:**

بأنه يحيي طريقة القرآن والسنة في التعليم، فإن القرآن والسنة جريا على تعليم الأحكام على طريقة التأصيل والتقعيد، ولذلك لا تجد في القرآن ذكر معالجة الأمور والوقائع بأعيانها وأسماء أصحابها،وإنما يتكلم القرآن عن القواعد والضوابط؛ لذلك إذا راجعت باب الأكل كله وجدته يقع تحت جزء آية في قول الله -عز وجل-: (وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ)[الأعراف:١٥٧].

**الفائدة الثانية:**

اختصار الزمان فإنك لو ذهبت تتعلم العلوم الشرعية على طريقة التفريع والتفصيل لطال بك الزمان، لكن إذا تعلمتها على طريقة التأصيل فإنك سوف تختصر الزمان عليك في الطلب.

**الفائدة الثالثة:**

حماية العقل من كثرة التشوّش بالفروع والجزئيات، فإن كثيرا من الناس حافظتهم متوسطة، فلو أنه أعملها أو أشغلها في كثرة طلب الجزئيات والفروع لضاعت عليه تلك الحافظة، لكن عليه أن يحفظ القواعد والأصول وأن يضبطها وأن يتقن التخريج عليها، حينئذ يستطيع أن يحفظ عقله من التشوّش ومن الاضطراب والحيرة، فإن كثرة الفروع يجعل آخرها ينسي أولها.

أما القواعد فهي ذات ألفاظ يسيرة ومختصرة وهي قواعد محصورة ومعدودة فيستطيع الإنسان أن يتعرف على حكم مئة فرع في جلسة واحدة بضبط قاعدة واحدة فقط، فكم من الفروع التي تندرج تحت قاعدة (الأمور بمقاصدها)، أو (المشقة تجلب التيسير)؟ فروع كثيرة فلا تنشغلوا يا طلبة العلم بالفروع والجزئيات وتتركوا القواعد، فانتبهوا للقواعد، وانتبهوا للأصول.

فإذا جئت إلى علم العقيدة فتأتي إلى أصوله وجذوره.

وإذا جئت إلى علم الفقه فاطلبه من أصوله وقواعده وجذوره، وإذا جئت إلى المصطلح فاطلبه من جذوره وقواعده وأصوله حتى تكون عالمًا راسخًا في هذا الفن.

وبما أن هذه القواعد كثيرة، ولو أفردنا كل قاعدة منها بالشرح، والتفصيل لما كفتها هذه الدورة، أحببت أن تكون هذه المجالس عبارة عن رسائل بريدية صغيرة، وشيء من شرحها، مع شيءٍ من أدلتها فقط.

نسأل الله أن ينفعنا، وإيِّاكُم بها، وأن يُفَقهنا في ديننا، وأن يرزقنا العمل بما علَّمنا، ونقل هذا العلم لمن هو محتاج له، وأن يرزقني وإياكم الإخلاص في القول، والعمل، وألا يُجعل علينا وبالًا.

ونبدأ مستعينين بالله -عزّ وجل- في هذه القواعد بقواعد توحيد الربوبية، ثم بقواعد توحيد الألوهية، ثم بقواعد الأسماء والصفات، فأسأل الله أن يعينني على حسن الطرح وحسن الشرح وأن يعينكم على حسن الاستقبال والفهم.

# قواعـــد
# توحيـــد الربوبيـــة

**القاعدة الأولى : حقيقة التوحيد: هو الجمع بين النفي والإثبات[1].**

يقول العلماء: لأنَّ الإثبات وحده لا يمنع المشاركة، ولأنَّ النفيَ وحده تعطيلٌ محض؛ فالتوحيد ليس هو الإثبات فقط، وليس هو النفي فقط، وإنَّما حقيقةُ التوحيد هي الجمع بين النفي والإثبات.

(١) التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية(٣/١) ،منهاج السنة(٤٩٠/٣)

فتنفي ثم تُثبِت، فإذا أردت أن توَحد أحدًا بشيءٍ معين؛ فلا يكفى في توحيدهِ بهذا الشيء أنْ تُثبت له هذا الشيء فقط، ولا يكفي أن تنفي عنه هذا الشيء فقط، بل لابُدَّ من النفي، والإثبات كقولنا مثلًا: **"لا خالق إلا الله"** هذا توحيد الله بصفه الخلق، لكن لو قلنا: **"لا خالق"** فهذا تعطيل محض.

وكذلك إذا قلنا: **"الله هو الخالق"**؛ فهذا لا يمنع أن يكون هناك خالق آخر، لكن إذا قلنا: **"لا خالق إلا الله"** هذا هو حقيقة التوحيد **"لا مالك إلا الله"** هذا حقيقة التوحيد.

**"لا محيي إلا الله"** هذا حقيقه التوحيد، إذًا حقيقة التوحيد التي يقوم عليها التوحيد كله بأقسامه الثلاثة هو الجمع بين النفي، والإثبات، واللهُ أعلم..

**القاعدة الثانية : التوحيد أساس العمل، وأصله[1]..**

ومعناها أنَّ: الله-عزَّ وجل- لا يقبلُ شيئاً من الأعمال إلا إذا كان قائمًا على ساقِ التوحيد، والعقيدة الصحيحة الصافية؛ فأيُّ عمل يقوم به الانسان لم يُبن على عقيدةٍ صحيحة، وتوحيد صافٍ؛ فإنَّ الله يجعلهُ هباءًا منثورا.

ودليلُ ذلك قول الله-تبارك وتعالى-: ( **وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا**) [الفرقان:٢٣]؛ فأثبت الله -عزّ وجل- أن لهم أعمالًا، ولكنه قدِم إلى هذه الأعمال؛ فجعلها كهباء لأنهم بنوا هذه الأعمال على غير أساسٍ من التوحيد الصحيح، وقال الله-عزّ وجل-: (**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا، الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا، أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا**) [الكهف:١٠٣-١٠٥].

فأثبت الله أن لهم أعمالًا، واجتهادًا، وهم يحسبون بهذه الأعمال أنهم من أحسن

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني ٥٧/١

الناس صنعًا، وتقرُّبًا، وتعبُدًا، ولكنَّ الله -عزّ وجل- يجعلها يوم القيامة هباءًا منثورًا لا تنفع أصحابها، لأنهم لم يبنوا هذه الأعمال على توحيد صحيح، وإنَّما بنوه على الكفر بالله-تبارك وتعالى-.

وقد أجمع العلماء -رحمهم الله وتعالى- على أن جميع التعبُّدات من شرط قبولها التوحيد الصحيح؛ فأي عبادات بُنيت على غير توحيد صحيح؛ فالله لا يقبلها، والله أعلم...

**القاعدة الثالثة : التوحيد أولُ واجبٍ، وآخرُ واجبٍ**[1].

ومعنى ذلك أنَّ أول ما يدخل به العبد في دين الله-عزَّ وجل- إنمَّا هو النطق بالتوحيد؛ فلا يُحكم على الإنسان بأنَّهُ مسلمٌ إلاَّ إذا جاء بكلمة التوحيد، وبرهانًا على ذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله**»[2].

وفي صحيح مسلم عن طارق بن أشيم رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم- قال:«**من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله،**

(١)دلالة القاعدة من النصوص الصريحة المذكورة أعلاه ، و كتاب التوحيد للإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: {فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم} [التوبة: ٥] (١٤/١) برقم (٢٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (٥١/١) برقم (٢٠).

ودمه، وحسابه على الله»[1]. وقد أجمع أهل السُنة، والجماعة على أنَّ أول الواجبات على العبد هو التوحيد، وقد خالف أهل البدع في ذلك؛ فمنهم من قال: إنَّ أول واجبٍ هو الشك، أو القصد إلى الشك، أو النظر أو التدبر، والتأمل، وكلها أقوالٌ جرت على خلاف الحق، وما قررَّته الأدلة.

بل الحقُّ هو ما قرره أهل السُنة من أنَّ أول واجب هو: التوحيد، ولذلك فأن الأنبياء أول ما يأمرون به أُممهم من الشرائع إنَّما هو التوحيد.

قال نوح لقومه:(اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) [الأعراف:٥٩]، وكذلك سائِرُ الأنبياء، والرسل من بعده-عليهم أفضل الصلاة وأزكى التسليم- وكذلك سائر الأنبياء، والرسل وكذلك أيضا فالتوحيد آخر ما يجب على العبد النطق به قبل مماته.

فإن من مات على التوحيد فإنه يعتبر من أهل الجنة، إما ابتداءًا، وإما انتقالًا؛ فلا يخلّد في النار أحد، ومعه أصل التوحيد، ومات على التوحيد، وبرهانه حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبيّ-صلى الله عليه وسلم- قال: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلامِهِ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»[2].

ولذلك أُمر من حضر المحتضر أمرَ وجوب أن يلَّقنه التوحيد كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد-رضى الله عنهما- قال: رسول الله-

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (٥٣/١) برقم (٢٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، أول كتاب الجنائز، باب في التلقين، ت: الأرنؤوط (٣٤/٥) برقم (٣١١٦)، وقال الأرنؤوط: "حديث صحيح".

صلى الله عليه وسلم-: «**لقنوا موتاكم لا إله إلا الله**» (١).

وفى الحديث الآخر من صحيح مسلم من حديث عثمان-رضى الله عنه- قال: قال النبي-صلى الله عليه وسلم-: «**من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله، دخل الجنة**» (٢)، وفى الصحيح أيضًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: «**أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما، إلا دخل الجنة**»(٣). والله أعلم.

**القاعدة الرابعة: الانتسابُ إلى الصالحين لا ينتفع به صاحبهُ إلاَّ بالتوحيد، والإيمان، وهذا مُجمعٌ عليه بينَ أهل العلم(٤).**

فأيُّ إنسان كان قريبًا من الصالحين إما قُربَ انتسابٍ، وقرابة، أو قُربَ صحبة؛ فإن مُجرد هذه القرابة لا ينتفع بها، لا في الدنيا، ولا في الآخرة ما لم تكن مبنية على توحيدٍ، وإيمان صحيح صافٍ، وبرهانهُ قول الله-عزّ وجلّ-: (**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا**) أي في الدين، (**فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ**) [الطلاق:١٠]، والأدلة في هذا كثيرة.

ومنها أيضًا ابن نوح يقول الله -عزّ وجل- في شأنه أن نوحاً قال له: ( **يَا بُنَيَّ**

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى: لا إله إلا الله (٦٣١/٢) برقم(٩١٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، (٥٥/١) برقم (٢٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار (٥٥/١) برقم(٢٧).

(٤)منهاج السنة (٦٠٨/٤-٥٩٩) ، وجامع العلوم والحكم" لابن رجب (٣١٠/٢-٣٠٨).

ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ * قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ)[هود:٤٣].

إلى أن قال الله-عزَّ وجل- عن نوح: (وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ * قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) [هود:٤٥-٤٦]؛ الآية بتمامها؛ فلم يشفع لامرأة نوح، وامرأة لوط، وابن نوح أنَّهم من أقارب الأنبياء.

وفى صحيح الإمام البخاري من حديث أبى هريرة-رضى الله عنه- قال: قام رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: على الصفا حين أنزل الله -عزّ وجل- عليه قوله: (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) [الشعراء:٢١٤] قال: «يا بني كعب بن لؤي، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مرة بن كعب، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد مناف، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني هاشم، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد المطلب، أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة، أنقذي نفسك من النار، فإني لا أملك لكم من الله شيئا، غير أن لكم رحما سأبلها ببلالها»[1]. أو كما قال -صلى الله عليه وسلم.

وفى صحيح الإمام البخاري من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله تعالى عنه وأرضاه - قال: «يَأْخُذُ رَجُلٌ بِيَدِ أَبِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرِيدُ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، فَيُنَادَى: أَلَا إِنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا مُشْرِكٌ، قَالَ: فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَبِي، قَالَ:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: {وأنذر عشيرتك الأقربين} [الشعراء: ٢١٤] (١٩٢/١) برقم (٢٠٤).

فَيُحَوَّلُ فِي صُورَةٍ قَبِيحَةٍ، وَرِيحٍ مُنْتِنَةٍ، فَيَتْرُكُهُ»[1].

قال أبو سعيد: كُنَّا نحدِّث أنَّه إبراهيم، وأبوه، ولم يدلنا النبي-صلى الله عليه وسلم-على ذلك، أي والد إبراهيم آزر لم يشفع له ابنه إبراهيم أنهُ سيد الأنبياء.

فالقرابة إذا لم تُبن على توحيدٍ، وإيمان؛ فلا تنفع صاحبها يوم القيامة.

وفى صحيح الإمام مسلم من حديث أنس رضي الله عنه، أن رجلا قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: «في النار»، فلما قفى دعاه، فقال: «إن أبي وأباك في النار»[2].

وفى صحيح مسلم من حديث أبي هُريرة-رضى الله عنه- قال النبي-صلى الله عليه وسلم -: «وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»[3]. وفى الصحيحين من حديث أبي هريرة-رضى الله عنه- قال: (قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، فذكر الغلول، فعظمه وعظم أمره، ثم قال: «لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء، يقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئا، قد أبلغتك، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته فرس له حمحمة، فيقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئا، قد أبلغتك، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء،

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، باب الخوف والتقوى، ذكر الإخبار بأن الانتساب إلى الأنبياء لا ينفع في الآخرة ولا ينتفع المنتسب إليهم إلا بتقوى الله والعمل الصالح، (٤١١/٢) برقم(٦٤٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تناله شفاعة، ولا تنفعه قرابة المقربين (١٩١/١) برقم (٢٠٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر (٢٠٧٤/٤) برقم (٢٦٩٩).

**يقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئا، قد أبلغتك، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته نفس لها صياح، فيقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئا، قد أبلغتك، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته رقاع تخفق، فيقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئا، قد أبلغتك، لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته صامت، فيقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئا، قد أبلغتك»** (١).

إذًا القرب وحدها من الصالحين لا ينفع بلا توحيدٍ، أو إيمان.

**القاعدة الخامسة: لا تعدُّدية في التوحيد والعقائد**(٢).

**بمعنى أنَّنا لا نقبلُ مذاهب عقائدية شتى، إنَّما الدين عند الله-عزّ وجل- واحد، وهو ما جاء به محمدٌ -صلى الله عليه وسلم-.**

فلا يقبلُ اللهُ -عزّ وجل- من الأعمال، والتعبُدات، والعقائد إلاَّ ما كان متفقًا مع هذا الدين العظيم؛ فنحنُ لا نقبل وجود أشاعرة، ولا إباضية، ولا خوارج، ولا جهمية، ولا معتزلة، ولا كلابية، ولا ماتريدية، ولا رافضة، ولا غيرهم من الطوائف.

ولا حقَّ لأحدٍ أن يُلزِمنا بأنْ نقبل الطرف الاخر إذا كانت التعددية في العقائد؛ فالطرف الآخر مرفوض عندنا بدلالة الكتاب والسُنة، والإجماع، أمَّا التعدّدية الفقهية؛ فهي مقبولة؛ فكون المذاهب تكون مالكيةً، أوشافعيةً، أوحنبليةً، أو حنفيةً؛ فالأمر فيها واسعٌ، ولله الحمد.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الغلول (٧٤/٤) برقم (٣٠٧٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب غلظ تحريم الغلول (١٤٦١/٣) برقم (١٨٣١).

(٢)الإبانة الكبرى لابن بطة (٣٧٦/١)

لكن التعددية العقدية مرفوضة، ولكن نقول هذا دائمًا؛ لأننا سمعنا بعض الدعاوى الشاذة لا كثَّر الله من أهلها يريدون منَّا أن نقبل الطرف الآخر، وأن نتعايش معه مع أنَّهُ يخالفنا في مسائل توحيدية، وعقائدية قد يخرجُ بها عن دائرة الإسلام بالكلية، ويقولون: لكم دينكم، ولهم دينهم، ولا شأن لكم به؛ فهذا عندنا مرفوض؛ لقول الله -عزّ وجل-: (**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**) [آل عمران:٨٥]، ومن أدلتها أيضًا قول الله-عزّ وجل-: ( **إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ** ) [آل عمران:١٩]؛ فيُفهم من هذا أنَّ الله-عزّ وجل- إلاَّ هذا الدين.

وفى صحيح مسلم من حديث أبي هريرة-رضي الله تعالى عنه- قال: قال رسول الله-صلى الله عليه وسلم-: «**والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**»(١).

وروى أبو داود، والترمذي، وأحمد، وغيرهم بطرقٍ شتى من حديث معاوية-رضى الله عنه- قال: قال النبي-صلى الله عليه وسلم-: «**ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة - زاد ابن يحيى وعمرو في حديثيهما:- وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب لصاحبه -وقال عمرو: "الكلب بصاحبه- لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله**»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته (١٣٤/١) برقم (١٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، أول كتاب السنة، باب شرح السنة، ت: الأرنؤوط (٦/٧) برقم (٤٥٩٧), والترمذي في سننه، أبواب الإيمان، ت: بشار (٣٢٣/٤) برقم (٢٦٤١)، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، والإمام أحمد في مسند

وهو حديث يصح بمجموع طرقه، وفى رواية هم" الجماعة"، وفى رواية هم الناجية "،وهم أهل السنة و الجماعة؛ فقضت الأدلة على من خالف المذهب الحق (التوحيد الصحيح، والعقيدة السليمة) أنهم من أهل النار؛ فلو كانت التعددية العقدية مقبولة لما استوجب المخالفون هذه العقوبة، والله أعلم.

**القاعدة السادسة : الربوبية توحيدُ الله بأفعاله**(١).

**وهذا هو تعريف توحيد الربوبية** ، وذلك لأنَّ العلماء مجمعون على أنَّ الله-عزّ وجل- تصدر منه أفعالٌ؛ فالإحياءُ فِعلهُ، والإماتة فِعلُهُ، والتقدير فِعلُهُ، والرَّزق فِعلهُ، والإضلال فِعلُهُ، والهداية فِعلُهُ، والإعزاز، والإذلال فِعلُهُ، والإعطاء، والمنع فِعلهُ.

كلُّ هذا يعتبر من فِعل الله-عز وجل- فالواجب عليك كعبد خلقك الله-عزّ وجل- في هذه الدنيا أن توحِّد الله-عزّ وجل- بالأفعال الصادرة منه.

فتوحيدك له بأفعاله، واعتقاد عدم مُشاركة أحد له فيها، هو توحيد الربوبية، فتوحيد الربوبية: هو توحيد الله-عزّ وجل- بأفعاله، فتقول: لا مُعطيَ إلاَّ الله، لا مانع إلاَّ الله، لا مالك إلاَّ الله، لا خالق إلاَّ الله، لا مُتصرِّف إلاَّ الله، إلى غير ذلك من سائر أفعاله -تبارك وتعالى-.

وأمَّا توحيد الألوهية؛ فستأتينا قواعده: بأنّهَ توحيد الله بالأفعال التي تصدر منا؛ فتوحيدك لله بفعلك أنت ألوهية، وتوحيدك لله بفعله هو ربوبية.

---

الشاميين، من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، (١٣٤/٢٨) برقم (١٦٩٣٧)، وقال الأرنؤوط: "إسناده حسن كلما قال الحافظ في "تخريج أحاديث الكشاف". وحديث افتراق الأمة منه صحيح بشواهده".

(١) التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده (٩٨/١).

**القاعدة السابعة : لا ربَّ إلاَّ الله[1]..**

يقول الله-عزّ وجل-: (**اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ** ) [النساء:١]، ويقول الله-عزّ وجل-: (**ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ**) [الأنعام:١٠٢]، وقال -عزّ وجل-:(**إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ**) [يونس:٣]، وقال الله-عزّ وجل-: (**ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**) [يونس:٣].

وقال الله عز وجل عن نوح عليه-الصلاة والسلام-: أنه قال لقومه: (**لَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**) [هود:٣٤]، وقال الله-عزّ وجل-: (**وإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ**)[الأنبياء:٩٢]، وفى آيةٍ أخرى:(**وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ**) [المؤمنون:٥٢].

وقال الله-عزّ وجل-: (**ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ**) [فاطر:١٣]، قال الله-عزّ وجل-:(**اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ** ) [الصافات:١٢٦]؛ فلا رب لنا في هذا العالم إلا الله -تبارك وتعالى- وهذه واضحة والله أعلم.

**القاعدة الثامنة : لا مالك للأشياء على الحقيقة إلاَّ الله[2].**

حتى وإنْ وُصف المخلوق بأنَّه يملك هذا الشيء؛ فإنَّما هو ملكٌ عارية، واستخلاف، ليس مِلكًا حقيقيًا.

إنَّما الذى يملك الأشياء، والأعيان، والأزمنة، والأمكنة، وكل شيء على

---

(١)بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية لشيخ الإسلام ابن تيمية(١٣٧٧)

(٢)شفاء العليل للإمام ابن القيم (٦١٠/٢)

الحقيقة إنَّما هو الله-تبارك وتعالى-.

قال الله-عزّ وجل-: (**ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ**) [فاطر:١٣]، فقدَّم ما حقه التأخير، والمتقرر عند العلماء أنَّ تقديم ما حقّه التأخير يقتضي الحصر، أي: لا مالك إلاَّ الله - تبارك وتعالى-، وقال الله-عزّ وجل-: ( **لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**) [التغابن:١]، وقال الله-عزّ وجل-:(**ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ**) [الزمر:٦]، وقال الله عز وجل- أيضًا: (**وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ**) [فاطر:١٣]، والآيات بهذا المعنى كثيرة.

فإن قلت: أوليس المخلوق يوصف بأنه يملك الأشياء التي تحت يده؟ فنقول: بلى، ولكن ثمة فروق عظيمة بين الملك الذي ينسب لله، والملك الذى يُنسب للمخلوق.

فأمَّا الملك الذى يُنسب لله: فهو الملك المطلق الشامل الكامل العام من كل شيء، وأمَّا الملك الذى ينسب للمخلوق: فهو مطلق الملك لبعض الأشياء دون بعض.

فأنت تملك ما في يدك، ولكن لا تملك ما في يدي، ويقال أيضًا: إنَّ الملك الذي يُنسب إلى الله-تبارك وتعالى- هو الملك الذي لا أول له، وأمَّا الملك الذى ينسب للمخلوق؛ فهو الملك الذى له أول؛ فالسيارة قبل أن تتملكها قبل شرائها كانت ملكاً لصاحب المعرض، وقبل أن يشتريها صاحب المعرض كانت ملكًا للمؤسسة التي صنعتها، أو الشركة التي صنعتها.

فالأملاك بيننا تدور وتزول ، أما الله-عزّ وجل- أوليته لملكه؛ فهو المالك للأشياء أزلًا، وأبدًا.

ونقول أيضًا: إنَّ المُلك الذي يُنسب لله-عزّ وجل- هو الملك الذي لا نهاية له؛ فلا ينقطع ملك الله-تبارك وتعالى- عن الأشياء أبدًا، وأمَّا الملك الذي يُنسب

للمخلوق فهو الملك الذى ينقطع بأمرين:

- إمَّا بتلف، وبيع.
- وإمَّا بموت، ووراثة.

فإذا مات الإنسان انقطعت ملكيته لماله، وانتقلت ملكيته لمالهُ، وانتقلت إلى آخرين، وأمَّا الله الحي الذي لا يموت؛ فلا ينقطع مُلكه-تبارك وتعالى- مُطلقًا، ونقول أيضًا: إن الملك الذى يُنسب لله-تبارك وتعالى- له كمال التصرف فيه على ما تقتضيه حكمته، وعلمه -عزّ وجل-.

فلا أحد يُلزِم الله-عزّ وجل- بتصرفٍ خاص في شيء في مملكته، فله أن يدمر هذا، وأن يَعمُر هذا، وأن يُفني هذا، وأن يُحيي هذا، وأن يُمرض هذا، وأن يُصحّ هذا، وأن ينزع الملك من هذا، ويعطيه لهذا.

لا رادَّ لقضائِه، ولا مُعقّب لحُكمِه - تبارك وتعالى- فلله أن يتصرَّف في مُلكه بما يشاء، وأمَّا الملك الذي يُنسب إلى المخلوق؛ فإنَّه يُوجب له مُطلق الحرية بالتصرُّف لا الحرية المطلقة، بمعنى أنَّ الإنسان إذا أراد أنْ يُتلف ماله، و يحرق أوراقه النقدية، أو نسمح له بذلك؟ الجواب: لا.

ولذلك لو أنَّ الإنسان أراد أن يتلف شيئًا من ماله بلا وجه حقٍ؛ فإنَّهُ يمنع من ذلك، ويحجرُ عليه؛ لأنَّه يوصف بأنَّه سفيه، ومن جملة موجبات الحجر فقهاً السفه، فالمخلوق وإن كان موصوفًا بأنَّه يملك، إلاَّ أن ملكيته محوطةٌ بهذه الأمور التي قررتها قبل قليل.

من أجل ذلك، أي: من أجل أنَّه لا مالك إلا الله، من أجل ذلك استدل الله-عزّ وجل- على بُطلان ما يُعبد من دونه بأنَّه لا يملك؛ فالرب لا يصلح أن لا يملك، فمن أعظم صفات الرب أنَّه يملك؛ فالذي لا يملك شيئًا لا يصلح أن يكون ربًا ولا خالقًا، ولا رازقًا، ولا يصرف له شيء من العبادات.

ولذلك يقول الله-عزّ وجل-:(**ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ**) [فاطر:١٣]، فلما أثبت

أنَّه الرب لأنَّه المالك أبطل عبادة غيره بقوله: (وَالَّذِينَ تَدْعُونَ) أي تعبدون (مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ) [فاطر:١٣]، فاستدل الله-عزّ وجل- على بُطلان إلهيتهم بأنَّهم لا يملكون.

ويقول الله-عزّ وجل- أيضًا: (لَايَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ) [مريم:٨٧]؛ فأبطل إلهيتهم، وربوبيتهم بسلب صفة المُلك عنهم، وقال الله-عزّ وجل-: (وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا) [الفرقان:٣]، ويقول الله-تبارك وتعالى- أيضًا:( إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) [العنكبوت:٢٥].

إلى أن قال الله-تبارك وتعالى-: (لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [العنكبوت:١٧]، وقال الله-عزّ وجل: (قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ) [سبأ:٢١] والله أعلم.

**القاعدة التاسعة: الله خالقُ كل شيء، فلا خالقَ إلاَّ الله[1].**

والمقصود بإثبات الخلق هُنا أي خلق الإيجاد لا خلق التصوير، لأنَّ التصوير يستطيع المخلوق أن يقلب صورة إلى أخرى، وهو المقصود بقول الله-عزّ وجل-:(فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) [المؤمنون:١٤]؛ فالخالقون هنا: أي المصورون؛ فالخلق يُراد به أحدُ معنيين:

- إمَّا أن يُراد به الإيجاد من العدم.
- وإمَّا أن يُراد به النقل من شيءٍ إلى شيء.

(١)الإبانة الكبرى لابن بطة (١٦٤/٣)

فالذي اختُصَّ الله-عزّ وجل- به، ولا يشاركه فيه لا ملكٌ مُقرب، ولا نبيٌ مُرسل، ولا ولي صالح فضلاً عن غيرهم، إنَّما هو الخلق بمعنى الإيجاد من عدم، وعلى ذلك قول الله-تبارك وتعالى-: (**ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**) [غافر:٦٢]، وقال الله-عزّ وجل-: (**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ**) أي أوجدوا، وأحدثوا كما أوجد، وأحدث؛ (**فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ** ) [الرعد:١٦].

وقال الله-عزّ وجل-: (**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ**) [فاطر:٣]، وقال الله-عزّ وجل-: (**ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ** ) [غافر:٦٢]، وقد أجمع أهل السنة على أنَّ من زعم أنَّ هناك خالقًا أي: موجدًا للأشياء ابتداء من عدم مع الله -عز وجل- فإنَّهُ مشرك؛ لأنَّه سوى غير الله بالله فيما هو من خصائص ربوبيته.

ولذلك وصف النبيُّ-صلى الله عليه وسلم- القدرية الذين هم المعتزلة بأنَّهم مجوس هذه الأمة؛ كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة: إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»(١). في مرويات تُرفع إلى النبي-صلى الله عليه وسلم- حسّنها بعضُ أهل العلم.

فإن قلت: لم سموا مجوسًا؟ نقول: لأنهم سلكوا سُنة المجوس في الزعم أن للعالم خالقين النور، وهو: إله الخير، والظُلمة، وهي: إله الشر.

فالقدرية يزعمون بأنَّ أفعال العبد هو من يخلقها، وليس الله-تبارك

(١) أخرجه أبو داود في سننه، أول كتاب السنة، باب في القدر، ت: الأرنؤوط (٧٧/٧) برقم (٤٦٩١).

وتعالى- فلمَّا زعموا أنَّ ثمة خالقاً مع الله وصفهم النبي-صلى الله عليه وسلم- بأنَّهم مجوسُ هذهِ الأُمة.

وأمَّا نحن معاشر أهل السنة والجماعة كما سيأتينا في القواعد؛ فنعتقد أنَّ فعل العبد يُنسب إلى الله خلقًا، وإيجادًا، وتقديراً، ويُنسب إلى المخلوق تحصيلًا، واكتسابًا.

**القاعدة العاشرة: لا مُدبر، ولا مُصرِّف لهذا الكون على الحقيقة إلاَّ الله- تبارك وتعالى-** [1].

**وأنتم ترون أن لدينا ثلاث قواعد عليها يبنى توحيد الربوبية:**

- لا رب إلاَّ الله.
- لا خالق إلاَّ الله.
- لا مُدبر إلاَّ الله.

لأنَّ الرب هو المالك، الخالق، المُدَبِر؛ فمن آمن بهذه الاشياء فقد آمن بحقيقة توحيد الربوبية يقول الله -عزّ وجل-: ( **إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ**) [يونس:٣]، ويقول الله-عزّ وجل-: (**قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ**) [يونس:٣١]، يقول الله-عزّ وجل-: (**يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ** ) [السجدة:٥].

ولذلك في صحيح الإمام البخاري من حديث ابن عمر لما دعا النبي-صلى

(١)الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٧/١)

الله عليه وسلم- وقنت في صلاة الفجر على النفر الثلاثة على سهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وغيرهم نزل قول الله-عزّ وجل- (**لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ** ) [آل عمران:١٢٨] أي لست المدبر، ولا المتصرِّف في هذا الكون، أنا من أُدَبر أُمور عبيدي، ومن يتصرَّف فيهم؛ ولذلك لا مُدبر إلاَّ الله.

و بناءًا على ذلك فمن زعم أنَّ ملكاً من الملائكة يدبر شيئاً من أمور العالم استقلالًا بدون أمر الله، ورضاه، وإذنه؛ فقد كفر، وأشرك، ومن زعم أنَّ نبيّاً من الأنبياء يُدبر شيئاً من أمورِ هذا العالم بدون إذن الله-عزّ وجل- وأمره، وتقديره؛ فقد أشرك.

ومن زعم أنَّ أحدًا من الأولياء، أو الأنبياء، أو الأموات يُدبر شيئاً من أمور هذا العالم، أو له أحقية التصرُّف في شيء من أمور هذا العالم؛ فقد كفر، وأشرك؛ لذلك يقول الله-تبارك وتعالى-: ( **قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ** ) [سبأ:٢٢]، أي مُدبر معه يعينه على تصريف أمور مملكته.

فالله-عزّ وجل- لا ظهير له، ولا وزير له، ولا خليفة له باعتبار الإعانة يُدبر معه شيئاً من أمورِ هذا العالم؛ فإن قلت: أوليس للملائكة أعمال يقومون بها هي داخلة في دائرة التدبير؟ فأقول: بلى، لكن ذلك لا يتم إلاَّ بأمر الله-عزّ وجل- وإقدارهِ لهم؛ وإلا فالملائكة والأنبياء والأولياء، أعجز من أن يقوموا بمصالح أنفسهم، لولا أنَّ الله-عزّ وجل- أقدرهم على ذلك.

فإن قلت: أوَلاَ يوصف الإنسان بأنه مُدبّر؟ فأقول: بلى، ولكنه التدبير السببي لا التدبير الابتدائي؛ فأنت تُدبر أمور عائلتك، تُدبر أمور معاشك، تدبر أمور تجارتك، تدبر أمور وظيفتك، أنت تدبرها، وتُخطط لها، وتنظُر أصلح الطرق لسلوكك فيها.

أوليس هذا تدبيراً؟ الجواب: بلى، لكنه تدبير سببي، ولكن المدبر على الحقيقة هو الله-تبارك وتعالى- ولذلك قد تدبر الشيء، ولا يُثمر تدبيرك أثره، أوليس كذلك؟ لأنَّ تدبيرك إنَّما هو تدبيرٌ سببي، إنَّما المدبر والمتصرف لهذا العالم على الحقيقة هو الله-تبارك وتعالى- والله أعلم.

**القاعدة الحادية عشر: لا يملك النفع، والضرَّ على الحقيقة، والتقدير إلاَّ الله-تبارك وتعالى-(١).**

ولذلك يقول الله-عزّ وجل-: (**وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا** ) [الفرقان:٥٥]، ويقول الله-تبارك وتعالى-: (**وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ**) [يونس:١٨].

ويقول-عزّ وجل-: ( **قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ) [المائدة:٧٦]، بل إنَّ الله-تبارك وتعالى- أمر نبيه-صلى الله عليه وسلم- أن يقول، ويُعلنها صريحة للناس: إنِّي لا أملُك لنفسى نفعًا، ولا ضررًا، قال الله-عزّ وجل-:( **قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ**) [الأعراف:١٨٨]، ويقول الله-عزّ وجل-: (**قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا**) [الرعد:١٦].

ولذلك فقد استدل الله-عزّ وجل- على بطلان إلهية غيره بأنَّه لا ينفع عابدهُ، ولا يضُرُّه؛ فالذي لا يملك لك نفعًا، ولا ضرا لمَّ تعبدهُ؟ تقال الله-عزّ وجل- عن إبراهيم: (**إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا**) [مريم:٤٢]، وقال الله-عزّ وجل- مستدلًا على بُطلان عبادة اليهود للعجل

(١) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد للإمام الصنعاني(٥٤/١)

الذين صنعه لهم السامري: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا) [طه:٨٩].

ويقول الله-عزّ وجل-:(سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) [الفتح:١١].

وقال الله-عزّ وجل- عن نبيه: (قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا) [الجن:٢١]؛ فلا يملكُ استقلالا النفع والضر على الحقيقة إلاَّ الله-تبارك وتعالى- وبناءًا على ذلك؛ فمن زعم أنَّ أحدًا يملك الضر استقلالًا، أو النفع بلا تقدير من الله-عزّ وجل- فقد أشرك مع الله-عزّ وجل- غيره، فيُستتاب، فإن تاب وإلاَّ قُتل، حتى الكهنة، والسحرة، والمشعوذين، والعرافين؛ فإنَّ الله قد أثبت أنَّهم يضرون، لكن نفى إضرارهم بالغير إلاَّ بعد الإذن الكوني من الله-عزّ وجل-.

فقال الله-عزّ وجل-: (وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) [البقرة:١٠٢]؛ فيجب على العبد أن يعتقد باعتقاد الجازم بأن المخلوق وإن عظُمت منزلته، لا يملك نفعًا، ولا ضرًا، ولا حركة، ولا سكوناً، ولا بسطًا ولا قبضاً، ولا خفضًا، ولا رفعًا، ولا عطاءًا، ولا منعًا، ولا إحياءً ولا إماتةً، ولا تدبيرًا ولا تصريفا، إنَّما ذلك من خصائص الله وحدهُ لا شريك له.

**القاعدة الثانية عشر:لا يعلم الغيب المطلق إلاَّ الله-عزّ وجل-[1].**

فإن قلت: فماذا تقصد بقولك (المطلق)؛ فأقول حتى يخرج الغيب النسبي، وقد قسم العلماء الغيب إلى قسمين:

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام(١٦/١١٠)

- غيب مُطلق.
- غيب نسبى.

أمَّا الغيب المطلق؛ فهو الذى يشترك المخلوقات كلهم في عدم العلم به، إنَّما لا يعلمه إلاَّ واحد فقط، وهو الله-تبارك وتعالى- هذا هو الذي نقصده بقولنا المُطلق: أي الغيب عن جميع المخلوقات، وهو ما كتبه الله-عزّ وجل- في لوحه المحفوظ.

وإنْ قلت: وماذا تقصد بقولك الغيب النسبي؟ الجواب:أقصد به الغيب الذى يكون خافيًا عن البعض، ويعلمه البعض الآخر، كأن يضيع منك شيء، ويجده غيرك؛ فهو غيب بالنسبة لك لكن ليس غيباً بالنسبة لمن وجده.

وكأن تشرُد ناقتك، فتكون عند أُناسٍ في البرية؛ فمكانها بالنسبة لك غيبٌ، ولكن مكانها بالنسبة لمن وجدها ليس بغيب؛ فإذا قال أهل السُنة: لا يعلم الغيب إلاَّ الله؛ إنَّما يقصدون الغيب المطلق لا مجرد الغيب النسبي .

فمن زعم أن أحداً يعلم الغيب المطلق؛ فقد كفر وأشرك؛ لأنَّه قد ساوى غير الله بالله في خصيصة من خصائص ربوبيته، وهي: علم الغيب، قال الله-تبارك وتعالى-: (**قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**) [النمل:٦٥].

ويقول الله-تبارك وتعالى-:(**عَالِمُ الْغَيْبِ**) [الجن:٢٥] أي المُطلق؛ (**فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا، إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ**) [الجن:٢٥-٢٦] الآية، وقال الله-عزّ وجل-: (**وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ**) [الأنعام:٥٩]، ومفاتح الغيب خمسة ذكرها الله-عزّ وجل- في آخر سورة لقمان: ( **إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ** ) [لقمان:٣٤] الآية بتمامها.

فإن قلت: أولم يخبرنا النبي-صلى الله عليه وسلم- عن أمورٍ من المغيبات؟ الجواب: بلى، لكن لم يعلمها استقلالًا، إنَّما يعلمها بالوحى فأطلع الله-عزّ وجل- نبيه على شيءٍ من المغيبات، وذلك داخل في قول الله-عزّ وجل-: (**فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا**) [الجن:٢٥-٢٦]، أي: رصداً من الملائكة؛ فالغيبيات التي يخبرنا بها رسول الله-صلى الله عليه وسلم- إنَّما هو وحيٌ أوحاهُ الله-عزّ وجل- إليه. والله أعلم.

القاعدة الثالثة عشر: **لا حاكم كونًا، وشرعًا إلاَّ اللهُ-تبارك وتعالى-**[1].

**فكما أنَّه لا يحكم في كونِهِ إلاَّ هو وحده لا شريك له؛ فكذلك يجب علينا أن نوحّده في الحكم الشرعي.**

والناس إنَّما أشركوا مع الله-عزّ وجل- حاكمًا في مسائل التشريع، لكن لا يستطيعون أن ينسبوا الحكم الكوني لغيرهِ-تبارك وتعالى- إلاَّ ظُلمًا، وعدوانًا، وجهلًا؛ فمن الذي حكم بأنَّ الشمس تشرق من المشرق، وتغرُّب من المغرب؟ الله، وهذا حكم كونى.

فهل يستطيع أحد أن ينازع الله في هذا الحكم؟ الجواب: لا، ولذلك فضح الله النُمرود في مناظرته لإبراهيم بقوله: (**فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**) [البقرة:٢٥٨].

فكذلك أيضًا أحكامه الشرعية لا يجوز لنا أن نستبدلها بأحكام، وقوانين أرضية؛ فيجب علينا حكامًا، ومحكومين، أُمراءَ، ومأمورين أن لا نحكم بين الناسِ إلاَّ بشريعة الله-عزّ وجل- وأن لا نتحاكم إلاَّ إلى شريعة الله-تبارك وتعالى- فكلُّ حكم قرَّره البشر على خلاف شريعة الله- عزّ وجل- فهو من أحكام الجاهلية.

(١) شفاء العليل لابن القيم (٢٧٩/١)

وبناءًا على ذلك يقول الله-عزّ وجل-: (وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [القصص:٧٠]، أي لا حاكم إلاَّ هو، ويقول الله-عزّ وجل-: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) [المائدة:٥٠]، ويقول الله-تبارك وتعالى-:(فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ) [المائدة:٤٨]، ويقول الله-تبارك وتعالى-:(إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ) [الأنعام:٥٧]، فلا حاكم كونًا، ولا شرعًا إلاَّ الله-تبارك وتعالى- والله أعلم.

القاعدة الرابعة عشر: **لا تُنسب حوادث الارض لحوادث السماء إلاَّ بدليلٍ**[١]..

وهي قاعدةٌ أخذناها وطرقناها كثيراً، بمعنى أنَّه إذا حصل شيءٌ في الأرض أيًا كان ما حصل، سواءً أكان ريحاً قد هبت، أو بركاناً قد انفجر، أو زلزالًا قد ظهر، أو فيضانًا قد فاض على الناس، أو أي شيءٍ كان في الأرض؛ فاحذر الحذر العظيم من أن تنسب هذا الحادث الأرضي لأمر حصل في السماء؛ فتقول: إنَّ هذا المطر إنَّما هو بسبب نوء كذا وكذا، أو هذه الريح التي هبت إنَّما سببها اختفاء النجم الفلاني، أو ظهور النجم الفلاني؛ فهذا أمرٌ لا يجوز.

لأنَّ العلاقة، والسببية أمر توقيفي؛ فلا يجوز أن نعتقد سببية شيء لشيء إلا وعلى هذه السببية دليل من الشرع كما سيأتينا في قواعد السببية إن شاء الله تعالى، وبرهان هذا قول الله-عزّ وجل-: (وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ) [الواقعة:٨٢]، أي المطر الذى نزل عليكم: (أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ) [الواقعة:٨٢]، فتقولون: مُطرنا بنوء كذا؛ فالله يرزقكم، وأنتم تنسبون نعمته ورزقه لغيره.

وفى الصحيحين من حديث زيد بن خالد الجهني- رضي الله عنه- قال: «**صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل على الناس، فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: "أصبح**

(١)تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد(٤١٣/٢)-للإمام العجيلي .

**من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»**[1].

وفى الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة-رضي الله عنه- قال: «**كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات إبراهيم، فقال الناس: كسفت الشمس لموت إبراهيم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم فصلوا، وادعوا الله»**[2].

فلا ينسب الكسوف، وهو الحادث السماوي، لموت إبراهيم، وهو الحادث الأرضي، وقال النبي-صلى الله عليه وسلم-: «**إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ**»[3]. فلا يجوز لنا أن ننسب شيئاً حصل في الأرض، ونُعلِّله بأمرٍ حصل في السماء، وليس على ذلك دليلٌ من الشرع.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب الاستسقاء، باب قول الله تعالى: {وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون} [الواقعة: ٨٢] قال ابن عباس: «شكركم» (٣٣/٢) برقم (١٠٣٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء (٨٣/١) برقم (٧١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس (٢/ ٣٤) برقم (١٠٤٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، (٦١٨/٢) برقم(٩٠١).

(٣) سبق تخريجه.

**القاعدة الخامسة عشر : الشركُ في الربوبية مُقدمة الشرك في الألوهية[1].**

ومعنى ذلك أنَّ جميع من عُبد من دون الله-عزّ وجل- فإنَّ عابدهُ اعتقد فيه شيئاً من صفات الربوبية؛ فصرف له شيئاً من الألوهية، ولو أنَّه لم يعتقد في معبوده شيئاً من خصائص الربوبية لما عبده؛ فأشرك به في الربوبية أولًا، ثم أعقب هذا الشِرك شركًا في الألوهية؛ فلمَّا اعتقد أنَّه ينفع ويضر، وهو من خصائص الربوبية عبده، وسجد له، ولمَّا اعتقد أن له تدبيرا وتصريفا في الكون، وهى من خصائص الربوبية سجد له، وركع، وذبح، وطاف به، ولمَّا اعتقد أنَّه يعلم الغيب صرف له شيئًا من الألوهية.

لكن هل يستطيع أحد منكم أن يعبد المناديل الآن؟ بالطبع: لا، لأنَّه لا يعتقد فيها شيئاً من خصائص الألوهية، لكن هؤلاء الذين يأتون إلى قبر الحسين، أو علي بن أبي طالب، أو قبر النبي-صلى الله عليه وسلم- أوقبر الخليلِ إبراهيم، أو قبر البدوي، أو الست زينب، أو العيداروس، أو غيرهم من القبور التي تُعبد من دون الله فإنَّك كثيرًا تجد عندها ناساً ملايين يعبدونها من دون الله؛ فلو سألتهم لماذا تدعونها وتذبحون لها وغير ذلك من العبادات تصرفونه لها ؟ لعلَّلوا لك بشيء يوجب وقوعًا في شرك الربوبية بأنهم اعتقدوا أنها تنفع وتضر وتنصر وغير ذلك .

فمن وقع في شرك الربوبية وقع لزامًا في شرك الألوهية، ولا يمكن أن ينصرف قلبك لعبادة أحد قبل أن يعتقد قلبك أنَّ فيه شيئاً من خصائص الربوبية؛ ولذلك فالأصنام التي عبدت في أول الزمان في قوم نوح، وهى ود وسواع، ويغوث ويعوق ونسر عبدها قوم نوح لأنَّهُ لمَّا نُسيَ العلم، وجاءت الأجيال الأخرى فجاء الشيطان وقال: إنَّما يُرزق أباءوكم المطر والانتصار على الأعداء بهؤلاء فعُبدت من دون الله-عزّ وجل-.

(١)الجواهر المضية لشيخ محمد بن عبدالوهاب(١٩/١)

ولا يزال الشيطان يُزين للقلوب، والعقول الولوج، أو الدخول، أو الوقوع في شيء من شرك الربوبية قبل أن يأمرك بعبادة غيره-تبارك وتعالى- فإن أردنا أن نقطع دابر شرك الألوهية؛ فلنقطع دابر شرك الربوبية، والله أعلم.

القاعدة السادسة عشر: **الربوبية المحضة تقتضي مباينة الرَّبِ للعالم بالذات**(١).

**وهذه من قواعد الإمام ابن القيِّم-رحمه الله تعالى-.**

ومفادها أنَّ إيمانك بأنَّه ربُّ كل شيء لا يقع صحيحًا، إلاَّ إذا اعتقدتَّ عدم حلوله في شيء من مخلوقاته لابُدَّ لزامًا إذا أردت أن يصح إيمانك بأنَّه ربُّ كل شيءٍ، وخالقه، ومليكه، أن تعتقد مباينته لهذا العالم؛ فالله-عزّ وجل- منفصل بذاته عن ذوات المخلوقات؛ فليس في ذاته شيءٌ من ذوات خلقه، ولا في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، وبناءًا على ذلك، فأصحاب الحلول الذين يزعمون أنَّ ذات الله-عزّ وجل- قد حلَّت في كل مكان هؤلاء كافرون بروبيته؛ إذ لا يجتمع الإيمان بالربوبية، واعتقاد حلول الرب في المخلوقات لابد من التمييز بين ذات الرب، وذاتِ المربوب، وذات الخالق، وذات المخلوق، وذات الإله، وذات العابد المتأله، فمن اعتقد أنَّ ثمة اتصالاً ذاتيا بين الذاتين؛ فهو كافرٌ بربوبيته-تبارك وتعالى-.

وأيضًا أصحاب فكرة وحدة الوجود، وهو أنَّ ذات الله-عزّ وجل- هي عين ذوات خلقه وليست مجرَد حلول، بل هي عينها؛ فالذاتان ذاتٌ واحد، وقد أجمع المسلمون على كفر من اعتقد ذلك؛ فمن زعم أنَّ شيئًا من ذات الله قد حلَّ في شيءٍ من ذوات خلقه؛ فقد كفر، ومن زعم أنَّ شيئًا من ذوات المخلوقات قد ارتفع، وحلَّ في ذات الله-عزّ وجل- فقد كفر.

فمن أعظم قواعد الربوبية اعتقادك مباينة هذا الرب للمربوب، كما نعتقد نحن

(١)مجموع الفتاوى (٤١/٣) ، ومدارج السالكين للإمام ابن القيم (٨٤/١)

أنَّ الله-عزّ وجل- فوق عرشه استوى بذاته استواء يليق بجلالته، وعظمته ليس في ذاته شيءٌ من ذوات خلقه، ولا في خلقه شيءٌ من ذاته. يقول ابن القيم- رحمه الله- فكما باينهم سبحانه، أي: انفصل عنهم، اختلف عنهم في الربوبية، والصفات، والأفعال؛ فلابُدَّ من مباينته لهم بالذات؛ فلا نعتقد أنَّ شيئًا من ذات الله-عزّ وجل- قد حلَّ في شيء من ذوات خلقه.

والعجيبَ أنَّ الإمام ابن القيم استنبط القاعدة من قول الله-عزّ وجل-: (**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**) [الفاتحة:١].

قال: إذاً لابُدَّ أن يكون ثمة ذاتٌ تُحمد، وذاتٌ تَحمد، وذات يُعتقد فيها الربوبية، وذاتٌ يصدر منها هذا الاعتقاد، ولوكانت الذاتان ممتزجتين غير متباينتين، ولا منفصلتين، إذاً بطلت كل معانى الألوهية، وبطلت كل معانى الربوبية، والله أعلم.

**القاعدة السابعة عشر: توحيد الربوبية ابتدائي فطري[1].**

وبرهان ذلك قول الله-تبارك وتعالى-:( **فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ** ) [الروم:٣٠]، والمراد بالفطرة هنا: أي فطرة الإقرار بوجوده، وربوبيته- عزّ وجل-.

ويقول النبي-صلى الله عليه وسلم- كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة- رضى الله عنه: «**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه،**

(١)درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/٤٥٠)وقال في الفتاوى الكبرى(٦/٣٦٨)" ناقلا الإجماع بقوله: (أهل الفطر كلهم متفقون على الإقرار بالصانع).

**أو يمجسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة هل ترى فيها جدعاء»**[١]. ولم يقل: "أو يسلمانه" أي: يجعلانه مسلماً؛ لأنَّه مسلم بهذه الفطرة في الأصالة.

وفى صحيح الإمام مسلم من حديث عياض بن حمار المُجاشعي- رضي الله عنه- قال: قال نبي الله-صلى الله عليه وسلم- في خطبة له: قال الله-تبارك وتعالى-: «**وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم**،[أي: مقرون بوجودي وربوبيتي] **وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا**»[٢].

وكان النبي-صلى الله عليه وسلم- كما في حديث عبد الرحمن بن أبزى رضي الله عنه، كلما أصبح يقول: «**أصبحنا على فطرة الإسلام، وعلى كلمة الإخلاص، وعلى دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى ملة أبينا إبراهيم حنيفا مسلما، وما كان من المشركين**»[٣]. هذه فطرة الربوبية، ولمَّا سمع النبي-صلى الله عليه وسلم- مؤذنًا يقول: اللهُ أكبر، اللهُ أكبر قال النبي-صلى الله عليه وسلم-: «**على الفطرة**»[٤]. كما في صحيح مسلم من حديث أنس-رضي الله عنه-.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين (١٠٠/٢) برقم (١٣٨٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (٢٠٤٧/٤) برقم (٢٦٥٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها أهل الجنة وأهل النار(٢٠٤٧/٤) برقم (٢٨٦٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسند المكيين، من حديث عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي (٧٧/٢٤) برقم (١٥٣٦٠). وقال الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر، إذا سمع فيهم الأذان (٢٨٨/١) برقم (٣٨٢).

وتلك الفطرة الصافية هي التي أُمرنا أنْ نموت عليها، كما في الصحيحين من حديث البراء بن عازب- رضي الله عنه - أنَّ النبي-صلى الله عليه وسلم- قال لرجل من الأنصار: «**إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: اللهم أسلمت نفسي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رهبة ورغبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت مت على الفطرة فاجعلهن آخر ما تقول" فقلت أستذكرهن: وبرسولك الذي أرسلت. قال: لا، «وبنبيك الذي أرسلت»** (١).

وهذه الفطرة صورت للنبي-صلى الله عليه وسلم- على صورة لبن ليلةَ أسرى به، لما قدم له اللبن فاستشار جبريل؛ فأشار عليه بشرب اللبن، فقال: هذه الفطرة.

وأمَّا قوله: (ابتدائي)، أي أنَّه من العلوم الضرورية التي لا يستطيع أحد أن يستخرجها من قلبه، مهما حاول فهو يستطيع أن ينكر ربوبية الله ظاهرًا عِنادًا، لكن محال أن يحاول عصر قلبه؛ لإخراج كون الله-عزّ وجل- ربَّه، وخالقه؛ لأنَّ الله قد خلق هذا القلب، وجعل من جمله تركيبته هذا الإقرار؛ فلا يستطيع أحد أن **يخرج هذا العلم من القلب؛ لأنَّه علم ابتدائي فطري جبل الإنسان عليه.**

**فالذي نقصده بقولنا: علم ابتدائي، أي موجود** معك مخلوق جِبِّلي في فطرتك، لا تستطيع أن تستخرجه، أو تجتثه من قلبك أبدًا؛ فإن قلت: أوَّ ليس ثمة من أنكر هذا التوحيد؟ نقول: بلى، ولكن أنكروه ظاهراً بالشقوةِ والعناد، أمَّا باطناً، فلا يستطيع أحد أن ينكره مهما حاول، وفكَّر، وقدَّر.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب إذا بات طاهرا وفضله، (٦٨/٨) برقم (٦٣١١)، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٢٠٨١/٤) برقم (٢٧١٠).

كما قال الله تعالى "وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ (١٤)،"جحدوا بها "( أي : في ظاهر أمرهم ، ( واستيقنتها أنفسهم ) أي : علموا في أنفسهم أنها حق من عند الله تبارك وتعالى.

وكذلك قال موسى عليه السلام لفرعون "قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ "أي حججاً وأدلة على صدق ما جئتك به، ففرعون كان +في قرارة نفسه يقر بصدق نبوة موسى عليه السلام باطنا ولكن أنكرها في الظاهر.

**القاعدة الثامنة عشر: الإقرار بتوحيد الربوبية مجردًا لا يكفى للحكم بالإسلام، وهذا بإجماع أهل السُنة والجماعة(١).**

فلو أنَّ كافرًا أصليًّا أقرَّ بكُل مقتضيات الربوبية، ولم ينطق بالشهادة لما كان مستحقاً لوصفه بأنَّه مسلم؛ لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلـهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ**»(٢). الحديث بتمامهِ، ولأنَّ الذين بعث إليهم الأنبياء، والرُّسل كانوا يقرِّون بأنَّ الله هو الخالق، الرازق، المُدبر، المحيي، المميت الذى سخر السماوات، والأرض، والشمس، والقمر، ومع هذا الإقرار لم يحكم لهم بالإسلام، ولم يعصم دمائهم، ولا أموالهم أبدًا.

فلا يكفى أن تُقرَّ بهذا التوحيد حتى توصف بأنك مسلم، بل لابُدَّ من الإقرار بالتوحيد الآخر، وهو الألوهية، كما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) عدة الصابرين لابن قيم الجوزية ص35

(٢) سبق تخريجه.

القاعدة التاسعة عشر : **السببية مبناها على ثبوتِ دليل الشرع أو القدر**[1].

**وذلك لأنَّ الله-عزّ وجل- هو الذى خلق السبب، وأثاره، فلا خالق للسبب، ولا مُرتِّب للأثر عليه إلاَّ الله-عزّ وجل-.**

فالأسباب لا تنتج آثارها بذاتها، لا، وإنَّما إذا أراد الله ترتُّب الأثر على وجود السبب؛ رتبه، وإذا لم يرد وجود الأثر؛ فإنَّ السبب يوجد مجردًا، ومنفردًا عن أثاره؛ لأنَّ الله هو الذي يخلق السبب، وهو الذي يخلق أثره، وبناءًا على ذلك؛ فلا حق لك أنت أيُّها المخلوق أنْ تعتقد أنَّ هذا السبب يؤثِّر كذا وكذا، إلاَّ إذا كان هناك دليل على السببية، أي على الربط بين السبب وآثره.

فالربط معناه: السببية فلا يجوز لك أيُّها المخلوق أن تعتقد سببية بين سبب وأثره، إلاَّ وعلى هذه السببية دليل؛ لأنَّ السببية والربط فعل من أفعال الله، ليس من أفعالك أنت؛ فلا حق لك أن تعتقد سببية شيء لشي إلاَّ وعليها أحد دليلين:

- إمَّا دليل الشرع من الكتاب والسُنة يدلك على أنَّ هذا الشيء سبب في هذا الشيء.
- أو دليل آخر، وهو دليل القدر.

وإذا أطلقنا القدر؛ فنقصد به في باب السببية التجربة؛ فإذا دلَّ على السببية شرعٌ، وتجربة، أي قدر؛ فيحقُّ لك حينئذٍ أن تعتقد السببية؛ فلا حقَّ لك أنْ تتخوض في باب السببية بلا دليلٍ قدري، أو دليل أثري، ولذلك نحن نعتقد سببية شرب مخفِّض الحرارة لتخفيضها، نحنُ نعتقد هذه السببية، هل دلَّ على سببيتها شرع؟ الجواب: لا، لكن دلَّ عليها دليلُ القدر أي التجربة.

أيضًا نحن نعتقد سببية الرقية للشفاء من السحر، والعين، والحسد، والمس الشيطاني، لمَ نعتقد هذه السببية؟ لأنَّ دليل الشرع والقدر معًا قد دلَّا عليها، لكن هل يجوز لنا أن نعتقد سببية تعليق التميمة لاندفاع الضرر، أو جلب الخير؟ الجواب: لا، لأنَّها لم يدل على سببيتها لا شرعٌ ولا قدر.

---

**(١)** بنحوها ذكرها الإمام الأصبهاني في كتاب الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة(٥٢/٢)و التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية

هل يجوز لنا أن نعتقد سببية النوء لنزول المطر؟ الجواب: لا، لأنَّه لم يدل على سببيته شرعٌ، ولا قدر، هل يجوز أن نعتقد سببية مس اليد لبدن الولي في انتقال البركة؟ الجواب: لا، لأنَّه ليس هناك دليل لا شرعي، ولا قدري يدلُّ على أنَّ مجرَّد مسك لبدن الولي يُضفي على يدك البركة، وبناءًا على ذلك قرر أهل العلم أن من اعتقد سببًا لم يدل عليه شرع، ولا قدر؛ فقد أشرك شركاً أصغر.

لأنَّه أقحم أنفه في فعلٍ من أفعال الله-عزّ وجل- فالمسبب للأشياء والرابط بينها هو الله وليس أنت، إنَّما فقط وظيفتك أنت أن تبحث عن السببية إمَّا في دليل الشرع، وإمَّا في دليل القدر، والتجربة، وأمَّا من زعم سببيةً بلا برهان؛ فقد أشرك شركًا أصغر، وإنَّ اعتقده الفاعل بذاته؛ فشركٌ أكبر، كما سيأتينا في القاعدة التي بعد هذه، إن شاء الله.

فالسببيةُ من جملة ما يدخل تحت توحيد الربوبية، لأنها نوعُ تدبير، وتصريف في هذا العالم، من الذي دبَّر وصرَّف، وربط الآثار بأسبابِها؟ الله؛ فإذًا من مقتضيات ربوبيتهِ اعتقادهُ ألاَّ سببية إلاَّ بأمرهِ، وتدبيرهِ، وتصريفهِ ثم يخرجها للناس بعد ذلك بدليلِ الشرع، وإمَّا أن يُكشفها بدليل القدر.

**القاعدة العشرون : كلُّ من اتخذ سببًا لم يدلَّ عليه شرعٌ ولا قدرٌ؛ فشركٌ أصغر، وإن اعتقده الفاعل بذاته؛ فشركٌ أكبر** (١).

وشرحهُا كما ذكرتهُ لكم قبل قليل، ولذلك حكم العلماء على التمائمِ بأنَّها شركٌ أصغر إذا اعتقد أنَّها مُجرَّد سببٍ فقط، وأمَّا إن اعتقد أنَّها الفاعل بذاتها؛ بمعنى أنها تجلب الخير بذاتها، أو تدفع الضر بذاتها؛ فهذا شركٌ أكبر.

فإن قلت: ولماذا حكمت على من اعتقد سببيتها فقط؛ بأنَّه قد دخل في الشرك الأصغر؟ فنقول: لأنَّه اعتقد سبباً ما ليس بسبب لا شرعًا، ولا قدرًا.

وكذلك نقول أيضًا: من اعتقد أنَّ البومة سببٌ لحصول الضررِ، فإنَّه قد أشرك شركًا أصغر؛ لأنَّه اعتقد سببًا ما ليس بسببٍ لا قدرًا، ولا شرعا، وإن اعتقد أنَّ

(١)القول المفيد على كتاب التوحيد(٣٦٦/١)

البومة هي التي توجب الضرر بذاتها؛ فهذا شركٌ أكبر.

ونقول أيضًا: من اعتقد أنَّ النوء سببٌ من أسباب هبوب الريح، أو نزول المطر؛ فقد أشرك شركًا أصغر؛ لأنَّه اتخذَ سببًا ما ليس بسبب لا شرعًا، ولا تجربةً، أي: ولا قدرًا، وأما إن اعتقد أن االنوء هو الذى ينزل المطر بذاته؛ فهذا شركٌ أكبر.

القاعدة الواحدة والعشرون : **الأسبابُ مؤثرةٌ لا بذاتها** (١).

وهذا مذهب وسطي بين مشركيةِ الأسباب الذين يعتقدون أنَّ السبب يفيد أثرهُ بذاته؛ فالسبب هو الذي أوجد الأثر، وخلقه، وهذا شركٌ في الربوبية، وبين معطلة الأسباب الذين يزعمون أنْ لا أثر أصلًا لأي سبب، وإنَّما الأثر يوجد عند السبب لا بهِ.

فتوسَّط أهل السُنة، والجماعة، فقالوا: الأسباب مؤثرةٌ لا بذاتها؛ فقولهم: مؤثرة ردٌ على مُعطلة الأسباب، وقولهم: لا بذاتها ردٌ على مشركية الأسباب، ولذلك أمرنا الله بالعمل الصالح، وذكر أنَّ من آثاره دخول الجنة.

وأمرنا الله-عزّ وجل- بالأكل، والشرب، وكلّها أسباب، وأمرنا بالاحتماء من العدو، وأمرنا بالتوَكّل، وحسن التدبير، والتخطيط، بل وأمرنا بالاستخارة، وكلُّ هذه أسباب، فلو لم يكن لها آثار، لاعتُبر أمر الله لنا بها عبثاً، لكن لم يأمرنا الله-عزّ وجل- بها، إلاَّ ولها آثارها، لكنَّ الذي يرتب الأثر عليها إنَّما هو الله-تبارك وتعالى-.

ولذلك فاحذر يا ابن آدم أن تنظر إلى السبب نظرًا كليّاً، بمعنى أنَّك تظنُّ أنَّك متى ما حققت الأسباب؛ فستأتي آثارها، بل تحتاج إلى توَّكل آخر، وهو التوكل على الله في ترتيب آثارها؛ فكما توَّكلت على الله في تحصيلها ووجودها؛ فتوَّكل عليه أيضًا في ترتيب آثارها عليها.

ويستدلُّ العلماء على أنَّ الله هو الذى خلق السبب وأثره، بعدم إحراق النار لإبراهيم مع وجود السبب، وهى النار المتوَقّدة، لكن لا أثر لها؛ لأنَّ الرابط

(١)العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير(٤٩/٦)

بينهما هو الله؛ فلو كانت النار تحرق بذاتها لا بتقدير الله، لاحترق إبراهيم جملةً وتفصيلا، واللهُ أعلم.

**القاعدة الثانية والعشرون : اللهُ -عزَّ وجَل- هو المؤثر، المُطلق، التام بذاته** (١).

أي أنه هو -عزَّ وجَل- من يؤثر بنفسه استقلالًا، ويقدر حدوث الشيء بدون إذنٍ من أحد، ولا باستعانة بأحد، ولا يحتاجُ الله -عزَّ وجَل- إلى سببٍ آخر يُعينُه، إذ لا مانِعَ لما أعطى، ولا مُعطي لما منع.

فهو المُستقِلُ بالتَصرُّف، والمُستقِلُ بالتأثير، والمُستقِلُ بالإحياء، والمُستقِلُ بالإماتة، والمُستقِلُ بكل نوعٍ من أنواع ربوبيته -عزَّ وجَل- من غيرِ معاونةٍ من أحد، أو مظاهرةٍ من أحد، أو إذنٍ من أحد.

فهو مُستقلٌ بالإغاثة دون إذنٍ من أحد، وكذا هو مُستقل بالنصرِ، والإذن بالشفاعةِ،والإعاذةِ، والإعانةِ من غير إذنٍ من أحد.

وهذا لا يجوز اعتقادُه في أحدٍ إلا الله -تباركَ وتعالى- فمن جعل غيَر اللهِ مستقلًا مُؤثرًا بذاتِه فقد وقعَ في الشركِ الأكبر، يقول أبو العباس بن تيمية -رحِمَهُ الله- عند قول الله -عزَّ وجَل-: (وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)[الأنعام:٥١].

قال -رحِمَهُ الله-: اللهُ الذي خلقَ كل شيءٍ بذاته -تباركَ وتعالى-وهو الولي الذي يتولى أمرك كله، والشفيعُ الذي يكون شافعًا فيه بلا أخذِ إذنٍ من أحد، فليس للعبدِ دون الله من وليٍ مُستقل، وليس للعبد دون الله -عزَّ وجَل- من ظهيرٍ مُعين.

فلا مُغيثَ على الإطلاق، ولا مُعينَ على الإطلاق، ولا نَصير على الإطلاق، ولا مَالِكَ للشفاعةِ على الإطلاق، إلا الله -عزَّ وجَل-وَحدَهُ، ومن صَرَفَهُ لغيرِ اللهِ تعالى فقد أشركَ شِركًا أكبر مُخرِجًا من المِلة. انتهى كلامُه -رحِمَه اللهُ تعالى-.

(١)العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير(٤٩/٦)

**القاعدة الثالثة والعشرون : توحيدُ الربوبية مُستلزِم لتوحيد الألوهية[١]..**

وبرهان ذلك إنكار الله -عزَّ وجَل- في قوله: (وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ)[يوسف:١٠٦].

فسَّرها السلفُ بقولهم: أي: أنهم يعتقدون بأن الله -عزَّ وجَل- هو الخالقُ، الرازقُ، المسخُر للسموات والأرض، والمحي والمميت، ثم يعبدون غيرَهُ.

فمن أقرَّ أن الله -عزَّ وجَل- هو الواحد في ربوبيتِه، فالواجبُ عليه لزامًا أن يُقِرَّ تبعًا أنه الواحد في ألوهيته، ومن فَرَّق بينهما فقد فَرَّق بين أمرين متلازمين.

فإذا سألت هؤلاء الكفار مَن الذي خلقكم؟ فإنهم يقولون: الله، مَن الذي رزقكم؟ يقولون: الله، مَن الذي بيده ملكوتُ السموات والأرض؟ يقولون: الله، ثم إذا قلتَ لهم: ومَن تعبدون؟ قالوا: اللات، والعُزَّى، ومناةَ الثالثةَ الأُخرى، وهذا تناقضٌ عجيب.

ولذلك قرَّرَ أهلُ السُنة هذه القاعدة؛ ليبينوا بها أنَّ كل من أقرَّ بروبيته -عزَّ وجَل-، ووَحَّدَهُ في مقتضياتها، فالواجبُ عليه لزامًا أن يُقِرَّ مباشرةً بألوهيته ويُوَحِدَه بمقتضياتها، والله أعلم.

**القاعدة الرابعة والعشرون: توحيد الربوبية هو البرهانُ الأعظمُ لتوحيد الألوهية[٢].**

وهذا منهج القرآن من أولهِ إلى آخرهِ، فإن الله -عزَّ وجَل- إذا أرادَ أن يستدِل على وحدانيته في ألوهيته، جعل طريقَ الاستدلالِ على ذلك وحدانيتَهُ في ربوبيتِهِ.

---

(١) الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية(٣١/٢)

(٢)كتاب التوحيد لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب

كما قال اللهُ -تباركَ وتعالى-: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ)[البقرة:٢١] وهذا ألوهية، (الَّذِي خَلَقَكُمْ)[البقرة:٢١] وهذا دليل ربوبية، (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)[البقرة:٢١]،(الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا)[البقرة:٢٢] هذا ربوبية، (وَالسَّمَاءَ بِنَاءً)[البقرة:٢٢] هذا ربوبية، (وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً)[البقرة:٢٢] ربوبية، (فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ)[البقرة:٢٢] ربوبية.

ثم استدل بهذه الربوبية، على المطلوب الأعظم وهو الألوهية في قوله: (فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [البقرة:٢٢] ،وهذا من أعظم ما يُستدلُ به على وحدانيته في ألوهيته -تبارك وتعالى-، والله أعلم.

القاعدة الخامسة والعشرون : **سَلبُ خصائصِ الربوبية عن المعبوداتِ دليلُ بُطلان إلاهيتِها**[1].

**أو تقول: دليل بطلان عبادتها؛ لأن التَأَلُه هو التعبد.**

كما قال إبراهيمُ لأبيه: (لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا)[مريم:٤٢].

فالإله لا يصلح أن يكون غير سميعٍ ولا بصير، فالأعمى لا يصلح أن يكون ربًا، ولا خالقًا، ولا إلهًا، والأصم الذي لا يسمع أيضًا، لا يصلُح أن يكون ربًا، ولا خالقًا، ولا إلهًا.

وقال اللهُ -عزَّ وجَل- (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ)[الحج:٧٣]، فالذي لا يستطيعُ أن يخلق هذا المقدار الصغير، الحقير من المخلوقات، لا يصلح أن يُسجَد له، ولا يُركع له من دون الله -عزَّ وجَل-.

ثم قال -عزَّ وجَل-: (وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ)[الحج:٧٣]، فإلهٌ يُعبد من دون الله، وهو ضعيفٌ بهذه المثابة، بحيثُ لا يستطيع أن يستنقذَ ما أخذَهُ الذباب منه، لا يصلُح أن يكون إلهًا من دون الله -عزَّ وجَل-.

(١)العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير(١١١/٧)

وقال اللهُ-عزَّ وجَل-:(وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ) [يس:٧٤]، (لا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُحْضَرُونَ) [يس:٧٥] ؛ فاستدل اللهُ على بطلان إلهيتها بسلبِ خصائص الربوبية عنها.

يقول الإمام ابن القيم -رَحِمه الله-: أخذت هذه الآيةُ على المشركين بمجامعِ الطرق التي دخلوا منها إلى الشِرك، وسَدتها عليهم أحكم سدٍ وأبلغه.

فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يَرجُو من نفعهِ، وإلا فلو لم يرج منه منفعةً، لم يتعلق قلبُه به، وحينئذٍ فلا بد أن يكون المعبودُ مالِكًا للأسباب التي ينتفعُ بها عابده، أو شريكًا لمالكها، أو ظهيرًا، أو وزيرًا، أو مُعاونًا لمالِكها، أو وجيهًا عنده ذا حُرمةٍ وقدرٍ يشفعُ عنده.

فإذا انتفت هذه الأمورُ الأربعة من كل وجه وبطلت، انتفت أسباب الشرك وانقطعت مواده. انتهى كلامُه -رَحِمه الله-.

فإذا أردت أن تستدلَ على بطلان ما يُعبد من دون الله، فاسلب عن هذا المعبود خصائصَ الربوبية، تنقطِعُ بذلك جذور الشرك من أساسها، واللهُ أعلم.

**القاعدة السادسة والعشرون : لا يصِح الإيمانُ بالربوبية، إلا بإثبات القضاءِ والقدر**(١).

فالإيمانُ بالقضاء والقدر: من ربوبية اللهِ -عزَّ وجَل-؛ ولذلك قال الإمام أحمد -رَحِمه الله-: القدَرُ قُدرة الله.

فرَدَّها إلى القدرة التي هي من معاني ربوبيته؛ لأنها من معاني ربوبيته، ولأن القدرَ هو سِر الله المكتوم الذي لا يعلمه إلا هو -سُبحانَه وتعالى-.

وقد كتبه الله -عزَّ وجَل- في اللوحِ المحفوظِ، في الكتاب المكنون، الذي لا يطلع عليه لا مَلَكَ مُقربٌ، ولا نبي مرسل ولا ولي صالح .

(١) من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في التدمرية .

فجميع ما قضاه الله، وقدَّره إنما يرجع إلى معنى من معاني ربوبيته؛ لأن القدر فِعلُ الله، وفِعله من جملة ربوبيته، فمن كفر بالقضاء والقدر فقد عطَّل الله -عزَّ وجَل-عن ربوبيته أي: عن فعله.

وقد تواترت الأدلة بوجوب الإيمانِ بالقضاء والقدر، مما هو معروف في موضعه .

**القاعدة السابعة والعشرون: إثباتُ فاعلٍ مُستقل يتنافى مع الإيمان بالربوبية(١).**

فمن اعتقد أن مخلوقًا يستقِلُ بفعله وتأثيره، فإنه مشركٌ مع الله -عزَّ وجَل- في ربوبيته، كالرافضة الذين يزعمون أن آل البيت يستقِلون بأفعالهم، وأنهم يَعلَمون ما في اللوحِ المحفوظ، وما كتبَه الله -عزَّ وجَل- فيه.

ولهم القدرةُ، والتدبير، والتصرفُ التامُ الشامل في إدخال من شاءوا إلى الجنة، وإدخال من شاءوا إلى النار، وأنهم هم الذين يَقسِمون أرزاق الخلق ونحو ذلك، فهؤلاء مشركون كفار بالله العلي العظيِم؛ لأنهم يُثبتون فاعلًا مُستقلًا بِفعله بغير تقدير الله -عزَّ وجَل-.

فمن اعتقد بأن أحدَ المخلوقات يُؤَثِّر بفعله استقلالًا، فقد اتخذه شريكًا مع الله -عزَّ وجَل-.

**القاعدة الثامنة والعشرون : ثبوتُ تأثيرِ الأسبابِ بذاتِها يتنافى مع الربوبية(٢).**

فمن اعتقد أن الطِيَرَة تُؤثر بِذاتها، فقد أشركَ في ربوبية الله -عزَّ وجَل- شركا أكبر ، ومن اعتقدَ أن الأفلاكَ أو النجوم مؤثرةٌ بذاتها، فقد أشرك مع اللهِ -عزَّ

(١)المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للإمام الذهبي(١٤٦/١).

(٢) المرجع السابق

وجَل- شركا أكبر ، ومن اعتقد أن التميمةَ تؤثِرُ بذاتها شركا أكبر ، فقد أشرك مع اللهِ -عزَّ وجَل-.

بل ومن اعتقد أن الرُقية التي ثبتت سببيتها بالشرع، ولكن اعتقد أنها مؤثرةٌ بذاتها بدون تقديرِ الله -عزَّ وجَل- فقد أشرك مع الله -عزَّ وجَل- شركا أكبر ، ومن اعتقد أنَّ مُذاكرتَه تُفيدُه النجاحَ بذاتها بدون تقدير الله -عزَّ وجَل-، فقد أشرك مع الله -تبارك وتعالى- شركا أكبر.

فإذًا، الأسبابُ لا يجوزُ اعتقاد كونها مؤثرةً بذاتها، كما هو مذهب مُشركية الأسباب، والله أعلم.

**القاعدة التاسعة والعشرون : الربُ معرفًا، مطلقًا، لا يُطلقُ إلا على الله -عزَّ وجَل-، فلا يُطلق على غير اللهِ –تباركَ وتعالى-[1].**

فلا يجوزُ أن يتسمى أحدٌ بالرب، بالألفِ واللام، هذا من جُملةِ الأسماء الخاصةِ بالله -تباركَ وتعالى-، ولكن يجوزُ أن تُطلِق لفظة (رب) بدون ألف، ولا لام إذا كانت مُضافة.

فتقول: ربّ الغلام، رب الدار، رب السيارة، فهذا لا حرجَ، ولا بأس فيه، إن شاء اللهُ -عزَّ وجَل-.

وأما إذا عرَّفتها بالألفِ واللام، وأطلقت، فإنها تُعتبر من جُملةِ الألفاظ الخاصة بالله - تباركَ وتعالى- كاسمهِ الله، والرحمن، والإله، ونحوها، فهذه من جُملةِ الأسماء الخاصة بالله تعالى .

وأما إذا جُرِّدت عن الألفِ، واللام وأُضيفت، فلا بأس بإطلاقها على المخلوق، واللهُ أعلم.

**القاعدة الثلاثون : ذِكرُ مقتضياتِ الربوبيةِ في الأدلة، يُقصَدُ بها البرهان**

(١)تفسير غريب القرآن لابن قتيبة،ص٩ وكذا في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١٧٩/٢).

**الاستدلالي، لا التقرير الابتدائي**[1].

وهذه قريبةٌ من بعضِ القواعد التي أخذناها سابقًا، وهي أنَّ مِن الناس من إذا سمعَنا نقول: بأنَّ الرسلَ إنما بُعِثوا؛ لتقريرِ توحيد الألوهية فقط، فإنَّه يحْتَج علينا بكثرةِ الآيات التي تذكرُ توحيد الربوبية.

بل إنك لو قارنت في القران بين الآيات التي تُثبتُ توحيد الربوبية وتتكلم عنه، مع الآياتِ التي تتكلم عن توحيد الألوهية، لوَجَدْت الأولى أكثر.

فكيف تقولون: بأن الرُسلَ إنما بُعثوا لتقرير الألوهية لا الربوبية؟

فالجوابُ عنهم بهذه القاعدة: أن الرُسل، والآيات، والنصوص، إذا ذكرت شيئًا من مقتضيات الربوبية، فلا تذكره من باب التقرير الابتدائي؛ لأنه توحيدٌ فطري، لا يحتاجُ إلى تقرير، فهو من العلوم الابتدائية الجِبليّة الموجودة في النفس أصلًا.

وإنما تذكُره الرُسل من باب البرهان الاستدلالي، أي من باب الاستدلال به على المطلوب الأعظم، وهو توحيد الألوهية.

فذِكرُه في الأدلةِ ليس من باب التقريرِ الابتدائي، وإنما من باب الاستدلال البرهاني.

**القاعدة الواحدة والثلاثون: الإقرارُ بالربوبيةِ مُجَرَّدةً عن الألوهية، لا ينفعُ في الآخرة.**

وأنا أُقسم باللهِ العظيم، أنَّه لا ينفع صاحبه، بل يكونُ وبالًا، وعقوبةً وحُجَةً عليه يوم القيامة؛ لأنَّ من جُملَةِ ما يُقرر الله -عزَّ وجَل- به المُشركين يوم القيامة، يُقَرِرَهم بربوبيتهِ التي كانوا يُقِرون بها.

(١)بنحوها في التبيان في أحكام القرآن لابن قيم الجوزية(٢٠٥/١).

فمن ربوبيتهِ رزقُ الطيبات، يقول الله –تباركَ وتعالى-: (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ)[الأحقاف:٢٠].

فقرّرَهم -عزَّ وجَل- بروبيته وجعلها حُجَةً عليهم؛ لأنهم لم يَقرِنوا ربوبيتَهُ بألوهيته.

فلا يَنتفِع العبد يوم القيامةِ، بأنه مؤمنٌ بأن اللهَ هو الخالقُ، المدبرُ، الرازق، المحيي، المميت.. هذا لا ينفع في الآخرة، ما لم يكن مقرونًا بالتوحيدِ الأعظم، وهو توحيدُ الألوهية، وهذا بإجماع أهلُ السُنةِ والجماعة.

**القاعدة الثانية والثلاثون: عطاءُ الربوبيةِ عطاءٌ عام، وعطاءُ الألوهية عطاءٌ خاص**[1].

ونحن نُؤمن ونجزم بأن اللهَ -عزَّ وجَل- هو المُعطي، الذي أعطى كل شيءٍ خَلقَه ثم هدى، والذي تولى أمرَ كلِ شيءٍ ورزقَه في الدنيا والآخرة، كما قال اللهُ -عزَّ وجَل-: (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ)[هود:١٠٨].

وعطاءُ اللهِ -عزَّ وجَل- قد يكونُ عامًا، وقد يكونُ خاصًا.

- فالعامُ: للخلائقِ أجمعين، فيستوي المؤمنُ والكافرُ في عطاءِ الربوبيةِ، بل ربما يفتحُ الله على الكفارِ من عطاءِ الربوبيةِ ما لا يفتحه على خواص عبادِهِ المؤمنين.

وأما عطاءُ الألوهيةِ فهو عطاءُ الرضا، والمغفرة، والرحمة، وهو ما يُعطيه الله -عزَّ وجَل- للأنبياءَ، والمرسلينَ، وصالحِ المؤمنين.

---

(١)تفسير غريب القرآن لابن قتيبة،ص٩ ، وفي النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١٧٩/٢).

فمِن العطاءِ العام قول الله -عزَّ وجَل-: (الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى)[طه:٥٠] ومن العطاء العام أيضًا قول الله -عزَّ وجَل-: (كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا)[الإسراء:٢٠] أي يُمد أهلَ الجنة، وأهلَ النار من عطائهِ -عزَّ وجَل-.

فيُمد المؤمن الذي هو من أهل الجنة في الدنيا من عطائِه، ويُمد الكافرَ في الدنيا من عطائِه (وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا)[الإسراء:٢٠].

- وأما العطاءُ الخاص: فهو عطاءُ الله -عزَّ وجَل-لأهل الجنةِ في قوله: (عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ).

وكما أعطى سليمان الريحَ وسخرها، وسخر له الجن، والإنس، كلهم في خدمته، وكما رزق اللهُ -عزَّ وجَل- زكريا الولدَ على الكِبَر، ورزقَ إبراهيم الولدَ على الكِبَر، هذا كله من عطاءِ الألوهية.

فعطاءُ الربوبية لا ينفعُ صاحبَه يوم القيامةِ إذا خلا عن الإيمان، وعطاءُ الربوبيةِ لا يقتضي رضًا، ولا يقتضي رحمةً، ولا يقتضي مغفرةً، ولا يقتضي تودداً منه -عزَّ وجَل-لعباده.

بخلاف عطاء الألوهيةِ الذي ينفع صاحبَه في الدنيا والآخرة، وهو عطاءُ رحمةٍ، ورضا، ومغفرة ،فلا يَغتر الإنسان بما عند الكفار من عظيمِ عطاءِ الربوبية أبدًا.

قال اللهُ -عزَّ وجَل-: (فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ)[الأنعام:٤٤]، فإذاً لابدَ من التَفريق بين العطاءين، ويوضح ذلك القاعدة التي بعدها.

**القاعدة الثالثة والثلاثون :عطاءُ الربوبية منفردًا عن عطاءِ الألوهية استدراج[١].**

(١)بنحوها في الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية(٦/٣٨٥)

أي عطاء استدراج، كما قال اللهُ -عزَّ وجَل-: (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لا يَشْعُرُونَ)[المؤمنون ٥٥:٥٦]. وقال الله -عزَّ وجَل-: (فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ)[الأنعام:٤٤]. والآياتُ في هذا المعنى كثيرة.

يقول الله -تباركَ وتعالى-: (وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ)[آل عمران:١٧٨].

فيجبُ علينا أن نتقيَ الله -عزَّ وجَل-، فإن فاتَك شيءٌ من بعض عطاء الربوبية، فاعلم أن الله -عزَّ وجَل- قد صَرَفَ عنك شرًا، فمهما أفاضَ اللهُ عليك من عطاء ربوبيته إذا لم يكُ مقرونًا بعطاءِ ألوهيته، فاعلم أن ذلك من باب التمهيد لإهلاكك، واستدراجك، وهو تفسيرُ قول اللهِ -عزَّ وجَل-: (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ)[الأعراف:١٨٢].

**القاعدة الرابعة والثلاثون :كلُّ أسئلةِ الربوبية في النصوص من باب استفهامِ التقرير[1].**

كقولك لولَدِك إذا رسب: أولم أُخصِص لك مُدرسًا؟ أولم أُسخر لك غرفةً؟ أولم أُغدق عليك المال؟ أولم أمنع أهلَكَ من إزعاجك؟

هل هو يريد من وَلَدِه إجابة؟ أو يُقررُه بنعمه؟ الجواب : يُقرِرُه بنعمه وذلك من باب الاستدلال عليه لقبيح ما فعل .

فاللهُ -عزَّ وجَل- أحيانًا في القرآن يأتي بسؤالٌ عن بعض مقتضيات ربوبيتِه، فاللهُ لا يريد أن يُبيِّن معنى جديدًا قد غفلوا عنه، وإنما يُريد أن يُقرِرَهم بهذا؛ ليجعله دليلًا عليهم.

---

**(١) المنقى من منهج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للإمام الذهبي(١/١٤٨)**

فإذا قال لهم لمَ لا تؤمنون؟! فكأن اللهَ يقول لهم بعد كل سؤال عن مقتضيات ربوبيته لما لا تؤمنون بي ؟ولم عبدتم غيري ؟ ولما لم تعبدوني ؟

وذلك مِثلُ قول اللهِ -عزَّ وجَل-: (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ)[يونس:٣١] أي أفلا تُوحدونه بالعبادة؟، فالله -عزَّ وجَل- لا يُريد أن يُقرِر في قلوبِهم معنى يجهلونَه، وإنما يُريدُ أن يُقرِرهم بهذا؛ لأنه سؤال ربوبية، وكلُ أسئلةِ الربوبية تقريريةٌ، استدلاليةٌ، احتجاجية.

ومنها أيضًا قول الله -عزَّ وجَل-: (قُلْ لِمَنِ الأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ)[المؤمنون:٨٥].

ثم قال: (قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ)[المؤمنون:٨٩].

فجميعُ أسئلة الربوبية كلها من باب التوبيخ، والتقرير لهم، ويقولُ اللهُ -عزَّ وجَل-: (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)[الزخرف:٨٧]، وقال اللهُ -عزَّ وجَل-:(وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)[العنكبوت:٦١].

فهذه قاعدةُ القرآن العامة، فجميع الأسئلة الواردة في شيءٍ من مقتضيات الربوبية، فلا يريدُ اللهُ بها أن يُعلِمَهم شيئًا جهِلُوه؛ لأن هذهِ المعاني مُتقرِرَة في قلوبهم أصلًا، وإنما من باب التقرير، والتوبيخ، والاستدلال به على وحدانيتِهِ في ألوهيته.

**القاعدة الخامسة والثلاثون :العَظَمة والكبرياءُ من خصائصِ ربوبيته[1].**

---

**(١)العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٩٩/١) ، المنقى من منهج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للإمام الذهبي(١٤٨/١).**

وهذه من قواعدِ أبي العباس بن تيمية رفع الله ذِكرَه وقَدره؛ ولذلك يغضب الله -عزَّ وجَل- كثيرًا على من يُريد أن يُنازِعَه في هاتين الصفتين.

يقول ابن تيمية -رَحِمَه الله-: وهذا هو حقيقةُ دين الإسلام الذي أرسلَ الله به رُسلَه، وأنزل به كُتبه، وهو أن يَستَسلِم العبد لله، لا لغيره.

فالمُستَسلِمُ له ولغيره مشرك، والمُمتنع عن الاستسلامِ له مُستَكبِرٌ، وقد ثبتَ في الصحيحِ عن النبي - صلى اللهُ عليه وسلم- أنه قال: إنَّ الجنة لا يدخُلها مَنْ كانَ في قلبهِ مِثقال ذرةٍ مِن كِبر، كما أنَّ النار لا يَخلُد فيها من كان في قلبِهِ مِثقال ذرة من إيمان.

فجعلَ الكِبرَ مُقابلًا للإيمان، وهذا هو الشاهِد، فإن الكِبرَ يُنافي حقيقة العبودية.

كما ثبتَ في الصحيحِ من حديث أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليهِ وسلم- أنه قال: "يقول الله –تباركَ وتعالى-: «**الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني في واحدة منهما، قذفته في النار**» (١).

ثم قال أبو العباس: فالعَظَمةُ، والكبرياءُ من خصائصِ الربوبية، والكبرياءُ أعلى من العظمة؛ ولهذا جعلها بمنزلةِ الرداء، كما جعلَ العَظَمة بمنزلة الإزار، فجعل العُليا للملبوس الأعلى، والسُفلى للملبوس الأسفل، باعتبار المخلوقين.

**القاعدة السادسة والثلاثون :المُستَحِق لكل معاني الربوبية هو الموجودُ بذاتِه لا بغيره(٢).**

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر، (٥٩/٤) برقم (٤٠٩٠) وابن ماجه في سننه، أبواب الزهد، باب: البراءة من الكبر والتواضع، ت: الأرنؤوط (٢٧٣/٥) برقم (٤١٧٥) وأصله في صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكبر، (٢٠٢٣/٤) برقم (٢٦٢٠) بلفظ: «العز إزاره، والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذبته».

**(٢)بنحوها في المنقى من منهج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للإمام الذهبي(١٤٨/١)**

وذلك أنَّ الوجودَ ينقسمُ على قسمين: وجودٍ واجبٍ، ووجود مُمكن.

- أما الوجودُ الواجب: فهو وجودُ الله -عزَّ وجَل-، ونعني بالوجود الواجِب، أي: الوجود الذي لم يُسبق بعدَم، ولا يلحَقه زوال، هذا هو الوجودُ الواجب.

وهذا لا يصلحُ اتصاف غيرِ اللهِ -عزَّ وجَل- به.

- وأما الوجودُ المُمكن: فهو الوجودُ الذي سَبَقه عدمٌ، ويَلحقُه زوال، كوجود الإنس والجن، ووجود السماوات والأرض، ووجود الملائكة.

فمَن الذي يستحقُ معاني الربوبية؟ الجواب : هو الموصوفُ بالوجودِ الواجب.

والوجودُ الواجب: هو الوجودُ بالذات، أي أن وجودً اللهِ -عزَّ وجَل- لم يفتقر إلى وجودٍ آخر حتى يُوجد.

ولكن وجودي أنا قد احتاج لوجودٍ آخر له لكي يوجد ، فلو لم يوجد الأبُ والأم لما وُجِد الولد، ولو لم يُجد الولد لم يُوجد الأحفاد، ولو لم يوجد الحديد مثلًا لم توجد السيارة، ولو لم يوجد الحجارة أو الرمل، لم توجد الجبال.

فجميعُ وجودِ المخلوقات، ليس وجودًا ذاتيًا، وإنما وجودٌ بالغير، إلا وجود الله -عزَّ وجَل-، فوجودُه وجودٌ ذاتي، لا يحتاجُ إلى موجودٍ آخر ليوجَد.

فالمستحِقُ لمعاني الربوبية ليس هُو الذي يحتاج في وجودهِ إلى موجودٍ آخر، وإنما الذي يستقِلُ بوجودهِ ذاتيًا عن غيره.

وبهذا التقرير الفلسفي قليلًا، تستطيعُ أن تُبطِلَ عند الفلاسِفةِ، والملاحِدة مذاهبهم لأنهم مثلًا يصرِفون شيئًا من معاني الألوهية أو الربوبية لبعض المخلوقات.

فتقول لهم: إنَّ من أخصِ خصائص الخالق ألا يحتاجَ إلى غيره، وهذا الموجود الذي أضفيتم عليه شيئًا من الألوهية والربوبية، قبل وجودِه كان مُحتاجًا لموجودٍ آخر.

فإذا أثبتَّ أنه مُحتاج لموجود آخر أبطلت ربوبيتَه بمجرد كونِه يحتاج إلى شيء، فهذا يُبطل ربوبيته؛ لأن الرب لا يَصلُح أن يُوصف بأنه مُحتاج، فالذي يستحقُ معاني الربوبية حقًا، هو الذي لا يحتاجُ في وجودِه إلى وجودٍ آخر، لأن وجودَه واجبٌ بالذات.

فالمستحق لكل معاني الربوبية هو الموجودُ بذاته، لا الموجود بغيره.

فهؤلاء الذين يعبدون الأصنام، ويزعُمون أنها تنفع، وتضر، كيف تأتي إلى إبطالها؟ الجواب : تتفق وإياهم على صِفة، وهي أنَّ الذي يصلُحُ أن يكونَ إلهًا وربًا هو الذي لا يحتاج.

فأنت صِرت عبداً؛ لأنك مُحتاج لهذا، فحاجَتُك دفعتك للعبودية، فالمحتاج هو العبد، والذي لا يحتاج هو الرب.

ثم ترجع بعد هذا التقرير إلى صنمه فتقول إن صنمك هذا قبل وجوده كان مُحتاجًا لكم أنتم لتنحتوه، ولتأتوا به من البرَّية، ولتدخِلوه في المصانع، ثم بعد ذلك نصبتموه، فلو أرادَ عدُوه أن يُكَسِّرَه لاحتاج الصنم لكم؛ لتكونوا جنودًا حولَه لتحموه.

فهو يحتاج لكم ، فكيف تعبدونه وهو يحتاجكم؟! فإذا أثبت أن المعبودَ من دونِ الله يحتاج، فقد أبطلتَ بحاجتِهِ ألوهيتَه وربوبيَتَه، لأن الربَ لا يحتاج

فالمُستحِقُ لمعاني الربوبية، هو الموصوفُ بالوجودِ الواجب، للأننا إذا وصفنا الله بالوجودِ الواجب، نفينا الحاجةَ عنه.

وأما المخلوق فإنه موصوفٌ بالحاجةٍ لغيره، ومُجردُ حاجتهِ تُبطلُ إلاهيتَهُ وربوبيته.

وإذا قيل هل الملائكة تصلح أن تكون ربا ؟ الجواب لا تصلح لانها احتاجت في وجودها لغيرها .

واللهُ – عزَّ وجَل- قد ذكر هذا البُرهان بقولِهِ: (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ)[الطور:٣٥]، والمتُقررُ عند جميع العقلاءِ أنَّ كلَّ موجودٍ فلابد أن يكون له مُوجِد، وأنَّ كلّ فِعل لا بد أن يكون له فاعل.

فهذه السماوات والأرض، ومن فيهما، إما أن تكون قد خَلقت نفسها وهذا احتمال باطل؛ لأنها قبل خلقها لنفسها عدم، والعدمُ لا يخلُق، وإما أن تكون قد وجدت من غيرِ شيءٍ، أي: صُدفة، وهذا لا يُمكن؛ لأن العادة جرت أنَّ ما وُجد صدفة فلا يستمرُ نظامه آلاف السنين، وملايين السنين.

فإن وجد صُدفة ثُمَ يختلط، لكن السماوات خُلقت على نظام بديع،ففيها الكواكب، والمجرات الهائلة، ذات ملايين النجوم لا يصطَدِم بعضها ببعض، فلا يُمكن أن توجد صُدفة وهي على هذا النظام .

فإذا بطل هذان الاحتمالان فلم يبقى إلا الاحتمال الثالث وهو: أنَّ هناكَ خالقًا خلقَهما، هذا الخالِق لا يصلُح إلا أن يكونَ هوَ الله –عزَّ وجَل- فهذا دليلٌ على أن كلَّ مَن في السموات والأرض فهو يحتاجُ إلى الله.

فإذًا هذا دليل يبطل إلهية الملائكة، وإلهية الأنبياء، والأصنام، والأحجار، والأولياء، وجميع ما عُبِد من دون الله، تستطيع أن تُبطله بهذا الطريق، وهو إثبات كَونَه محتاجًا لغيره.

وقال الله –عزَّ وجَل- في آيةٍ أخرى أيضًا، قال الله –عزَّ وجَل-: (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ)[يس:٧٥]، أي أن هذا العابِد احتاج إلى أن يَنصُرَه أحد، فحمَلَتهُ حاجَتُه إلى أن يعبد هذا الصنم، فقال اللهُ –عزَّ وجَل-: أنت مُحتاج، ومن عبدته مُحتاج، فكيف محتاجٌ يعبد محتاجًا؟!

قال اللهُ –عزَّ وجَل-: (لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ لا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُحْضَرُونَ)[يس:٧٥] وهم: أي من يعبُدون، لهم: أي للأصنام، "جند مُحضرون": أي يحمون الأصنام نفسها ممن أرادها بسوء.

فكيف محتاجٌ يعبد محتاجًا؟! فأبطل الله –عزَّ وجَل- إلهية هذه الأصنام والمعبودات بكونِها مُحتاجة.

وقال الله تعالى في إبطال إلهيته عيسى وأمه " ما **الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآياتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ**" ، فاستدل على بطلان إلهيتهما بأنهما يحتجان للطعام .

فهذه القاعدة قاعدة عظيمة وهي: أن المُستحِق لمعاني الربوبيةِ، إنما هو الموجودُ بذاتهِ، لأنه لمّا وصفناه بالوجود الذاتي، أبطلنا عنه الحاجة فحينئذٍ هو المُستحِق لأن يُعبدَ، والمُستحِق لكل خِصال الربوبيةِ؛ ومن خصائص الرب أنه لا يحتاج .

وقد أثبت اللهُ –عزَّ وجَل- ذلك أيضًا في آيات أخرى كقولهِ: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)[الذاريات:٥٦] (٥٦) (مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ)[الذاريات:٥٧]. يقول: أنا لم أحتج لهم، (وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ)[الذاريات:٥٧]، (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ)[الذاريات:٥٨].

فنحن نعبد الله؛ لأننا نحتاجُه، فنحتاجُ الله في هِدايتنا، وفي رزقنا، وفي رحمتنا، وأن يغفر لنا، ونحتاجُ إلى رضاه، فلا يمكن أن يستغنيَ المخلوق عن الله –عزَّ وجَل- طرفة عين .

وقال الله –عزَّ وجَل- واصفًا عدم حاجته: (وَهُوَ يُطْعِمُ وَلا يُطْعَمُ)[الأنعام:١٤]، وفي صحيح مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال النبيُ -صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن الله تبارك وتعالى: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي، فتنفعوني، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئا» لا أحتاج لكم، هدايتكم لكم، ثم قال: «لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ، وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ، وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ واحد، مِنْكُمْ ما نقص ذلك من ملكي شيئا»[(١)].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (١٦/٨) برقم (٦٧٣٧).

فاللهُ يستدلُ على ربوبيته بعدم حاجتِه، ويستدلُ على بُطلان عبادةِ ما سِواه بحاجتِهِ.

**القاعدة السابعة والثلاثون :كلُّ نظرٍ في الربوبيةِ لا يكونُ مُوصِلًا للألوهيةِ، فهو نظرٌ عاطِل عن مقصودِهِ(١).**

فكلُّ نظرٍ في الربوبيةِ لا يوصل صاحِبَه للألوهية، أي لتوحيد الألوهية، فهو نظرٌ عاطِل، أي: أنه مُعَطَّلٌ عن المقصودِ مِنه، وحُجةٌ على صاحبهِ يوم القيامة.

وذلك لأن الله -عزَّ وجَل- أمرنا أن نتدَّبر، وأن ننظرَ في ملكوتِ السماوات والأرض، وهذا أمرٌ بالنظرِ في آثار ربوبيته، ، وأمرنا أن نتفكَّر في أنفسِنا، وفي الأرض، وفي البِحار، وفي الأشجار، وفي عِلم الأجِّنة، وفيما خلقَ اللهُ -عزَّ وجَل-.

قال اللهُ -تباركَ وتعالى-: (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ)[البقرة:١٦٤]، الآية بتمامِها، هذا أمرٌ بنظر ربوبية، أم لا؟ أي نظرٌ في آثار ربوبيته.

وقال اللهُ –عزَّ وجَل-: (وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ)[آل عمران:١٩١]، هذا أمرٌ بالنظرِ في آثار ربوبيته، فكلُّ أمرٍ في القرآن بالتدبُر في ملكوتِهِ، وفي آياته الكونية، وفي السَّير في الأرض، كلُّه إنما يُراد به جعلُه وسيلةً للمطلوبِ الأعظم، وهو أنك تصل بهذا النظر العظيم أنَّ خالِق هذا الكون هو المستحق للعبادة دون ما سِواه.

فمن أوصَلَه نظَرُه في آياتِ الله الكونيةِ، التي هي من آثارِ ربوبيته إلى ذلك المطلوب الأعظم، فهو نظرٌ شرعيٌ سنيّ، رحماني وتوفيق من الله.

---

(١)الحجة على تارك المحجة (وهو شرح عقيدة الإمام الحافظ محمد بن طاهر المقدسي)(٢/٤٠٧)

وأما مَن اقتصر على هذا النظر، وجعله مقصودًا في ذاته كما فعله الصوفية، أو كثيرٌ مِمن يتحدثون في الإعجاز القرآني، فلهم مُحاضرات تلو مُحاضرات يتكلمون عن إعجاز الله في الشمس، وإعجاز الله في القمر.

ثُمَ يخرجون مِن المحاضرةِ ولا يقولون كلمة واحدة في بيان المطلوبِ الأعظم، مِن هذا النظر والتأمُل.

بل إنَّ الصوفية مبنى عقيدتهم على أن أعظم توحيدٍ خلقنا اللهُ لتحقيقه هو: الربوبية، لا الألوهية.

فيجعلون الفَنَاء في الربوبيةِ، هو المطلوبُ الأعظم، فتجدهم كثيرًا ما يتكلمون عن الشمس، والقمر، والنجوم، والأفلاك، والكواكب، والبحار، والأجِّنَة، ثم تَخرُج من ذلك بدون النتيجة المطلوبة من هذا النظر ، إنما تَخرُج فقط بنتيجة أنَّ الله –عزَّ وجَل- قادر، وأنه مُبدِع، وأنه خالِق، ثم بعد ذلك لا يوصلهم نظرُهم للمطلوب الأعظم وهو توحيد الألوهية .

فالعلماء يصفون هذا النظر الذي انقطع في منتصفِ الطريق، ولم يوصِل صاحبه إلى المقصود الأعظم بأنَّه نظرٌ عاطِل، وحُجةٌ على صاحبه يوم القيامة؛ ولذلك اللهُ -عزَّ وجَل- أنكر على الذين يسيرون في الأرض (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)[يوسف:١٠٩] أي: لِمَ لم تؤمنوا، وقد سِرتم، ونظرتم؟ (أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ)[المؤمنون:٦٨]، أي لمَ تتدبرون، ولا تؤمنون.

فهؤلاء الذين أزعجونا في القنوات الفضائية وبكثرة التأليف في الإعجاز الكوني لا يصلون بالقارئ، أو السامع إلى النتيجة التي يريدها الله من نشر هذه الآيات، ويخيلون على السامع بأنَّه متى ما خرج من هذه الحلقة، أو المحاضرات أو من قراءة هذا الكتاب بإقراره بعظيم قدرة الله أن هذا كافٍ، وهذا ليس بصحيح، فليس ذلك بكافٍ.

ولذلك الله -عزَّ وجلَ- ما نصب آياته للتفكر فقط، بل للتفكر الموصل للألوهية، وما نصب الشمس والقمر للتفكُر في كيفية خلقهما فقط، بل بالنظر، والتأمل الموصِل لتوحيد الألوهية، وأنه واحد في ألوهيته - تبارك وتعالى-.

فوصيتي إذا فتح الله على أحد منكم بأن جعله مبدعًا في الكلام عن الإعجاز الكوني، والإعجاز في البحار، والإعجاز السماوي، والفلكي؛ فلا يقتصر بطلابه على مجرد النظر في هذه الآيات حتى يقول لهم في آخر كلامه: والذي أوجد ذلك على هذا النظام هو الذي يستحق العبادة دون من سواه؛ فلا إلهَ إلا هو، فمتى ما أوصلك النظر إلى هذه النتيجة؛ فقد حققت المطلوب منه، وأما إذا أخطأت، ووقفت عند الوسيلة، وتركت المقصود؛ فما حققت شيئًا، وإنَّما أقمت الحُجة على نفسك، وعلى سامعك.

**القاعدة الثامنة والثلاثون :كلُ من ادعى الربوبية؛ فكاذبٌ دجال، وهذا متفقٌ عليه بين المسلمين[1].**

فكلُ من زعم أنه الله، أو أنه الرب؛ فهو كاذبٌ دجال، وبأدنى نظر في قرائن أحواله يتبيَن لك كذبه، وقد أخبرنا الله-عزَّ وجل- في القرآن عن رجلين ادعيا الربوبية، والألوهية، وأخبرنا النبي-صلى الله عليه وسلم- عن رجل ثالث.

الأول: فرعون فإنه قال: (أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى) [النازعات:٢٤]، وقال الله-عزَّ وجل- عنه: (مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي)[القصص:٣٨]، وقال لموسى مُهددًا: ( قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِين) [الشعراء:٢٩].

والثاني: النمرود بن كنعان، وهو الذي حاجَّ إبراهيم في ربه، وهو ملك بابل، قال الله -عز وجل- عنه:- (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ

---

(١) عقد الدرر في أخبار المنتظر وهو المهدي عليه السلام (٤١٢/١) للإمام يوسف بن يحيى بن علي بن عبد العزيز المقدسي السلمي الشافعي (المتوفى: بعد ٦٥٨هـ).

الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ) [البقرة:٢٥٨]، ونسبة الإحياء والإماتة له، نسبة للربوبية، أي: أنه ادعى الربوبية بمجرد أنْ نسب لنفسه أنه يُحيي، ويميت.

قال الإمام ابن كثير-رحمه الله تعالى- في قول الله -عزَّ وجل-: (حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ)[البقرة:٢٥٨]، أي: في وجود ربه، وذلك أنه أنكر أن ثمة إلها غيره - انتهى كلامه -رحمه الله-

أما الرجل الثالث فهو: الدجال لعنهُ الله؛ فإنه يزعم أول ما يخرج أنه عبد صالح، وأنه المهدي، ثم يترقى في الدعوة إلى أن يدعي النبوة ، ثم يترقى بعد ذلك إلى كونه الله ، وقد ذكر بعضُ أهل العلم أن عينه لا تنخسف إلا إذا ادعى الربوبية، وإلاَّ فإن أول أمرهِ قد يكون مختلطًا بالناس غير معروف بالعلامات الواردة في النصوص، إلا إذا ادعى الربوبية؛ فتظهر حينئذٍ تلك العلامات التي بيَّنها عنها الرسول - صلى الله عليه وسلم- فهؤلاء كلهم كذبة، ودجاجلة.

فإن قلت : إن من ادعى الربوبية، والألوهية كثير؛ فلم تخص هؤلاء الثلاثة؟

نقول: إن ادعاءهم للربوبية هو: الادعاء الذي حصلت به هذه الفتنة العظيمة، وأما من يدعي الربوبية؛ فيتم وأد فِتنتهُ في وقته، أو يُقتل، ولا يكون له أتباع، ولا يحصل به الفتنه ؛ فهؤلاء لا عد لهم ولا حَصْر.

**القاعدة التاسعة والثلاثون :أفي الله شك؟**[1].

وهذه القاعدة تتكلم عن وجودِ الله-عزَّ وجل-.

أي أنه لا شك في وجود الله -عزَّ وجل- ولا في ربوبيته، ولا في ألوهيته، واستحقاقه للعبادة أبدًا، وقد دلَ على وجود الله-عزَّ وجل- الأدلة النقليةُ،

---

(١)نص القاعدة آية من القرآن في سورة إبراهيم(آية ١٠)

والعقليةُ، والفطرية، والحسية، وقد بيَّنا ذلك في مواضع متعددة، ولله الحمد، والمنة.

**أما الدليلُ الحسي فهو من وجهين:**

- **في إجابة الدعوات.**
- **وفي معجزات الأنبياء.**

فإن العبد يدعو ربه فيما بينهُ، وبين نفسه، لا يسمعه ثمة مخلوق ثم يرى ما دعا به ماثلاً بين عينيه؛ فمن الذي سمعك؟ ومن الذي أعطاك؟ إنَّما هو الله؛ فاستجابة دعوات الداعين دليل على وجود الله-عزَّ وجل-.

وكذلك معجزاتُ الأنبياء: فإنها خوارق عظيمة جدًا لا يستطيعُ البشر عن بكرةِ أبيهم أن يفعلوا شيئًا منها؛ فمن الذي يستطيع أن يُخرج ناقة من جبل كما خرجت ناقة صالح منهُ؟ ومن الذي يستطيع أن ينتق الجبل من جذوره من الأرض، ويجعله كالظلة فوق الناس؟ إلا الله، ومن الذي يقلب العصا قلبًا حقيقيًا، ثم يعيدها إلى عصا؟ إلا الله، ومن الذي أقدرَ عيسى- عليه الصلاة والسلام- أن يصنع من الطين كهيئة الطير؛ فينفخ فيه فيكون طيرًا بإذن الله، ويبرئ الأكمه، والأبرص بإذن الله، ويدعو الميت من قبره؛ فيخرج، وينفض الغبار عن رأسه؟ إلا الله - تبارك وتعالى-.

فمعجزات الأنبياء دليل على وجودِ الله؛ لأن المخلوق مهما عظمت قدرته؛ فلا يستطيع أن يفعل ذلك؛ ، فإجابة الدعوات، ومعجزات الأنبياء من أعظم الأدلة الدالة على وجود هذا الرب العظيم، وأنا بدأت بالدليل الحسي لوضوحه.

**وأما دليل العقل:** فإن المتقرر عند العُقلاء جميعًا أن كل حادث فلا بُدَّ له من محُدث، وكل مفعول لا بد أن يكون له فاعل، وهذه السموات والأرض بأفلاكها، ونجومها، ومجراتها الهائلة، وسمائها، وأرضها، وجبالها، وبحارها، وأنهارها، وأشجارها، والثقلين فيها, لا يُمكنُ أبدًا أن تكون موجودةً بنفسها، ولا يُمكن أن تكون موجودة صدفة، بل لابد أن يكون ثمةَ خالق هو الذي خلقها.

وهذا الخالق لا يصلح إلا أن يكون الله - تبارك وتعالى- لأنَّ هذه الأشياء العظيمة الكبيرة لا يستطيع هؤلاء الصغار أن يوجدُوها، ولا هؤلاء الحجارة من الأصنام أن يخلقوها؛ فلا بُد أنْ يكون وراء هذا العالم الكبير الهائل خالق أكبر، وأعظم منه، وأقدر منه، وهو الله –تبارك وتعالى- كما ذكر الله ذلك في قوله : (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ)[الطور:٣٥].

ولذلك يقول العلماء: لو أن قصرًا منيفًا طاف الناس به من حسن جماله، ثم قيل للناس: إنه قصر لم يكن موجودا بالأمس واليوم وجد، لما صدق الناس ذلك، وهو قضية قصر صغير، فكيف تصدق العقول أن هذه السموات قد وجدت بلا خالق يخلقها، ولا مدبر يدبرها، ولا مبدع أبدعها، ولا إله يسيرها؟ هذا أبداً لا تقبله العقول، ولكن سبحان من أعمى بعض العقول عن الحق، وطمس بعض الفطر عن رؤية نور الشمس.

**وأما الدليل الفطري:** فقد فطر الله -عزَّ وجل- كل إنسان على الإقرار بوجوده، وجعل الإقرار بوجوده من جملة العلوم الابتدائية الفطرية التي لا يُناقش فيها أحد أبدًا، بل إننا لو تركنا الوليدَ الصغيرَ ينشأ بلا تأثير بيئي جانبي، فلم يهوده أبواه، ولم ينصِره أبواه، ولم يمجسه أبواه؛ فجميع المؤثرات البيئية الخارجية منقطعة، لنشأ الطفل، وهو مقر بوجود الله -عزَّ وجل- من غير مدرسة دخلها، ولا كتاب قرأه، ولا شيخ جلس بين يديه؛ لأنَّ هذا علم فطري لا يستطيع أحد أن ينكره من قلبه أبدًا.

**وأما الدليل النقلي:** فإن أدنى نظرة في القرآن والسنة، ومعرفة التشريع، وما يترتب عليه من الحكم، والمصالح الآنية، والآجلة، والدنيوية، والأخروية ليتبيَّن له تبيُّنًا عظيمًا قاطعًا بأن وراء هذا التشريع رب عظيم لا يمكن لمخلوق مهما عظم ذكاؤه أن يقرر هذا التشريع؛ فإن المخلوق الذكي، بل أذكى المخلوقات لابد أن يكون في ذكائه بعض الخروق، وبعض النواقص؛ لأنه بشر ناقص، والذي يصدر عن الناقص لا بُد أن يكون ناقصًا.

لكن هذا التشريع أتحدى أذكى الأذكياء أن يجد فيه ثغرة، أو يجد فيه عيبًا، أو نقصًا، هذا التشريع، وهذه الحكم، وهذهِ العلل المذكورة في الكتاب والسُنة لا

يمكن أبدًا إلا من رب حكيم، فإذًا، صدق الله -عز وجل- إذ يقول:- (أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) [إبراهيم:١٠].

**القاعدة الأربعون :من أطاع أحدًا الطاعة المطلقة بلا قيد فقد اتخذهُ ربًا مع الله -عز وجل-[1].**

لأنَ الطاعة المطلقة لا تكون إلا لله -عزَّ وجل- ابتداءاً ولرسوله -صلى الله عليه وسلم- تبليغًا وأداء فقط، فلو أن النبي -صلى الله عليه وسلم- ثبت أنه خالف ربه في شيء من التشريعات، لكان له مطلق الطاعة لا الطاعة المطلقة، ولكن هذا منتف بالاتفاق لأن الله تعالى يقول :- (مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) [النساء:٨٠].

فأفاد هذا أن محمدا -صلى الله عليه وسلم- لا يمكن أبدًا أن يأمر إلا بما أمر الله -عز وجل- به ، ولا ينهى إلا عما نهى الله عنه؛ فاكتساب الطاعة المطلقة للنبي -صلى الله عليه وسلم- ليس اكتسابا استقلاليا ذاتيا من نفسه، وإنما هو بأمر الله- عزَّ وجل- فالطاعة الاستقلالية المطلقة إنما هي لله-تبارك وتعالى- فمن جعل للمخلوق الطاعة المطلقة بلا قيد، ولا شرط؛ فقد اتخذه ربا.

لأن الطاعة المطلقة من خصائص الربوبية، ومن سوّى غير الله باللهِ في هذه الخصيصة؛ فقد اتخذه إلها مع الله، والدليل على ذلك هو قول الله -عزَّ وجل-:- (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ)[التوبة:٣١].

---

(١)مجموع الفتاوى (١/١٥٤)،(٢٨/١٩)،اقتضاء الصراط المستقيم٢/٨٤)،فتح المجيد(٢٤٢)

ولما سمع عدي بن حاتم هذه الآية قال: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم، فقال -عليه الصلاة والسلام-:-"أوَ ليسوا يُحلونَ ما حرم الله؛ فتُحلونه، ويحرمون ما أحل الله؛ فتحولنه؟ قال: نعم، قال تلك عبادتهم"(١).

أي أنكم اتخذتموهم أربابا؛ لأنكم أضفيتم عليهم الطاعة المطلقة، ومن أضفى على مخلوقٍ الطاعة المطلقة؛ فقد اتخذه ربًا مع الله، وهذه قد تنفعنا في مسألة عدم التعصب المذهبي، بمعنى أن مذهب إمامك الذي تعظِّمه كالإمام مالك، أو أبي حنيفة، أو الشافعي أو أحمد، فإياك أن تضفي عليه وجوبَ الطاعة المطلقة، وإنما يطاع فيما قرره في مذهبه من طاعة الله -عزَّ وجل- ورسوله صلى الله عليه وسلم.

فإذا علمت أنه مخالف للأدلة الصحيحة الصريحة، فالواجب عليك أن تترك مذهبه في هذه الجزئية؛ فلا يطاع أحد الطاعة المطلقة الاستقلالية إلا الله –عزَّ وجل- بل عندنا قاعدة فرعية، وهي: أن من أمرك الله بطاعته؛ فإنما لهُ مطلق الطاعة، لا الطاعة المطلقة.

فأبوك له مطلق الطاعة لا الطاعة المطلقة، والحاكم له مطلق الطاعة لا الطاعة المطلقة، والزوج بالنسبة لزوجته له مطلق الطاعة لا الطاعة المطلقة، فليس لأحدٍ طاعة في معصية الله -عزَّ وجل- لذلك فالمتقرر عند العلماء: أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، لأنَّ المخلوق له مطلق الطاعة لا الطاعة المطلقة،

(١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة ت: بشار (١٢٩/٥) برقم (٣٠٩٥). ولفظه: عن عدي بن حاتم، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب. فقال: يا عدي اطرح عنك هذا الوثن، وسمعته يقرأ في سورة براءة: {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله}، قال: (أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه). وقال: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث".

وهذا من مقتضيات ربوبيتهِ - تبارك وتعالى- أن تجعل له الطاعة الاستقلالية المطلقة.

**القاعدة الواحدة والأربعون :الشرك هضمٌ لحقِ الربوبية[١]..**

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله- قولًا بديعًا أنقله بحروفه، قال: "والمقصود: أن الشرك لما كان أظلم الظلم، وأقبح القبائح، وأنكر المنكرات، كان أبغض الأشياء إلى الله - عزَّ و جل- وأكرهها له، وأشدها مقتًا لديه، ورتب عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنب سواه.

وأخبر أنه لا يغفره، وأن أهلهُ نجس، ومنعهم من قربان حرمه, وحرَّم ذبائحهم ومناكحتهم، وقطع الموالاة بينهم وبينَ المؤمنين، وجعلهم أعداء له سبحانه، ولملائكته، ولرسله، وللمؤمنين، وأباح لأهل التوحيد أموالهم، ونساءهم، وأبناءهم، وأن يتخذوهم عبيدًا، أي: بالاسترقاق، وهذا تعليل ما مضى؛ لأنَ الشرك هضم لحق الربوبية " انتهى كلامه .

فبان لنا بذلك أن الشرك هضمٌ لحقِ الربوبية، وتنقيصٌ لعظمة الإلهية، وسوء ظن برب العالمين، كما قال - تعالى-: (وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)[الفتح:٦].

**القاعدة الثانية والأربعون :توحيد الله في أحكامه الكونية من مقتضيات ربوبيته، وتوحيدُ الله في أحكامه الشرعية من مقتضيات ألوهيته[٢].**

وذلك لأنَّ الله له حكمان:

---

**(١)ذكرها الإمام ابن القيم في إغاثة اللهفان (٦٠/١).**

**(٢)طريق** الهجرتين وباب السعادتين لابن قيم الجوزية (٩٧/١).

حكم كوني، وحكم شرعي؛ فمن أشرك معه في أحكامه الكونية؛ فقد أشرك معه في ربوبيته، ومن أشرك معه أحدًا مشرعًا في أحكامه الشرعية؛ فقد أشرك معهُ في ألوهيته، ومن وحَّدَه في أحكامه الكونية، فقد استقام في توحيد ربوبيته، ومن وحده في أحكامه الشرعية؛ فقد استقام في توحيد ألوهيته؛ وذلك لأن الحاكمية المطلقة ترجع إلى حاكمٍ واحدٍ، وهو الله - عزَّ وجل- ولكن إذا سمعت أحدا يقول: توحيد الحاكمية؛ فهل هو توحيدٌ مستقل، أم مندرج؟.

الجواب : منهج الإخوان المسلمون يجعلونه مستقلًا، ويدعون إليه بخصوصه، ويفردونه عن بقية سائر أنواع التوحيد، ولكن منهجُ أهل السنة والجماعة يقسمون بين الحاكمية الكونية، والحاكمية الشرعية؛ فيدخلون كل واحدة منها تحت قسم من أقسام التوحيد، فالحاكمية الكونية الصادرة من الله تدخل تحت ربوبيته فلا داعي إلى إفرادها، وليست قسيمة للربوبية، بل هي من جملة مقتضياتها، ويجعلون الحاكمية الشرعية داخلةً تحت دائرة الألوهية، فلا يجوز جعل توحيد الحاكمية قسما رابعا لأقسام التوحيد الثلاثة ، بل الحاكمية مندرجة تحت قسم من أقسام التوحيد، فإن كانت كونية فَتَحْت توحيد الربوبية، وإن كانت شرعية: فتَحْتَ توحيد الألوهية.

**القاعدة الثالثة والأربعون :أفعالُ الربوبية معللة بالحِكَم، والمصالح عند أهل السنة[1].**

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، وإنك لو نظرتَ لكثير من أفعال الله التشريعية لوجدتها مقرونة بالحكم والمصالح، كقول الله -عزَّ وجل:(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)[البقرة:١٧٩].

---

(١)منهاج السنة(١/١٤١)،وشفاء العليل ص١٩٠

وقال الله –عزَّ وجل- لما شرَّع القصاص: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) [المائدة:٣٢].

وقال -عزَّ وجل-:(كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) [الحشر:٧].

وقال -عزَّ وجل-:(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) وهذا حكمة كونية ، (بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)[الروم:٤١] وهذا حكمة شرعية.

فلو نظرت لأحكام الله - عزَّ وجل- الكونية والشرعية، لوجدتها مُعلَّلة، فخلق الشمس لعلة، فهو فعل كوني معلل ، ،وخلق القمر لعلة فهو فعل كوني معلل ، وخلق الله الذبابة والبعوضة، والبقة، والنحلة، والنملة، وكل شيء في الوجود إنَّما خلقه بفعل كوني معلل.

فلم يخلق الله - عزَّ وجل- شيئا كونيًا عبثًا، ولم يقرر شيئًا عبثًا؛ فجميع أفعاله الكونية معللة، وجميع أفعالة الشرعية معللة، فإيَّاكَ أن تقْدَح في شيءٍ من أفعال الله الكونية الشرعية؛ فإيَّاك أن تقول مثلا : هذا الحكم الشرعي لا علَّة له، فهذا خطر عظيم ، بل له علة، ولكن قد تكون علته تعبدية، فعقلك لا يدركها، وإيَّاك أن تقول مثلا أن تقول: هذا القلم مخلوق بلا حكمة، لأن الله -عزَّ وجل- خلق هذا المخلوق، وصوره على هذه الصفة، لكن الله أقدر المخلوق على تصويره بهذه الصفة ، فإذًا له حكمة، بل أصغر المخلوقات له حكمة؛ لذلك قال الله –عزَّ وجل-: (إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) [البقرة:٢٦].

أي: لن يستحي الله أن يضربها للناس، مع أنها من أصغر المخلوقات التي تراها العين، فبان لنا أن الله تعالى خلق هذه البعوضة لحكمة يعلمها ؛ فإياك أن تسأل الله-عزَّ وجل- لمَ خلقت هذا؟ أو ما الحكمة من إيجاد هذا؟

فجميع الأمثلة مؤهلة أن يضربها الله -عزَّ وجل- كبيرها، وصغيرها، جليلها وحقيرها، ما دام المثل يوصل الحق للناس، فهذا عند أهل السنة والجماعة.

وأما كثير من طوائف البدع؛ فإنهم يعطلون أفعال الله الكونية، وأحكامه الشرعية عن كثير من عللها، وحكمها، ومصالحها، حتى يقول قائلهم: لو أنَّ الله أدخل أهل الجنة النار، وأدخل أهل النار الجنة، لكان حسنًا من الله، ولو أنَ الله نهى عن التوحيد، وأمر بالشرك، لكان حسنًا من الله، ولو أن الله أمر بعقوق الوالدين ونهى عن البر، لكان حسنًا من الله، لأن أمرهُ بالبر لم يكن إلا عن حكمة، ومصلحة، وإنَّما لأنَّ الله يحكم ما يريد، ولأنَّ أمره بالتوحيد ليس لجمال التوحيد أو لحسن التوحيد، ولا لمصالح التوحيد، ولا لحكمة يعلمها الله في التوحيد، وإنَّما لأنه الله؛ فلو أنه عكس الأمر، وأمر بما كان قد نهى عنه، ونهى عما كان قد أمر بهِ لكان حسناً من الله، هل أصحاب هذا المذهب قدروا الله حق قدره؟ الجواب : لا والله.

فلو أنني أخرجت أفعالك الكونية، وأفعالك التشريعية التعبدية عن الحكم، والمصالح لوصفتك بأنك مجنون، فالمجنون هو: الذي تصدر منه بعض الأفعال، وهو لا يقصد بها شيئًا، ولا حكمة له فيها؛ فهذا مجنون، فهؤلاء ما قدروا الله حق قدره فعلاً.

فلو أنَّهم عرفوا عظيم حكمة الله، وعلمه، وخبرته، لعرفوا أن الله لا يخلق كونًا، ولا يحكم كونًا إلا بما فيه مصلحة، ولا يأمر شرعًا إلا لحكمة ، ولا ينهى شرعًا إلا لحكمة .

**القاعدة الرابعة والأربعون :الاستعانة بالله وحده من مقتضيات ربوبيته، وعبادته من مقتضيات ألوهيته[1]..**

والله -عزَّ وجل- يربينا في كل صلاة على الإقرار بالتوحيدين:(إِيَّاكَ نَعْبُدُ)[الفاتحة:٥]، وهذا تحقيقٌ للألوهية،(وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)[الفاتحة:٥]، وهذا تحقيق للربوبية.

---

(١)تقدم عزوها لابن قيم الجوزية

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى-: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) إشارة إلى عبادته بما اقتضته إلهيته من المحبة، والخوف، والرجاء، والأمر، والنهي، ف(إِيَّاكَ نَعْبُدُ)،يحقق بها العبد توحيد الألوهية بمقتضياتها.

ثم قال - رحمه الله-: (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) إشارة إلى ما اقتضته الربوبية من التوكل، والتفويض والتسليم،( انتهى كلامه ) .

فكلما سمعت الإمام، أو قرأت: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [الفاتحة:٥]؛ فاعلم أنك تجمعُ بين التوحيد بالمقتضيين المذكورين.

**القاعدة الخامسة والأربعون :لا رازق على الحقيقة إلا الله[١].**

كما قال- تعالى-:(قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ)[يونس:٣١].

وقال الله -عزَّ وجل-:(أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ)[النمل:٦٤].

وقال الله-تبارك وتعالى-:(مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)[فاطر:٢].

وقال الله –عزَّ وجل-: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ)[فاطر:٣].

وقال الله-عزَّ وجل-:- (أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ بَلْ لَجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ)[الملك:٢١].

**القاعدة السادسة والأربعون :رزقُ المخلوق رزقٌ تابعٌ سببي، لا ابتدائي**

---

**(١)تواتر نصوص القرآن بذلك كما هو مبين أعلاه.**

**تقديري**[1].

بمعنى أنه قد يُعترض علينا في القاعدة الأولى بأن المخلوق وُصف بأنه يرزق كقول الله - عزَّ وجل:- (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا)[النساء:٨].

فوصف المخلوق بأنه يرزق، فحينها تجيب بهذه القاعدة، وهي أن المخلوق، ولو وصف بأنه يرزق غيره، ولكنه ليس رزقًا ابتدائيا تقديريًا إيجاديًا، إنَّما رزق تابع سببي، بمعنى لو لم يقدر الله - عزَّ وجل- أن يجري رزقك على يد هذا المخلوق، لما وصل إليك شيءٌ من الرزق.

فأنظر إلى من يعطيك شيئاً من الرزق من المخلوقات على أنه سببٌ يسره الله- عزَّ وجل- لك في وصول ما أراده لك من الرزق، وطوبى لمن لم ينظر للمخلوقين في أرزاقهم إلا نظرة سببيةٍ فقط، فإياك أن ينقدِح في ذِهنك أنه هو الذي قدّر، أو ابتدأ الرزق من عند نفسه، وإنما الرازق ابتداءا، وتقديرًا هو الله-عزَّ وجل- وهذا هو معنى قولنا: لا رازق على الحقيقة إلا الله .

وأما الرزق الذي يوصف به المخلوق؛ فهو الرزق التبعي السببي بأمر الله، أي أن الله قد جعل هذا المخلوق سببًا لإيصال ما كتب لك في اللوح المحفوظ من الأرزاق، فإذًا رأيت الإنسان يوزع الرواتب؛ فاعلم أنه لم يرزق الناس هذه الرواتب، وإنَّما صار سببًا في إيصال هذه الرواتب للناس.

وإذا ذهبت إلى الأمير، وسألته، وأعطاك شيئا من المال؛ فإياك أن تظن أنه أعطاك تقديرًا ابتدائيا ، وإنَّما الله كتب لك هذا المال، وسخر لك شيئا واحدا من أسباب كونه؛ ليوصل لك هذا المال؛ فما يسلمه المخلوق للمخلوق من الرزق، إنما هو شيءٌ تابعٌ لمراد الله، وسببي أي أراد اللهُ أن يجعله سبباً لإيصال ما

---

(١)تقدم

كتب لكِ فإن قيل : من الرازق على الحقيقة؟ ومن الرازق تقديرًا ابتدائيًا؟ فتقول : الله - تبارك وتعالى-.

ولذلك يقول النبي-صلى الله عليه وسلم- لابن عباس: «**واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك**»(١).

وذلك حتى نفرِّق بين الرزق، والنفع، والضرر السببي، والتقديري، فالله ينفع عبده نفعًا ابتدائيا تقديريًا، والمخلوق ينفع غيره نفعًا تابعًا سببيا، الله يكتب الضرر ابتدائيًا، وخلقًا، وتقديرًا على عبده لحكمة يعلمها، ولكن قد يصلك على يد أحد من الناس؛ فالمخلوق ضرك ضررًا تبعيًا سببيًا لا ابتدائيًا تقديريًا فما يوصف الله به هو تقدير الشيء ابتداء، وما يوصف المخلوق به هو إيجاد الشيء تبعا وتسببا .

**القاعدة السابعة والأربعون :مشيئة الله مشيئةٌ تقديرية ابتدائية، ومشيئةٌ العبد مشيئة تابعة سببية(٢).**

كما قال الله -عزَّ وجل-:(وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ) [البقرة:٢٥٣].

فهم قد شاؤوا الاقتتال، ولكن مشيئتهم للقتال سببية تابعة، وإنَّما الذي شاءها تقديرًا، وإيجادًا هو اللهِ فلو لم يشأ الله في السموات أن يقتتلوا؛ فإنهم لن يقتتلوا ولو شاؤوا .

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب.. ت بشار (٢٤٨/٤) برقم (٢٥١٦). وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

**(٢)ذكرها ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٠٤/٣)**

وكما نشب الاقتتال بين بعض الصحابة، وهم ما أرادوا ذلك حقيقة، وإنما أراده الله-سبحانه وتعالى- لحكمة يعلمها، فهم كانوا يريدون الصلح لينتهي الخلاف بينهم ، ولكن نشب القتال لأمر يعلمه الله –عزَّ وجل- وحكمة اقتضاها.

فصارت المشيئة الابتدائية التقديرية يملُكُها الرب - تبارك وتعالى- وأما مشيئة المخلوق فهي مشيئة تابعة لمشيئة الله، وسببية لتحصيل ما شاء الله أن يأتيه، ويبين ذلك قول الله -عزَّ وجل-:(وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ)[التكوير:٢٩]؛ فجعل مشيئة العبد تابعة لمشيئته -عزَّ وجل-.

والمتقرر عند أهل السنة أن المشيئة يقصد بها الإرادة الكونية، فلا توصف الإرادة الشرعية بالمشيئة، وإنما توصف بالمحبة، وهذا التنبيه مهم لأنَّ من الناس من يقول: إن الله يشاءُ الإيمان مني، وأنا أشاء الكفر؛ فوقعت مشيئتي، ولم تقع مشيئة الله.

وهذا هو الذي جعل المعتزلة القدرية يخرجون الكفر عن كونه مراداً لله، حتى لا يثبتوا تعارض المشيئتين، مع غلبة مشيئة العبد.

وأصلُ الغلط أنهم وصفوا محبة الله، وتشريعه بالمشيئة، وهذا خطأ، فالله أراد شرعًا الإيمان من الكافر.

وهل الإرادة الشرعية لابد أن تقع؟ الجواب : قد تقع، وقد لا تقع؛ فالله يحبُ الإيمان من الكافر، لكن ليس كل شيء يحبه الله لابد أن يقع، فهم وصفوا المحبة والإرادة الشرعية بالمشيئة التي لابد أن تقع، فإذا شاء الله الإيمان من الكافر فلابد أن يقع الإيمان.

ومع ذلك فالإيمان لم يقع؛ فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله عند المعتزلة ، فنقول لهم : لو أن الله شاء بارداته الكونية الإيمان من الكافر لما تخلف عن الإيمان مطلقا ،بل لو شاء الله الغيمان من الناس لوقع رغما عن أنوفهم لان الله تعالى قال (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) [يونس:٩٩].

فكأن الله قال : لو شئت كونا أن يؤمنوا لآمنوا جميعاً، فلا يمكن أن تتعارض مشيئتهم مع مشيئتي، ولكن الإيمان منهم لا أشاؤه كونًا، وإنما أحبه شرعًا؛ فقد

يؤمن بعضهم ويكفر بعضهم، فالمشيئة لابد أن تقع، وأما الإرادة الشرعية فقد تقع، وقد لا تقع، وهذا هو المبدأ الغلط الذي وقعت فيه القدرية، وهو الخلط بين المشيئة، والمحبة، والخلط بين الإرادة الكونية والشرعية.

**القاعدة الثامنة والأربعون :الحسنات والسيئات تنسب إلى الله خلقًا وتقديرًا، وتنسب إلى العبد تسببا واكتسابا** (١).

فمتى ما أطلق القرآن الحسنة والسيئة، فاعلموا أنَّه يريد بها الأمور الكونية التي ينتفع بها الناس، أو يتضرر بها الناس.

فالمطر من الحسنات، والقحط من السيئات، والانتصار في الحروب من الحسنات، والهزيمة من السيئات، فمصطلح الحسنة والسيئة في القرآن، أي الشيء النافع، والشيء الضار، ولا يقصدُ به المعصية، أو الطاعة كما قال الله -عز وجل-:-(وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ)[النساء:٧٨]، وكما قال الله -عز وجل-:(مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)[النساء:٧٩].

فمتى ما وردت الحسنات والسيئات في القرآن؛ فاعلم أن المراد بها الأمور النافعة، أو المصائب الكونية، فالموت مصيبة من السيئات، والحياة والإنجاب من الحسنات، والمرض من السيئات، والصحة من الحسنات.

ففما يصيب الناس من الخيرات، وما يصيبهم من المضرات، هل ينسب إلى الله، أو إلى أنفسهم؟ قالت هذه القاعدة: لا ننسبها إلى الله مطلقًا ولا ننسبها إلى المخلوقات مطلقًا، بل فيه تفصيلٍ؛ فالحسنات، والسيئات تقديرًا، وخلقًا، وإيجادًا تنسب إلى الله فهو الذي خلق المطر والقحط، وخلقَ الانتصار والهزيمة، وخلق الصحة والمرض، وخلق الموت والحياة، وخلق القرب والبعد، والحب والبغض، فالحسنات والسيئات، خلقًا وتقديرًا من الله، لكن إذا

(١) نص عليها الإمام الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة(٦٤/٢)

أصابتك سيئةٌ أي مصيبة؛ فهنا تُنسب إليك أنت تسببًا، أي بما كسبت يدك أنت، أي: أنك أنت المتسبب فيها لقوله تعالى (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)[فصلت:٤٦].

وإنما يصيب العبد من السيئات كالقحط بسبب شؤم معصيته، وكالانهزام في الحروب، بسبب المعصية التي يرتكبونها .

والمرض أيضا قد يكون بسبب معصية يرتكبها العبد ؛ فبان لنا أن الحسنات والسيئات تنسب إلى الله، خلقًا وتقديرًا، وتنسب إلى العباد اكتسابا و تسببًا؛ ولذلك وردت في القرآن آيتان، يظن الجاهل أنهما متعارضتان:

الآية الأولى: (وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ) [النساء:٧٨].

ففرّقوا بين الحسنات والسيئات، فأنكر الله هذ التفريق بقوله {كل كل من عند الله} ولكنه قال في الآية التي بعدها (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)[النساء:٧٩]. فكيف ينكر عليهم التفصيل في الآية الأولى؛ ثم هو يفصل نفس التفصيل في الآية الثانية ؟ فهذا قد يظن بعض الناس أنه متعارض، ولكن الحقيقة أنه لا تعارض فيه؛ وذلك لأن نسبة الحسنات والسيئات في الآية الأولى نسبة خلق، وتقدير، وإيجاد وتقدير.

ونسبة الحسنات والسيئات في الآية الثانية: هي نسبة تحصيل، واكتساب، فلما أضاف المشركون السيئة إلى رسول الله تقديرًا، وتطيرا أنكر الله تعالى هذا التقسيم لأنها كلها من عنده تقديرا وإيجادا ، كما قال الله-عزَّ وجل- عن بني إسرائيل:(فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ)[الأعراف:١٣١]. فيقولون : ما أصابنا إلا بوجودك أنت بيننا، فهذا كهذا تماما ، فلما كانت نسبتهم إليه نسبة تقديرية قال: (قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)[النساء:٧٨]، أي: خلقًا وإيجادا وتقديرا، لكن لما جاءت النسبة الثانية صارت نسبة تحصيل واكتساب فنسبها له فقال (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) أي من فضله (وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)[النساء:٧٩] أي تحصيلًا، واكتسابًا، لا تقديرًا وإيجادًا، فالنسبة في الأولى نسبة تقدير؛ فأنكرها الله، والنسبة في الثانية نسبة تحصيلٍ واكتساب؛ فأقرَّها الله، فلا إشكال في ذلك ،

فالحسنات والسيئات تنسب إلى الله، تقديرًا، وإيجادا، وإلى المخلوق تسببًا واكتسابًا.

**القاعدة التاسعة والأربعون :لا يكون في كون الله إلا ما يريد بإرادته الكونية**(١).

كل هذا من مقتضيات الربوبية، فجميع ما تراه ماثلًا أمام عينيك في السماوات وفى الأرض مما هو موجودٌ في كون الله -عز وجل-، فإنه يجب عليك أن تعلم أنه لم يوجد إلا بعد أن أذن الله فيه كونًا، فكل موجودٍ فلا بد أن تدخله تحت دائرة الإرادة الكونية، لكن لابد أن تعلم أن الإرادة الكونية لا تستلزم محبة الله -عز وجل-، فإذا كان الموجود في الكون مما لا يحبه الله ولا يرضاه، فهو موجودٌ بالكونية فقط، لا بالشرعية، كالكفر، والزنا، وسائر الذنوب، والمعاصي. وإذا كان الموجود في كون الله محبوبًا لله -عز وجل-، فزد على كونه كونيًا أنه شرعي، فهو كوني لوجوده في الكون، وشرعيٌ لمحبة الله له، ولذلك يجتمع الأمران، أي تجتمع الإرادتان أحيانًا في الشيء، كإيمان أبى بكر هو كوني باعتبار وجوده ووقوعه كونًا، وشرعي لأن الله يحبه ويرضاه، وقد تنفرد الكونية عن الشرعية، ككفر أبى لهب، فإنه موجود بإرادة الله الكونية، لكن الله لا يرضى لعباده الكفر، فليس كل شيء موجودٍ أمامك يعتبر داخلًا تحت المحبة، والرضا، فإنك إذا قلت ذلك أو اعتقدت ذلك فإنك تجد من المشاكل والأسئلة، ما لا جواب لك عليه، لكن كل شيءٍ موجود تنظر إليه، فإن كان مما يحبه الله ويرضاه، فهو موجود كونًا وشرعًا، وإذا كان مما لا يحبه الله ولا يرضاه، فهو موجود بالإرادة الكونية فقط،

فإن قيل لك: هل المعاصي يريدها الله أو لا يريدها؟

الجواب: يريدها بإرادته الكونية، ولا يريدها بإرادته الشرعية،

فإن قلت: ولماذا، وهل يتصور الانفصال بين الإرادتين؟

---

(١)مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٣١/١٨)

نقول: نعم، فإننا نحن في مراداتنا قد نريد شيئًا ولا نحبه، كتناول الدواء المر ، فإن النفوس لا تحبه ، ولكن لا بد لها منه لعلمها بالمصالح المترتبة على تناوله ، وكقطع العضو المتآكل من الجسد ، فإنه شيء مكروه للنفوس في ذاته ، ولكن المريض يقدم عليه لعلمه بأن جسده لا يسلم إلا بذلك ، فهذه أمور نحن نفعلها مع عدم محبتنا لها ن ولكننا نريدها للمصالح المترتبة عليها ،

فالله عز وجل قضى الكفر بإرادته الكونية ولا يحبه بإرادته الشرعية لما يترتب عليه من المصالح، والحِكم، والعلل التي لا يعلمها على وجه التفصيل إلا الله -تبارك وتعالى-،

فإن قلت: وما تعلق هذا بتوحيد الربوبية؟ نقول: لأن لها تعلق بالقدر الذي هو فعل الله، وفعله من مقتضيات ربوبيته، فمفعولاتهُ بفعله قد يريدها بإرادته الشرعية، وقد يريدها بإرادته الكونية.

**القاعدة الخمسون :الفعال لما يريد هو المستحق لكل معاني الربوبية[1].**

**وهو الله -عز وجل-**ودليل ذلك قول الله –تبارك وتعالى-: (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[هود:١٠٧]، وقول الله -تبارك وتعالى-: (لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ)[الأنبياء:٢٣]، فالذي يستحق أن يكون ربّاً هو الذي يفعل ما يريده، من غير أخذ إذنٍ من أحد، ولا مشاورة أحد، وليست قدرته في فعله خاضعةً لشروطٍ ولا لأسباب.

**القاعدة الواحدة والخمسون : أفعال الرب في خلقه إن كانت كما يريدون فواجبها الشكر، وإن كانت في غير ما يريدون فواجبها الصبر[2].**

أفعال الله إن كانت في الشيء الذي نحبه، ونريده، وتهواه نفوسنا فواجبنا تجاه فعله هذا أن نشكره، وأن نحمده، وإذا كان فعله فينا مما لا نحبه ولا نريده،

(١)نص عليها القرآن كما هو مذكور أعلاه.

(٢) نص عليها الإمام الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة(٦٤/٢)

فواجبه الصبر، واحتساب الأجر، والرضا، كما في صحيح مسلم من حديث صهيب، قال: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله خير، إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له ، وإن إصابته ضراء صبر، فكان خيرا له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن**»(١)وهذا تقرير لهذه القاعدة، وهو دليلها.

وقال الله -عز وجل- (مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ومن يؤمن بالله يهد قلبه)[التغابن:١١]، قال علقمة هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من الهل فيرضى ويسلم.

**القاعدة الثانية والخمسون :من أنكر علو الله على خلقه فقد عطل ربوبيته(٢).**

فكل من زعم بأن الله -عز و جل- ليس بعالٍ على خلقه علو ذات، فإنه قادح في ربوبيته -تبارك وتعالى-، وإن من أعجب العجيب أنه لم يؤمن بهذه الصفة علي مراد الله فيها إلا طائفة واحدة وهم أهل السنة والجماعة، وهي الصفة الوحيدة التي أثبتها الله في النصوص الشرعية بأكثر من ألف دليل، سماها ابن القيم الجيوش الإسلامية ثم جمعها في كتاب سماه (اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة الجهمية)، يقصد تلك الأدلة الكثيرة في إثبات علو الله -عز وجل-، فالكتاب من أوله إلى آخره يتكلم عن صفةٍ واحدة، واستدل عليها من القرآن، ثم استدل عليها من السنة، ثم استدل عليها من الفطرة، ثم استدل عليها

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير (٤/٢٢٩٥) برقم (٢٩٩٩).

(٢) قال الإمام ابن بطة العكبري الحنبلي (٣٨٧ هـ )في كتابه الإبانة الكبرى ) :وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله تبارك وتعالى على عرشه فوق سماواته بائن من خلقه وعلمه محيط بجميع خلقه لا يأبى ذلك ولا ينكره إلا من انتحل مذاهب الحلولية(٧/١٣٦).

من العقل، واستفاض في الاستدلال عليها حتى بيّن أن الأدلة عليها أكثر من ألف دليل، حتى إنه من كثرة أدلة علو الله لم يعد العلماء من أهل السنة يذكرونها بأفرادها، وإنما يذكرونها بأنواعها، فيقولون: كل دليل يدل على أن الأشياء تنزل منه فهو دليل على علوه، وكل دليل يدل على إثبات أن الأشياء تصعد إليه فهو دليل على علوه، فمن شكك، أو عطل الله عن علوه، فقال: إن الله ليس بعالٍ بذاته، إنما هو عين العالم متحدة ذاته في ذاته، أو أنه حال في كل مكان، فقد عطل ربوبية الله -عز وجل- وذلك لوجوب المباينة بين ذات الخالق وذات المخلوق، فنؤمن بأن الله عال بذاته ولا بد من كلمة بذاته ، لأن أهل البدع يثبتون العلو لله، ولكن علو القدر وعلو القهر، وهذا لا خلاف بيننا وبينهم في إثباته، لكن الخلاف بيننا وبينهم هو علو الذات، فنحن نثبته على الوجه اللائق بالله فنعتقد - معاشر أهل السنة والجماعة - أن لله علوّاً بذاته، وأن الله له العلو المطلق بذاته كما يليق بجلاله وعظمته، وهم ينكرون هذا، وسبب نكرانهم له أن العلو يستلزم إثبات الجهة، والجهة منتفية عن الله، وقد بيّنا أن لفظ الجهة إثباتاً أونفياً لفظ مجمل، لا نثبته مطلقا، ولا ننفيه مطلقا، ولا ينبغي تعليق ما وردت به النصوص المتواترة على بعض العبارات المجملة المبتدعة، فمن عطل الله عن علو ذاته فقد عطل الله عن ربوبيته شاء أو أبى.

**القاعدة الثالثة والخمسون :من عطل الله عن عموم علمه فقد عطل ربوبيته**[1].

لأن من مقتضيات الربوبية عموم علمه -تبارك وتعالى-، فمن أنكر صفة العلم أصلًا، أو حرّفها، أو أخرجها عن مدلولها الصحيح كالمعتزلة، أو أثبت أصلها وأنكر كلها كالفلاسفة، فقد عطل الله -عز وجل- عن ربوبيته، إما كمالًا، أو جزء، فهاتان صفتان متلازمتان، من قدح فيهما كليهما، فقد قدح في ربوبية الله -عز وجل- كلها، ومن قدح في شيء من أجزائها فقد قدح في ربوبية الله بقدر القدح فيها، وهى علو الله وعلم الله؛ لأن من أخص خصائص الربوبية علوه

(١)في شفاء العليل لابن القيم (١/٤٧٥-١٨٦)

على خلقه و مُباينته لهم، وعلمه بمن خلق؛ لأن الرب هو السيد، المالك، المتصرف، فكيف يملك وهو لا يعلم؟ وكيف يتصرف وهو لا يعلم؟ وكيف يدبر وهو لا يعلم؟ فحُسن التدبير مناطه العلم، فمن قدح في علم الله، فقد قدح في ربوبية الله؛ ولذلك تجد أن بعض الآباء وهو رب الدار إذا كان جاهلًا، وليست عنده القدرة التعليمية، ولم يتعلم، ولم يأخذ الدورات في التعليم، ربما يخطئ في تربية أولاده، والرب هو المربي لخلقه ، فإذا أنكرنا علم الله -عز وجل-، وقلنا: هو عليم بلا علم كما تقول المعتزلة، أو أنكرنا علم الله بالكليات، كما يقول الفلاسفة: كابن سينا، وغيره، فهؤلاء يقدحون في ربوبية الله -عز وجل- لأن من يدبر أمر هذا العالم، ويصرّفه، ومن أزمة أموره بين يديه، كيف يوصف بأنه ليس بعالم؟ هذا قدحٌ في ربوبيتهِ.

فهاتان الصفتان عضوا عليهما بالنواجذ، لأن القدح فيهما قدح في ربوبية الله.

**القاعدة الرابعة والخمسون :قل لله الشفاعة جميعًا** (١).

وهذا؛ لأن المدبر والمتصرف في الدنيا والآخرة إنما هو الله -تبارك وتعالى-، ومن جملة التدبير، والتصريف في الآخرة، أمر الشفاعة فلا يملك أحد أن يشفع بين يدي الله -عز وجل-، ولا أن يدبر أمر شيء من الشفاعات إلا بعد أخذ الإذن والرضا من الله -عز وجل-، فمن زعم أن مخلوقاً يملك الشفاعة استقلالًا بدون إذن الله، فقد اتخذ هذا المخلوق شريكاً مع الله؛ لأنه وصفه بالتدبير في الآخرة؛ ولذلك فالشفاعة التي يظنها المشركون في أصنامهم، وأوثانهم منتفية، ودليل هذه القاعدة هي قول الله -عز وجل-: (قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا)[الزمر:٤٤]، وقول الله -عز وجل-: (وَلا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى)[الأنبياء:٢٨]، وقول الله -عز وجل-: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ)[البقرة:٢٥٥]،وقول الله تعالى " وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى " ،.

(١)نص القاعدة آية في سورة الزمر (٤٤)

فالشفاعة متعلقة بروبيته؛ لأنها داخلة تحت تدبيره وتصريفه في أمر الناس في الآخرة، فلا يجوز أن نعتقد أن احدًا يملك هذه الشفاعة غير الله -تبارك وتعالى- ، فلا يستطيعها ابتداءً، ولا استقلالاً، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا ولي صالح، حتى النبي -صلى الله عليه وسلم- لا يُمكّن من الشفاعة العظمى إلا بعد أن يأتي فيخر ساجدًا تحت عرش الله، فيفتح الله عليه من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد من قبله حتى يقال له: يا محمد ارفع راسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم يملك الشفاعة ابتداء لما احتاج إلى هذا الاذن والسجود ، فإذا انتفت عنه مع عظم منزلته عند الله تعالى فانتفائه عن غيره من باب أولى .

فلا أحد يستطيع أن يشفع بين يدي الله -عز وجل- ابتداء ؛ ولذلك فما يظنه المشركون في أوثانهم من قولهم ( مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى )[الزمر:٣]، (ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله) فهم يثبتون الشفاعة لغير الله ملكاً استقلاليّاً بدون أمر الله، فوصفهم الله بالشرك، والكفر، و أبطل شفاعتهم بسبب هذا الاعتقاد، فمن أثبت الشفاعة الاستقلالية لغير الله، فقد اتخذه ربًا مع الله -عز وجل- والعياذ بالله.

**القاعدة الخامسة والخمسون :(إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (٨٢))[يس:٨٢]**[1].

وهذه قاعدة من قواعد الربوبية أيضًا؛ لأنها متعلقة بفعله -عز وجل- فلا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، وهي قاعدة ودليل في نفس الوقت؛ لأنها متطابقة مع نص الدليل في قوله -عز وجل-: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[يس:٨٢]، وفى آية أخرى: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[النحل:٤٠]، وقال الله -عز وجل-: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[آل عمران:٥٩]،

(١)نص القاعدة آية في سورة يس (٨٢)

ويقول الله -عز وجل- مبينًا عظيم قدرته، أن الأشياء تخضع له من حين ما تسمع منه (كن)، فتكون بأمره وقدرته: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا)[فاطر:٤٤]، لماذا بدأ بالسموات قبل الأرض هنا، مع أن هناك آيات أخرى بدأ فيها بالأرض قبل السماوات؟ الجواب : قالوا: لأن الأشياء، والأجرام الكبيرة التي تُعجز غالبا في السماوات أو في الأرض، فلما نفى عجزه بدأ بنفي العجز عن الأشياء الكبيرة، فقال: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ)[فاطر:٤٤]، أي إذا لم يكن يعجزه شيء من الأجرام الهائلة في السموات، والتي لا تكون الأرض عندها إلا كقطعة حجر عند جبل كبير، فكيف يعجزه شيء في الأرض؟ لكن لما جاء في قضية الأعمال التي يفعلها الناس في الأرض، قال: (وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ)[يونس:٦١]؛ لأن الأعمال كلها في الأرض، وليست هناك في السماء أعمال مكلفين، إنما أعمال الملائكة، فإذا كان الأمر المراد نفيه في السماء، فيبدأ بالسماء قبل الأرض، وإذا كان الأمر المراد نفيه في الأرض، فيبدأ بالأرض قبل السماء، والشاهد من هذا أن الله -عز وجل- لا يعجزه شيء من أمر مملكته، ولا تدبيرها، ولا يحتاج إلى استشارة، ولا إلى استئذان، وإنما هي (كن)، فإذا أراد الشيء أن يكون ويتكون فيقول له: كن، فهذا من جملة ربوبيته وكمال قدرته -تبارك وتعالى-.

**القاعدة السادسة والخمسون :صفات الربوبية مستحقة لله تعالى قبل وجود آثارها[١].**

وهو الذي يعنيه الإمام الطحاوي رحمه الله بقوله: له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق ( انتهى كلامه ).

(١)نص عليها الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في العقيدة الطحاوية

فكما أنه سبحانه لا يزال على صفاته أبديًا، فكذلك لا يزال عليها أزليّاً، أي ليس بعد خلق الخلق استحق اسم الخالق، بل هو مستحق للخالق وصفة الخلق قبل أن يوجد من يخلق، وليس اسمه الرحمن موقوفا على وجود المرحوم ، بل هو الرحمن قبل وجود المرحوم، وهو التواب قبل وجود الذنب، وهو الغفار قبل وجود الشيء الذي يغفر، فليست الآثار دليل الابتداء، فهو متصف بمعاني ربوبيته قبل وجود آثارها، فالخلق من معاني الربوبية، فهو موصوف بأنه خالق قبل أن يُخلق أحد، والملك من معاني الربوبية، فهو المالك اسمًا وصفة قبل وجود المملوك، فليس بعد وجود المملوكات استحق صفة الملك، ولا بعد وجود المخلوقات استحق صفة الخلق، ولا بعد وجود المدبَّر والمتصرف فيه استحق صفة التدبير والتصريف، بل له معاني الربوبية قبل وجود آثارها.

ونزيد توضيحا فنقول : متى توصف بأنك متزوج؟ الجواب: بعد الزواج، متى توصف بأنك أب؟ الجواب : بعد الولادة، فلم تستحق هذه الصفات إلا بعد وجود آثارها.

فالله -عز وجل- متى استحق صفة الخلق؟ الجواب : هو موصوفا بها أزلًا و أبَدا بها ، لا ينفك عنه هذا الوصف أبدا ، فليس بعد وجود المخلوق صار خالقًا، ولا بعد وجود المربوب صار ربًا، بل هو الرب قبل وجود المربوب، والخالق قبل وجود المخلوق، لأن هناك من الطوائف من يزعم بأن الله -عز وجل- إنما يتصف بهذه الصفات بعد وجود أثارها، وهذا خطأ محض في حق الربوبية، فمقتضيات الربوبية من الملك والأحياء، والإماتة، والتدبير، والخلق، والرزق، كلها لله يتصف الله بها قبل وجود آثارها.

يقول العلماء: فالله تعالى يوصف بالربوبية بكل مقتضياتها بلا ابتداء ولا انتهاء.

فهو رب العالمين قبل وجود العالمين، وحال وجود العالمين، وبعد فناء العالمين، وهو الرازق قبل وجود المرزوق، وحال وجود المرزوق، وبعد فناء المرزوق، وهو المحيي والمميت قبل وجود حياة المخلوقين، وحال فنائهم عن بكرة أبيهم والله أعلم.

فلا تتعلق صفاته أو ربوبيته بوجود أحد أو فناء أحد.

**القاعدة السابعة والخمسون :الله موصوف بالغنى الذاتي، كما أن المخلوق موصوف بالفقر الذاتي(١).**

والغنى من مقتضيات ربوبيته؛ لأن الفقير المعدم يحتاج إلى غيره، والحاجة تتنافى مع الربوبية، فمن يحتاج لا يصلح أن يكون ربًا، فالله -عز وجل- هو غنيّ بذاته عن كل خلقه، من أجل ذلك لم يتخذ صاحبةً، ولا ولدًا، ولا وزيرًا، ولا خليفة، يدبر شؤون مملكته ويعينه أو يكون له ظهيرا على شيء من التدبير أو التصريف، فإن قيل لك: لِم نزّه الله عز وجل- نفسه عن صفة الولادة، والزوجية،؟ فتقول : لكمال غناه –عز وجل- عن كل أحد، فلأنه الغني بذاته فلا يمكن في طرفة عين أن يحتاج إلى أحد من خلقه؛ ولذلك إياك أن تستشعر المنة على الله -عز وجل- في شيء من تعبداتك؛ لأن استشعارك بالمنة استشعار لحاجة الله -عز وجل- لهذه العبادة، أو لهذا السجود، أو الركوع.

فلله عبيد غيرك يركعون ويسجدون غير سجودك وركوعك، فليس محتاجا لا لعبادتك ولا لركوعك؛ لذلك يقول الله -عز وجل-: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ)[يونس:٢٣]، وقال الله -عز وجل-: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)[الجاثية:١٥]، ويقول الله -عز وجل-: في الحديث القدسي " إنكم لن تبلغوا نفعي فتنفعوني، ولن تبلغوا ضري فتضروني"، وقال -عز وجل-: (مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ)[الذاريات:٥٧]،

وقال الله -عز وجل-: (وَهُوَ يُطْعِمُ وَلا يُطْعَمُ)[الأنعام:١٤]، فكما أن الله هو الغنى بذاته عن كل أحد، فالمخلوق هو المفتقر لله الافتقار الذاتي، فلا يمكن أن تنفك صفة الغنى عن الله، للمخلوق طرفة عين، ولا يمكن أن ينفك فقر المخلوق عن الخالق طرفة عين، حتى وإن بلغت ما بلغت من الأموال ومن الصحة

(١)نقلها الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين (ص٦)عن شيخ الإسلام ابن تيمية.

والعافية فلا تزال ذلك العبد المفتقر الافتقار الذاتي، الذي لا يمكن أن ينفك عنك بسبب كثرة مال، أو وفور صحة، أو كثرة أولاد، وعشيرة، أنت الفقير إلى الله -عز وجل- الفقر الذاتي، والله هو الغنى عنك الغنى الذاتي ، قال الله " يا أيها الناس أنتم الفقراء غلى الهل والله هو الغني الحميد " .

**القاعدة الثامنة والخمسون :(وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا (٤٤) )[فاطر:٤٤]**[1].

تجدون أغلب القواعد داخلة تحت دائرة التدبير والتصريف، أليس كذلك؟ الجواب: نعم، فما تنص عليه هذه القاعدة أيضا من مقتضيات كمال تدبيره وتصريفه لأن العاجز لا يصلح أن يكون ربّاً، ولا خالقًا، ولا إله من دون الله -عز وجل-، ولذلك استدل الله على بطلان إلاها غيره بأنه عاجز، قال الله -عز وجل-: (إِنْ تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا)[فاطر:١٤]،إذا تدل على العجز، قال الله عن إبراهيم: (لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا)[مريم:٤٢]، وقال الله -عز وجل-: (أَيُشْرِكُونَ مَا لاَ يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ)[الأعراف:١٩١]، ال ألهيتها وهذا العجز دليل عجزهم ، فإذا كان عجز غيره دليلاً على بطلان إلاهيته، فهل يوصف ربنا بشيء من العجز؟ الجواب: لا، فالله لا يعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض، فإياك أن تتصور أيها اليائس أن العدو مهما بلغت قوته أنه يعجز الله -عز وجل-، لا يمكن أبدًا، يعجزه عز وجل شيء في السموات أو في الأرض

ولذلك قال الله -عز وجل- معاتباً لنبيه يونس لما خرج من قومه مغاضبًا ، قال: (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ)[الأنبياء:٨٧]، أي نضيق عليه، فنادى في الظلمات، فكلما قام في قلبك استشعار أنك ستُعجز، ربك فإن الله -عز وجل- يريك من أسباب كونه ما يكسر نفسك في هذا الاعتقاد، فإياك أن ينقدح في قلبك شيء من هذا إن كنت تريد الله أن لا يكسرك، فاستشعر دائما أنه لا يعجزه شيء

(١)نص القاعدة هي آية في سورة فاطر (٤٤)

فلا تتصور أن الله –عز وجل- يعجزه شيء، فإيمانك بعدم عجزه أبدا عن كل شيء هذا من مقتضيات ربوبيته.

**القاعدة التاسعة الخمسون :قوة التوكل وضعفه تختلف باختلاف قوة وضعف مقتضيات الربوبية في قلبك[1].**

أي أن الله -عز وجل- أمرك أن تتوكل عليه في كل أمورك وشؤنك فقال الله -عز وجل-: (وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ)[المائدة:٢٣]، (وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ)، وقال الله –عز وجل-: (وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ)[الطلاق:٣]، فأنت لا تستطيع أن يقوى توكلك في قلبك إلا إذا كان إيمانك بمقتضيات ربوبيته إيمانا تامًا، فمن مقتضيات ربوبيته عموم قدرته وقوته، فإذا كان الإيمان بقوة الله وقدرته ضعيفاً في قلبك، فسوف يضعف توكلك، وكلما قوي الإيمان بقدرة الله وقوته كلما قوي توكلك، وقس ذلك بالمخلوق، فلو قلت لك: اذهب إلى الدائرة الفلانية وأعط ملفك الحارس، فهو واسطة لك، هل سيكون في قلبك توكل عظيم على هذا الحارس؟ هل ستؤمن بإنهاء معاملتك بالكامل؟ الجواب: لا، لضعف ميزانه وصفاته في قلبك، فضعف توكلك عليه، لكن لو قلت لك: اذهب بهذا الملف وادخل على وزير الدائرة الفلانية، فسينهي معاملتك، أسيكون ذهابك كالذهاب الأول؟ الجواب: لا، الجواب لا وذلك لعظم الصفات، فإذًا فكل من أراد أن يتوكل على الله فليصحح إيمانه بمقتضيات ربوبية الله؛ لأنك كلما قوي إيمانك بأنه المتصرف ولا متصرف إلا هو، وأنه المدبر ولا مدبر إلا هو، وأنه حسبك، وأن أحداً لا يستطيع أن يغالب أمره ولا يرد قضاءه، فأقسم بالله سوف تذهب إلى أحلك المضائق، وسوف تقف عند أعظم الملوك جبروتًا؛ لأنك تعلم أن كل هذا يذوب في مقتضيات الربوبية التي كمل إيمانك بها، ولذلك لا نستغرب أن الحسن البصري وقف أمام جبار، وأن فلان العالم وقف أمام جبار، وقال له كلامًا والله

(١)نص عليها الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين ص( ٢٥٥).

لو عُرض على أحدنا لما فعل، لأنه لما توكل ومضى كانت مقتضيات الربوبية التي من أجلها توكل، كانت قوية فصار توكله قويًا، لكن نحن توكلنا الآن ضعيف؛ لأن مقتضيات الربوبية في قلوبنا أصلًا ضعيفة، نحن إذا فقدنا شيء من المال خفنا الفقر وربما يصاب الواحد بأمراض، وإذا خسر في تجارته أصابه البلاء العظيم ،لأن مقتضيات الربوبية في قلوبنا ضعيفة، فضعف توكلنا بقدر ما ضعفت مقتضيات الربوبية في قلوبنا، وعلى هذا فإذا رغبت في تقوية توكلك، فقوِّ إيمانك بمقتضيات الربوبية، فعلى قدر قوة ذلك يكون قوة توكلك، وأقسم بالله لو جربتموها، لوجدتم ذلك واقعًا صحيحًا، نحن فينا خور في هذا الجانب ، ولذلك الله –عز وجل- يقول: (وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ)[الطلاق:٣]، فإن هذا التوكل لما قام في قلب إبراهيم وقال حسبنا الله ونعم الو، أخمد الله إحراق النار، لما القي فيها،

ولكن لم يقلها وهو في شكك، بل قالها بإيمان كامل بأن الله سينجيه، فصار الله أمامه: (قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ)[الأنبياء:٦٩]، وهذا التوكل هو الذي جعل النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو مضطجع تحت شجره لما جاء المشرك، واخترط سيفه، ثم شهره في وجه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: من يمنعك منى؟ قال: الله، فاضطرب السيف وسقط، فصار توكلنا قوةً وضعفاً مبنيّاً على قوة إيماننا بمقتضيات الربوبية، فإذا رأيت في قلبك ضعفًا وعجزًا عن القيام بالأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر، فهذا دليل على ضعف التوكل، وإذا ضعفت عن التصريح بكلمة الحق أو طلبت السلامة بالسكوت ، فاعلم أن ذلك نابع عن ضعف في الإيمان بمقتضيات الربوبية في قلبك؛ ولذلك قال الله -عز وجل-: : (وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ)[الطلاق:٣]، ما معنى حسبه؟ أي كافيه، والله ليكفينك الله من ألد وأشد وأعتى وأفجر فاجر على وجه الأرض، إذا كان توكلك عليه كاملا، فقوة التوكل وضعفه في القلب يختلف باختلاف قوة إيماننا بمقتضيات الربوبية وضعفها.

**القاعدة الستون :من قدح في إمكان البعث، فقد قدح في ربوبية الله[١].**
**وبعبارة أخرى نقول: من عطل البعث فقد عطل الربوبية.**

ولذلك نجد في الآيات أحيانا الله -عز وجل- يقرن بين إنكار البعث والكفر بالربوبية، مما يدل على أن من مقتضيات كونه ربًا أنه سيبعث الناس، فمن أنكر البعث، أو عطله، أو قدح فيه، أو شكك فيه، فقد شكك أو عطل في ربوبية الله -عز وجل- و برهان ذلك قول الله -تبارك وتعالى-: (وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)[الرعد:٥].

فكفرهم بالربوبية مبني على كفرهم بالبعث لتلازمهما، بل يستدل الله -عز وجل- على قدرته على البعث بإحياء الأرض بعد موتها ، ويختمها بأن هذا من مقتضى ربوبيته -تبارك وتعالى-، كما قال الله -عز وجل -: (فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[الروم:٥٠]، والإحياء والإماتة من جملة مقتضيات ربوبيته.

**القاعدة الستون : المخلوق وإن عظمت منزلته لا يستحق شيئًا من خصائص ربوبية الله[٢].**

وأعظم مَن خَلق الله ثلاثة أصناف: الملائكة، والأنبياء، والمؤمنون الأولياء، فالملائكة لا تستحق شيئًا من معاني الربوبية، وكذلك الأنبياء لا يستحقون، وكذلك الأولياء، وقد استدل الله -عز وجل- على بطلان إلهية وربوبية الملائكة بكونها تخاف ويغشى عليها ويصيبها الفزع، وأنهم عبيد مربوبون لا يسبقون الله بالقول ويفعلون ما يؤمرون، كقول الله -عز وجل-: (حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ

(١)نقل الإجماع على ذلك الإمام ابن عبد البر في التمهيد(١١٦/٩).

(٢)بنحوها في العواصم من القواصم لابن الوزير (م٧٩/٥)و(م٣٤/٦).

الْكَبِيرُ)[سبأ:٢٣]، وهل الرب يخاف؟ الجواب: لا، هل الرب يفزع؟ الجواب: لا، هل الرب يغشى عليه من شدة الخوف؟ الجواب: لا، فالملائكة حصل لهم كل ذلك، فلم تصلح أن تكون ربا ولا خالقا ولا إلها مع الله -عز وجل-، وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**إذا قضى الله الأمر في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله، كالسلسلة على صفوان - قال علي: وقال غيره: صفوان ينفذهم ذلك**»(١) ، وفى رواية أخرى من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إذا تكلم الله بالوحي أخذت السموات رجفة عظيمة أو قال: رعدة عظيمة**»(٢)، فإذا سمع الملائكة ذلك سقطوا وغُشي عليهم، (حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ)[سبأ:٢٣]، فبما أن الملائكة يصيبها ذلك فلا تستحق شيئًا من معاني الربوبية، فإذا بطلت ربوبية الملائكة مع أنهم أعظم من خلق الله -عز وجل، فكيف بربوبية من دونهم؟ لا جرم أنها باطلة من باب أولى.

وكذلك نقول : إن أعظم الأنبياء على الإطلاق النبي –عليه الصلاة والسلام-، وقد استدل القرآن على بطلان ربوبيته بقوله: ( لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ )[آل عمران:١٢٨]، فكيف يقال للرب: ( لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ)[آل عمران:١٢٨]، فلما قال الله له ذلك، دل على أنه لا يصلح أن يكون ربًا، ولا إلها ولا معبوداً مع الله -عز وجل-، إنما هو نبي ورسول، بل إنه يوم (أحد) كسرت رباعيته، وشُج رأسه، وقال: كيف يفلح قوم شجوا نبيهم؟ فنزلت: : ( لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ)[آل عمران:١٢٨]، فهل الرب يصيبه ذلك؟ الجواب:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: {إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين} [الحجر: ١٨]، (٨٠/٦) برقم (٤٧٠١).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير ت: سلامة (٥١٦/٦).

لا، ولذلك استدل إبراهيم على بطلان إلاهية الأصنام بقوله: (فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ )[الأنبياء:٥٨]،فلا ملك يصلح أن يكون رباً، ولا نبي يصلح أن يكون رباً، ولا ولي يصلح أن يكون ربا، فإذًا الربوبية لا يستحقها أحد وإن عظمت منزلته، فعظم المنزلة ليس بدليلٍ يسوغ لنا أن نصف المخلوق بشيء من خصائص الربوبية، فلو نظرت إلى الرافضة لوجدت أن أعظم طريق جعلهم يضفون صفات الربوبية على آل البيت، هو كونهم من آل البيت، فيعظمونهم لأنهم آل بيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأنهم أصحاب نسب وحسب وأنهم وأنهم إلى آخره، فجعلوا عظم منزلتهم طريقًا إلى إضفاء شيء من الربوبية عليهم، فتأتي هذه القاعدة ترد عليهم بقولك: المخلوق وإن عظمت منزلته فلا يستحق شيئًا من معاني الربوبية.

**القاعدة الواحدة والستون : تمام الرضا بالقضاء على قدر تمام الرضا بالربوبية[1].**

وأنتم تعلمون أنه ينبغي الرضا بالقضاء والقدر؛ لأن الرضا من تمام الرضا بربوبية الله -عز وجل-، فلو كنت مؤمنا بأنه هو ربك حقًا وصدقًا، وعظم الإيمان بمقتضيات ربوبيته في قلبك، فأقسم بالله لن تتسخط على قضائه؛ لأنك تعلم أن من مقتضيات ربوبيته أنه لا يريد بك إلا خيرا، ولا يقدر لعبده إلا ما فيه خير له لعاجله أو آجله، ففعل الله وقضاؤه خيرٌ كله، فلو كنت مؤمنًا بهذه القضية لرضيت ولما تسخطت ، فقضاء الله خيرٌ للعبد كله، وعدل كله، ومصلحة كله، وحكمة كله، فلو كنت مؤمناً بحق وصدق بذلك كله لما تسخطت من قضاء الله .

فكلما خف هذا الميزان من قلبك، كلما عظم تسخطك على قضاء الله -عز وجل- وقدره، فلو سألك سائل: لماذا أنا لا أرضى بقضاء الله؟ فقل: سبب ذلك عدم تكميل مراتب الرضا بربوبيته أصلا ، فلو كنت راضياً بربوبيته لتم

(١)العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥٧/١)

رضاك بقضائه وقدره؛ ولذلك المتقرر عند العلماء أنه لا تطمئن نفوس الخلق عند حلول المصائب إلا إذا علمت بأن ما أصابها لم يكن ليخطئها، وأن ما أخطاها لم يكن ليصيبها، وأن من قدر لها هذه المصيبة هو الرب الحكم العدل الغفور الرحيم الذي لا يفعل إلا لحكمة ومصلحة ، وكل هذا من مقتضيات الربوبية، ولذلك يقول -عليه الصلاة والسلام- كما في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «**ليس منا من لطم الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية**»(١)، وفي صحيح مسلم من حديث أبي مالك الأشعري، رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**النائحة إذا لم تتب قبل موتها، تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب**» (٢)، فالنوح لا يكون إلا بسبب خفاء مقتضيات الربوبية عن قلب العبد.

فينبغي لكل مؤمن أن يرضى بقضاء الله، وأن لا يتردد في الرضا حتى ينتفي من حياته القلق والاضطراب، فلا يحزن العبد على ما فاته، ولا يتهيب من مستقبله، ويكون بذلك أسعد الناس؛ فأسعد الناس هو من لا يحزن على ما مضى، ولا يخاف مما هو آت، فيكون من أطيب الناس وأهنئهم بالله، فمن عرف أن ربه هو الله الحكم، العدل، الذي لا يظلم أحداً، وأنه الرازق المعبود، فحينئذ يعيش في حياته سعيدا؛ لأنه يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، والله أعلم.

**القاعدة الثانية والستون : حياة الله وقيوميته من مقتضيات ربوبيته(٣).**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: ليس منا من شق الجيوب (٨١/٢) برقم (١٢٩٤) ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية (٩٩/١) برقم (١٠٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة (٦٤٤/٢) برقم (٩٣٤).

(٣)كتاب العرش للإمام الحافظ الذهبي رحمه الله ٣٤٧/٠١)

بل إن ابن تيمية، وابن القيم، يقرران بأن الحياة والقيومية هي أساس الربوبية، قال تعالى: (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ۝ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ)[الرحمن:٢٦-٢٧]، فاستدل ببقائه وحياته على ربوبيته، وقال الله -عز وجل-: (وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)[آل عمران:١٨٠]، فاستدل على ربوبيته ببقائه،و قال الله -عز وجل-: (اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ)[البقرة:٢٥٥]، فاستدل بكمال حياته وقيوميته على ربوبيته، وألوهيته، فمدار أوصاف الكمال وجميع الأسماء الحسنى على هذين الاسمين العظيمين: الحي القيوم، ولذلك جعلهما كثير من أهل العلم الاسم الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى، فإن قلت وما دخل هذه القاعدة في ربوبية الله فنقول: لأن القيوم معناه القائم بنفسه، وهذا فعله في نفسه،و القائم بغيره، وهذا فعله في خلقه، فالقيومية ترجع إلى فعله في نفسه وغيره، وفعله من مقتضيات ربوبيته.

**القاعدة الثالثة والستون : الإيمان بأسماء الله وصفاته من مقتضيات الإيمان بربوبيته.**

فيجب علينا إذا كنا نؤمن بأنه الرب حقا، أن نؤمن بجميع ما سمى ووصف به نفسه في كتابه، أو سماه ووصفه به النبي -صلى الله عليه وسلم- في صحيح سنته من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، مع اعتقاد أن الله -عز وجل- ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فجميع بحوث أهل العلم في الأسماء والصفات كلها تنصب في تصحيح الإيمان بالربوبية، ولذلك فالعلماء يجعلون توحيد الربوبية والأسماء والصفات نوعا واحداً، فيقولون: التوحيد ينقسم إلى قسمين، توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد القصد والطلب، فماذا يقصدون بتوحيد المعرفة والإثبات؟ أي: توحيد الربوبية والأسماء والصفات، كما فعل أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه الإمام العلامة ابن القيم، ويجعلون توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية واحداً؛ لتلازمهما، وتضمُّنِ كل واحد منهما للآخر، فأنت لماذا تؤمن بأنه الرب؟ الجواب لأنك

تؤمن بأنه الله الحي القيوم القدير القوي العزيز السميع، فآمنت بأنه رب؛ لوجود هذه الأسماء الحسنى والصفات العلا.

**القاعدة الرابعة والستون : لا سيد على الإطلاق إلا الله –عز وجل-[1].**

فغير الله -تبارك وتعالى- وإن أطلق عليه سيدٌ، إلا أن سيادته هي مطلق السيادة أي بعضها، وأما السيادة المطلقة فأنها مقصورة على الله -عز وجل- في قوله: (إنما السيد الله)، فهي السيادة المطلقة، لا مطلق السيادة، فكما أنه رب كل شيء ومليكه، فهو سيد كل شيء وخالقه -تبارك وتعالى-، ولذلك قرر العلماء أن لفظ السيد معرفا بالألف واللام لا يصح إطلاقه على غير الله -عز وجل-،فأن حديث عبد الله بن الشخير رضي الله عنه، فأنه لما جاء بعض الناس إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقالوا: أنت سيدنا وابن سيدنا، فقال: «**السيد الله تبارك وتعالى**»[2]، فالعبد يطلق عليه السيد ولكن بشرطين، الشرط الأول: أن يعتقد أنه مطلق السيادة لا السيادة المطلقة، والشرط الثاني: أن تكون مجردة عن الألف واللام؛ ولذلك فأطلاق (سيد) أطلا صحيح، وأما أطلاق (السيد) ليس بصحيح؛ لأنه لا يجوز التسمي بشيء من أسماء الله معرفًا بالألف واللام، فلا يطلق السيد معرفاً مطلقًا إلا على الله –تبارك وتعالى-، فإن قلت: وكيف نقول في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر**»[3]، الجواب: أن إطلاق السيادة عليه إنما هي إطلاق وصف لا اسم، هذا أولا، و الثاني أنه قال: أنا سيد الناس يوم القيامة، فهي مطلق السيادة، لا السيادة المطلقة، فالسيد لكل شيء في الدنيا والآخرة،و صاحب السيادة المطلقة

(١)كتاب التوحيد للإمام محمد ابن عبدالوهاب رحمه الله .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في كراهية التمادح (٢٥٤/٤) برقم (٤٨٠٦).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل (١٥٩/٥) برقم (٣١٤٨).

التي لا أول لها ولا نهاية لها، إنما هو الله -تبارك وتعالى -، فالسيادة المطلقة لا تطلق إلا على الله، وأما مطلق السيادة وصفًا فتطلق على المخلوق.

**القاعدة الخامسة والستون : من ساوى غير الله بالله في شيء من خصائص ربوبيته فقد اتخذه شريكًا معه(١).**

فمن زعم أن أحدًا من الخلق يخلق كخلق الله فقد كفر وأشرك في الربوبية، ومن زعم أن أحداً يملك تدبيراً وتصريفاً مع الله فقد كفر وأشرك في الربوبية، ومن زعم أن أحداً بيده النفع والضر استقلالًا وتقديرًا مع الله -عز وجل -فقد أشرك في الربوبية، وهذا معنى واضح.

**القاعدة السادسة و الستون : ربوبية الله لخلقه عامة وخاصة.**

فالربوبية العامة هي: ربوبية الله للمخلوقات كلها بلا استثناء، فهو رب الملائكة، ورب الإنس، ورب الجن، ورب المؤمنين والكفار، ورب الفجار، فهو رب كل شيء بربوبيته العامة، والربوبية العامة: هي ربوبية الاضطرار لا يستطيع أحد أن يتخلص منها أبدًا، فهو ربك وإن لم تشأ أن يكون ربك، فهي لجميع الناس: برهم، وفاجرهم، مؤمنهم، وكافرهم، وهى عبارة عن خلقه للخلق، ورزقه لهم، و هدايته لما فيه مصالحهم التي بها بقاؤهم في الدنيا، وأما الربوبية الخاصة فهي: ربوبية الاختيار، وهى تربيته لأوليائه المؤمنين فقط، فإذًا قيل لك هل الله رب الكفار؟ الجواب: هو ربهم بالربوبية العامة لا بالربوبية الخاصة، فالله -عز وجل- يربي عباده المؤمنين بربوبيته الخاصة، بالإيمان والتوفيق، والحفظ، والسداد، ويكملهم بالأخلاق الحسنة، ويزكيهم بالمعاني، والقيم الرفيعة، ويدفع عنهم الصوارف، والعوائق، والمصائب التي تحول بينه وبينهم، ولعل هذه الربوبية الخاصة هي من أعظم ما إذا دعا به العبد ربه استجاب له؛ ولذلك تأتى في الأدلة غير مسبوقة بياء النداء غالبًا كقوله: رب اغفر لي، أي بربوبيتك الخاصة، والربوبية الخاصة لا تسبق بياء النداء، إذا

(١)نواقض الإسلام للإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله .

سبقت بياء النداء فالأغلب أنها تكون ربوبية عامة، ولذلك من لا يستجيب دعاءه في حديث أبى هريرة، لم يقل: ربى، ويمد يديه إلى السماء، وإنما قال: يا رب يا رب، أي: بروبيتك العامة؛ ولذلك فأدعية الأنبياء في القرآن كلها بالربوبية لا بالألوهية،( رب هب لي من لدنك وليًا،) (رب اغفر لي ولوالدي)، فهذا لعله هو السر في كون أكثر أدعية الأنبياء ب(ربِّ)، أي: بروبيتك الخاصة، فإن ياء النداء غالبًا ينادى بها البعيد، لكن إذا حذفت و ناديت أحداً بدونها فكأنك تناديه وهو قريب، فقولهم: يا رب هذا يتنافى مع قوله: (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ)[البقرة:١٨٦]، فاحذف ياء النداء فهو قريب منك.

**القاعدة السابعة والستون : القدرية مجوس هذه الأمة[١].**

وهذا وصف وصفهم به رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛في حديث ابن عمر عند أبي داود بإسناد حسن لغيره، لأنهم قدحوا في معنى من معاني ربوبية الله، وهو: أنهم وصفوا المخلوقين بأنهم يخلقون أفعالهم، فسبب وصفهم بالمجوس؛ لاعتقادهم بأن المخلوق هو الذي يخلق فعله، فشابهوا المجوس في قولهم بأن العالم له خالقان النور والظلمة .

**القاعدة الثامنة والستون : عبودية الربوبية عامة، وعبودية الألوهية خاصة[٢].**

وذلك لأن عبودية المخلوق للخالق تنقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى عبودية عامة، وضابطها أن ترِد في الأدلة مطلقة غير مضافة إلى الله -عز وجل- لقول الله – كقول الله عز وجل-: (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ

---

**(١)هذا نص حديث رُوي مرفوعا وفيه مقال عند أبي داود في كتاب السنة باب ١٧ج٥/٦٦ من حديث ابن عمر رضي الله عنه .**

.

(٢)مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢/٩٠) .

عَبْدًا)[مريم:٩٣]، فلم يضفها له، فالعبودية المذكورة في هذه الآية إنما هي العبودية العامة، وهذه العبودية يشترك فيها كافة الخلق: برُّهم، وفاجرهم، ومؤمنهم، وكافرهم، لكنها عبودية لا تقتضى الرضا، ولا الجنة، ولا الرحمة، ولا المغفرة.

وأما العبودية الثانية: فهي العبودية الخاصة، وهى عبودية ألوهية، وهى عبودية عباد الله الصالحين، وهم كل من تعبد لله -عز وجل- بشرعه، وأخلص لله في عبادته، وضابطها في الأدلة أنها ترد مضافة إلى الله، كقول الله -عز وجل-: (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا)[الفرقان:٦٣].

وهناك عبودية أعظم من هذه وهي عبودية خاصة الخاصة، والمقصود بها عبودية الانبياء والمرسلين لله فإنه لا يباريهم ولا يدانيهم أحد في ذلك كما (وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ)[ص:٤١]، أي بعبودية خاصة الخاصة، وقال –عز وجل- عن نوح:(إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا)[الإسراء:٣]، أي بعبودية خاصة الخاصة، فأي عبادة تضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فالله -عز وجل- يريدها بها عبودية خاصة الخاصة، وأي عبادة تضاف إلى عباده المؤمنين، فإن الله يريدها بها العبودية الخاصة ، فأما العبودية المطلقة والتي لا يضيفها له سبحانه فهي العبودية العامة، فصارت العبودية تنقسم إلى قسمين: عبودية ربوبية عامة، وعبودية ألوهية، وعبودية الألوهية تنقسم إلى: عبودية الألوهية الخاصة، وإلى عبودية خاصة الخاصة.

**القاعدة التاسعة الستون : توحيد الربوبية عملٌ قلبي، وتوحيد الألوهية عملٌ قلبيٌ بدني[1].**

فالربوبية عمل قلبي لا يتعدى القلب؛ ولذلك سمي: بتوحيد المعرفة والإثبات؛ لأن معناه يقتصر على المعرفة والإثبات، وسماه بعضهم: التوحيد العلمي؛ لأن مبناه على العلم الذي يقوم في القلب، فهو عمل قلبي فقط، وأما توحيد الألوهية

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢٤٥/٥)، (٢٧٣/١٠)

فلا، فهو عمل قلبي ولكن يضاف على ذلك أنه أيضًا عمل بدني، فلا يكفى في توحيد الألوهية عمل القلب فقط، بل يتعداه إلى السلوك، وإلى التعبد، وإلى الذبح، والنذر، والركوع، والسجود، فهذه كلها ألوهيات بدنية، مع الرجاء، والرهبة، والرغبة، فكلها ألوهيات قلبية، فيطلب في توحيد الربوبية عمل القلب فقط، وهو الإيمان، ويطلب في الألوهية عمل القلب والجوارح.

**القاعدة السبعون : كل قولٍ يوهم التشريك في الربوبية فالواجب منعه[1].**

ولذلك منع النبي -صلى الله عليه وسلم- قول من قال: ما شاء الله و شئت، قال: أجعلتني لله ندا؟ قل: ما شاء الله وحده، والمشيئة من مقتضيات الربوبية، فلا يجوز لك أن تقول ما شاء الله وشئت،أو حسبي الله وأنت، أو أنا في حسب الله وحسبك،أو توكلت على الله وعليك، بل إن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى أن يقول أحدنا: عبدي وأمتي؛ لأنه لفظ يوهم التشريك في الربوبية، وإنما يقول: فتاي وفتاتي، أو يقول: غلامي، بل لا يجوز للسيد أن يقول لعبده: أطعم ربك، أي: سيدك، وضّئ ربك، كما قال النبي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**لا يقل أحدكم: اسق ربك، أطعم ربك، وضئ ربك، ولا يقل أحدكم: ربي، وليقل: سيدي مولاي، ولا يقل أحدكم: عبدي وأمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي**»[2]، فهذا القول محرم، لأنه لفظ يوهم التشريك في العبودية، بل يقول صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا، يقول -صلى الله عليه وسلم-: «**إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك**» زاد ابن أبي شيبة في روايته «**لا مالك إلا الله**

---

(١)مستقاة من الحديث المذكور أعلاه " لا يقل أحدكم عبدي وأمتي ..."

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق، وقوله: عبدي أو أمتي (١٥٠/٣) برقم (٢٥٥٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب حكم إطلاق لفظة العبد، والأمة، والمولى، والسيد (١٧٦٥/٤) برقم (٢٢٤٩).

عز وجل» [1]، وعند الفرس: شاهان شاه، أي: ملك الأملاك، فلما لم منعت؟ الجواب : لأنه لفظ يوهم التشريك في الربوبية، فأخذنا من هذا قاعدة تقول : كل لفظ يوهم التشريك، أي: تشريك المخلوق مع الخالق في ربوبيته، فالواجب منعهُ.

**القاعدة السبعون : لا خصومة في توحيد الربوبية[2].**

فإن الخصومة بين الأمم وأنبيائها لم تكن على أن الله هو الخالق، الرازق، المحيي، المميت، الذي سخر السماوات والأرض، والشمس والقمر، فالأمم مع أنبيائها لم تختلف في شيء من مقتضيات ربوبية الله -عز وجل-، إنما الأمم اختلفت في توحيد الألوهية، فالخصومة ليست في ربوبية الله لخلقه، إنما في تأله الخلق لربهم.

**القاعدة الواحدة والسبعون : الربوبية تطلق في النصوص أحيانًا، ويراد بها الألوهية[3].**

ولذلك فالألوهية والربوبية، كالإسلام والإيمان، إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فإذا قيل: الرب وحده، دخل معه الإله، وإذا قيل: الإله، دخل معه الرب، لكن إذا قلت: رب وإله، فهنا يحمل كل واحد منهما على معنى مستقل، فأحيانًا تجد في النصوص لفظ الربوبية والله لا يريد بها حقيقة الربوبية التي نتكلم عنها الآن، وإنما يريد بها الالوهية، فإن قلت: وكيف أعرف ذلك؟ أقول: اعرفه بدلالة السياق، ونضرب أمثلة من القرآن والسنة:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب أبغض الأسماء إلى الله (٤٥/٨) برقم (٦٢٠٦) ومسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، وبملك الملوك (١٧٤/٦) برقم (٥٧٣٤).

(٢)بنحوها في الرسالة المفيدة للشيخ المجدد محمد بن عبدالوهاب(٣٩/١).

(٣) تفسير ابن كثير (٣٨٢/٥).

الاول : قول الملَكين في القبر: من ربك؟ يسألان عن الربوبية أو عن الألوهية؟ الجواب : عن الألوهية؛ لأن الكل يؤمن بمقتضيات الربوبية ؛ فأنت لن تسأل في القبر: من خلقك؟ من رزقك؟ من علمك؟ من أحياك؟ من أماتك؟ وإنما تسال من الألوهية، فالسؤال عن الالوهية لا الربوبية.

الثاني :قول الله –عز وجل-:(إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا)[الأحقاف:١٣]، فالمراد بها هنا معبودنا أي إلهنا ، فالربوبية هنا ربوبية ألوهية؛ لأن الجميع كلهم يقولون: ربنا الله بمعنى: خالقنا الله، رازقنا الله، مدبرنا الله، محيينا الله، مميتنا الله، لكن لا يحصل بعدها الاستقامة.

الثالث : قول الله -ز وجل-: (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا)[الأنعام:١٦٤]، فدلالة السياق تدل على أنه بمعنى الإله؛ لأنه قاله في معرض الإنكار على من أشركوا في ألوهيته ، مع أن الذين أشركوا وأنكر عليهم كانوا مقرين بالربوبية.

الرابع : قوله تعالى : (الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ)[الحج:٤٠]، فما المقصود بالربوبية هنا؟ الجواب : المقصود بها الألوهية ، فأطلق الربوبية وأراد بها الألوهية؛ لأنهم لو قالوا ربنا الله بمعنى خالقنا ورازقنا، لم استوجب إخراج قوهم لهم ،فإن قومهم إنما أخرجوهم لأنهم وحدوا الله تعالى في عبادته وأنكروا عبادة الأصنام .

**القاعدة الثانية والسبعون : توحيد الربوبية لم ينكره أحد باطنا**[1].

وهذه قاعدة من قواعد الربوبية قررها أهل السنة باتفاقهم، فلا يمكن أن ينكر أحد توحيد الربوبية باطنًا؛ لأنه من العلوم الفطرية، وإنما عرف إنكاره ظاهرا من باب الشقوة والعناد من بعض الخلق كالدهرية الذين قالوا: ( ما يهلكنا إلا الدهر)، وكفرعون الذي قال: (وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي)[القصص:٣٨]، وكالشيوعية المعاصرة الذين قالوا: لا إله، والحياة مادة، وأنه ليس ثمة إله فوق السماوات، فهؤلاء ينكرون الربوبية ظاهرًا، لكن

(١)شفاء العليل لابن قيم الجوزية(١/٣٨٨،١٠٦)

متى ما حلت عليهم الضرورة رجعت الفطرة إلى الله، أو لم ترجع فطرة فرعون إلى الله لما غرق؟ ، فقال: أمنت، لا إله إلا الله الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين.، وقد قال الله عن موسى عليه السلام " لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر " ، وقال تعالى "وجحدوا بها واستقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ".

**القاعدة الثالثة والسبعون : كل لفظ يتضمن التسخط على القدر فالواجب فهو محرمٌ.**

لأن القدر فعل الله، فإذا تسخط على قدر الله فقد تسخط على فعل الله، والتسخط على فعله تسخط على ربوبيته؛ ولذلك حرم الشارع ضرب الخدود، وشق الجيوب، والدعاء بدعوى الجاهلية، كما قال –صلى الله عليه وسلم-: «**ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية**»[١]، وفي الصحيحين من حديث أبى موسى أن النبي -صلى الله عليه وسلم- «**برىء من الصالقة والحالقة والشاقة**»[٢]، وفي صحيح مسلم من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، قال: قال النبي -صلى الله عليه وسلم- «**النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب**»[٣]، وهذا عقوبة لمن تسخط على قدر الله الذي هو فعله.

**القاعدة الرابعة والسبعون :من سب الدهر فقد آذى الله[٤].**

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما ينهى من الحلق عند المصيبة (٨١/٢) برقم (١٢٩٦) ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية (٧٠/١) برقم (٢٩٨).

(٣) سبق تخريجه.

(٤)القاعدة نص الحديث المذكور أعلاه

وعلاقتها بالربوبية، هي أن ما أوجب سب الدهر هو تسخطه على شيء من التدبير والتصريف لله في هذا الدهر، فرجع سبك على من خلقه، وصنعه، ودبر الأمر وصرّفه فيه؛ لأن المتقرر عند العلماء أن سب الصنعة سبٌّ للصانع، فإذا سببت الدهر الذي هو صنعة الله وخلقه، فقد سببت الله وآذيته؛ لأنك لم تسبه إلا لعدم موافقتك لتقدير الله -عز وجل-، وتدبيره، وتصريفه في هذا الدهر، فعاد سبك إلى قدحٍ في معنى من معاني الربوبية، ودليل هذه القاعدة نفس النص، فهي قاعدة ونص، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: يقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر**»(١). ويقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر**» (٢)، ولعلنا نكتفي بهذا القدر من القواعد، وبه ننتهي ولله الحمد والمنة من القسم الأول وهو (توحيد الربوبية، وما يتعلق به من التفصيل والقواعد، والاستدلالات).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب: لا تسبوا الدهر (٤١/٨) برقم (٦١٨٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، (٤٥/٧) برقم(٦٠٠٣). واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب {وما يهلكنا إلا الدهر} [الجاثية: ٢٤] الآية (١٣٣/٦) برقم (٤٨٢٦).

# قواعـــد
# توحيـــد الألوهيـــة

**القاعدة الأولى : توحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية[١].**

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، ومعناها؛ أنَّ مَن أقر أنَّ الله هو المستحق للعبادة وحده دون ما سواه، فلا داعيَ أن نتأكد منهُ، أهو مؤمن بتوحيد الربوبية أو لا؟ لأن مجرد إقراره بالألوهية كافٍ عن تقريره بالربوبية، إذ أنهُ أصلًا لم يؤمن بوحدانية الله في ألوهيتهِ إلا بعد أن علم أنهُ الخالق، الرازق، المدبر، المحيي، المميت، فإيمانهُ بالألوهيةِ إنما هو نتيجة لإيمانه بتوحيد الربوبية، فمَن آمن بالألوهيةِ، فإنهُ مؤمن بتوحيد الربوبية ولا شك، فلا داعيَ لتقريرهِ بتوحيد الربوبية استقلالًا.

**القاعدة الثانية : لا إله إلا الله[٢].**

---

(١)تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤٦٩/٤)

(٢)القاعدة نصها صريح الآيات المذكورة أعلاه

وهي أعظم قاعدةٍ في الوجود، على الإطلاق، وهي أفخم قاعدةٍ، وأهم قاعدةٍ، ومن أجلها خلق الله السموات والأرض، وقام سوق الجنة والنار، وانقسم الناس إلى مؤمنينَ وكفار، فهذه أعظم قاعدة نطبقها في حياتنا، وهي كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، وهي الكلمة التي نزلت بها الكتب، وأرسلت بها الرسل كما سيأتينا إن شاء الله، يقول الله –عز وجل-: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ )[آل عمران:١٨]، وقال الله –عز وجل-: -:( فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ) [محمد:١٩]، والأدلة التي تدل على فضلها كثيرةٌ من الكتاب والسنة مذكورة في غير هذا الموضع؛ لأن المقام مقام اختصار فقط، وهذه الكلمة العظيمة مبنية على ركنين: على النفي في قولك: (لا إله) وهو نفي لجميع المعبودات من دون الله –عز وجل-، والركن الثاني الإثبات في قولهِ: (إلا الله) وهو إثبات العبادة بحق لله –تبارك وتعالى-، إذ أن توحيد الألوهية لا تقوم أركانهُ إلا على الجمع بين النفي والإثبات.

يقول الناظم:

فالنفيُ قولك: لا إله لدى الورى... هو مستحقٌّ للعبادة ثاني

غير الإله، وذلك الإثبات في... تلك الشهادة يا أخا العرفانِ.

**القاعدة الثالثة : توحيد الألوهية هو التوحيد الذي حصلت فيه الخصومة بين الأمم وانبيائها[١].**

فالأمم وأنبياؤها لم يختلفوا في مسألة توحيد الربوبية، وإنما اختلفوا في توحيد الألوهية، والدليل على ذلك قول الله –عز وجل-: -:( إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ (٣٥) وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ ) [الصافات:٣٥-٣٦]، ويقول الله –عز وجل- عنهم في بيان هذه الخصومة: -:

(١)بنحوها في الرسالة المفيدة للشيخ المجدد محمد بن عبدالوهاب(٣٩/١).

( أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ )[ص:٥]، فالخصومة إنما حصلت في هذه القضية، في توحيد الألوهية.

**القاعدة الرابعة : لا إسلام إلا بالإقرار بالألوهية[١].**

فلا يحكم على العبد بأنهُ دخل في الإسلام وأنهُ موصوفٌ بالإيمان والإسلام إلا إذا شهد أن لا إله إلا الله، وأنهُ لا مستحق للعبادة في هذا الوجود إلا واحد فقط وهو الله -تبارك وتعالى-، والدليل على ذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله**» [٢]. ويقول النبي –صلى الله عليه وسلم- كما في حديث طارق بن أشيم عند مسلم: «**من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله**»[٣]. وفي رواية الإمام البخاري من حديث أنس –رضي الله عنه-: «**فإذا قالوا: لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله، حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها**»[٤]، وفي روايةٍ له أيضا من حديث البراء رضي الله عنه: «**من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا**

---

(١)الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥٦٦/٦)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: {فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم} [التوبة: ٥] (١٤/١) برقم (٢٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (٥١/١) برقم (٢٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (٥٣/١) برقم (٢٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة (٨٧/١) برقم (٣٩٢).

فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته» [1]، وقد أجمع العلماء من أهل السنة والجماعة على أن العبد متى ما قال لا إله إلا الله حكم لهُ بأنهُ مسلمٌ ظاهرا، فإن كان نطق بها قلبهُ باطنا فهو مسلمٌ ظاهرًا وباطنًا.

**القاعدة الخامسة : ذلك بأن الله هو الحق، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل[2].**

وهذه قاعدةٌ ودليل، وهي عبارةٌ عن معنى لا إله إلا الله، فلا يجوز لنا أن نفسر كلمة التوحيد إلا بهذا المعنى القرآني، أي أنهُ لا معبود بحقٍ إلا الله –تبارك وتعالى-، وجميع ما عبد من دون الله –تبارك وتعالى- فإنهُ باطل، وإنما المعبود بالحق إلهٌ واحدٌ لا شريك لهُ هو الله –عز وجل-، فهذه الآية قاعدة في بيان معنى كلمة التوحيد لا إله إلا الله، وذلك لأن أهل البدع يفسرون هذه الكلمة بشيء من مقتضيات الربوبية، وهذا من أعظم الخطأ الذي وقعوا فيه، فيقولون: معنى (لا إله إلا الله) أي: لا قادر على الاختراع إلا الله، وهذا معنى صحيحٌ في ذاتهِ لكن ليس هو المعنى الصحيح لكلمة التوحيد، ومنهم مَن يقول لا خالق إلا الله، وهذا المعنى صحيح في ذاته ، لكن ليس هو المعنى الصحيح لكلمة التوحيد، ومنهم مَن يقول لا مبدع للأشياء إلا الله، وهذا معنىً صحيح في ذاته ، ولكن ليس هو المعنى الصحيح لكلمة التوحيد؛ لأن جميع هذه التفسيرات تفسيراتٌ تتعلق بتوحيد الربوبية، ونحن في توحيد الألوهية، فهي كلمة ألوهية لا ربوبية، وتفسيرها مبني على هذه الآية والقاعدة التي تبين أن الله هو المعبود بالحق في قولهِ: -:(ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ )، وتبين أن جميع ما عبد من دون الله، فعبادتهُ باطلة، وذلك في قولهِ: -:(وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (٨٧/١) برقم (٣٩١).

(٢)القاعدة نصها صريح الآية المذكورة أعلاه

)[لقمان:٣٠] أي ما يعبدون من دون الله هو الباطل، فما عبد من دون الله فلم يعبد بالحق وإنما عبد بالجهلِ، والظلمِ، والبغيِ، والتسلط، والعدوان.

**القاعدة السادسة : توحيد الألوهية هو التوحيد الذي أرسلت به الرسل، ونزلت به الكتب(١).**

ودليل ذلك قول الله –عز وجل-: (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اُعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ)[النحل:٣٦]، فقولهُ: أن اعبدوا الله هو الإثبات في كلمة التوحيد (إلا الله)، وقولهُ: (واجتنبوا الطاغوت) هو النفيُ في كلمة التوحيد ( لا إله)، ويقول الله –عز وجل-: ( وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ )[الأنبياء:٢٥]، فبين الله في هذه الآيات أن وظيفة الرسل هي الدعوة إلي عبادة الله وحدهُ دون ما سواهُ، وقال نوح لقومهِ:(( اعبدوا الله ما لكم من إله غيرهُ)، وقال هود لقومهِ: (اعبدوا الله ما لكم من إله غيرهُ)، وقال صالح لقومهِ: (اعبدوا الله ما لكم من إله غيرهُ)، وقال شعيب لقومهِ:( اعبدوا الله ما لكم من إله غيرهُ)، وجميع الرسل إنما زبدةُ رسالتهم، وأول ما يفتتحون به دعوتهم هي الدعوة إلى التوحيد، ولا يبدؤون بشيء غيره مطلقًا، فالرسل لم تبعث بتوحيد الربوبية إلا من باب التقرير والاستدلال والبرهان على المطلوب الأعظم الذي هو توحيد الألوهية كما بينا سابقًا.

**القاعدة السابعة : العبادةُ حقٌ صرفٌ محضٌ لله –عز وجل-(٢).**

ومعنى ذلك أنهُ لا يجوز أن يصرف شيءٌ من التعبدات لا لملكٍ مقربٍ، ولا لنبيٍ مرسلٍ، ولا لوليٍ صالح، وبرهانها قول الله –عز وجل-: ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا ربكم)[البقرة:٢١]، وقول الله –تبارك وتعالى-: ( وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ )[الذاريات:٥٦]، وقول الله –عز وجل-: ( وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي

(١)تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤٧٨/١)

(٢)مجموع الفتاوى (٧٦/١)

كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اُعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ)[النحل:٣٦]، وقول الله –تبارك وتعالى-: ( اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ )، وقال الله –عز وجل-: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ)[آل عمران:١٨]، والأدلةُ في هذا المعنى كثيرةٌ جدًا، فأي قولٍ أو فعلٍ يدخل في مسمى العبادة، فلا يجوز لك أن تصرفهُ لغير الله –تبارك وتعالى-، ومن صرف شيئًا من التعبدات لغير الله فقد أشرك.

**القاعدة الثامنة : لا يخلدُ في النارِ أحدٌ معهُ أصل توحيد الألوهية[١].**

فمَن مات وخرج من هذه الدنيا، ومعهُ أصل التوحيد أي توحيد الألوهية؛ فإنهُ وإن عذب في النار بسبب شيء من الكبائر لم يغفره الله –عز وجل-، ولم تنلهُ الشفاعة، فإنهُ لا يخلد في النار الخلود الأبدي المطلق، وإنما يعذب فيها بقدر ذنوبهِ ثم يخرج منها إلى الجنة، فمَن كان معه أصل هذا التوحيد فمعه حزامُ أمان من الخلود الأبدي المطلق في النار، ودليل ذلك حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**مَن كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله، دخل الجنة يومًا من الدهر وإن أصابه قبل ذلك ما أصابهُ**»[٢]، وفي الصحيحين من حديث أبي ذر رضي الله عنه، يقول النبي –صلى الله عليه وسلم-: «**ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة " قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» قلت: وإن زنى وإن سرق؟**

(١)الإبانة الكبرى لابن بطة (٢٨٤/٦)

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز، ذكر العلة التي من أجلها أمر بهذا الأمر (٢٧٢/٧) برقم (٣٠٠٤).

قال: «وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر»[1]. ليس معنى ذلك أنه سيدخل الجنة ابتداءً ولكن مآلهُ أن يدخل الجنة؛ لأنهُ مات ومعهُ أصل هذا التوحيد، فسواءً عذب على زناهُ وسرقته أو لم يعذب فإنهُ سيدخل الجنة، إما ابتداءً إذا غفر الله لهُ كبيرتهُ، وإما انتقالًا إذا لم يغفر الله كبيرتهُ، فلا يظنن أهل الإرجاء أن هذا الحديث ينفعهُم في عقيدة الأرجاء، وإنما هو دليلٌ على أنَّ مَن مات ومعهُ أصل لا إله إلا الله، فسيدخل الجنة وإن أصابهُ شيءٌ من العذاب على زناهُ وعلى سرقتهِ، فمَن مات ومعهُ أصل هذا التوحيد فهو داخلٌ للجنة جزمًا، سواءً أدخلها ابتداءً أو انتقالًا، وسيأتينا أنَّ دخول الجنة ينقسم إلى قسمين بعد قليل إن شاء الله، وفي صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه، يقول النبي –صلى الله عليه وسلم-: «يخرج من النارِ مَن قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن برة من خير» [2]، فما الذي أنجاه من النار؟ الجواب أن معهُ أصل هذا التوحيد، ويخرج من النار مَن قال: لا إله إلا الله وفي قلبهِ وزن شعيرة من خير، والمراد بالخير أصل هذا التوحيد، فالموت على أصل هذا التوحيد لا يحرم العبد على النار مطلقًا، وإنما يحرم الخلود الأبدي في النار، وإن عذب العبدُ على شيءٍ من الذنوب والمعاصي.

**القاعدة التاسعة : توحيد الألوهية هو أول دعوة الرسل[3].**

وقد ذكرنا قبل ذلك الدليل على ذلك أنَّ نوحًا قال لقومهِ أول ما قال: (اعبدوا الله

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب الثياب البيض، (١٤٩/٧) برقم(٥٨٢٧) ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات مشركا دخل النار (٩٥/١) برقم (٩٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه (١٧/١) برقم (٤٤).

(٣)نص القاعدة هو نص الآيات المذكورة أعلاه

ما لكم من إله غيره)، وكذلك قالها مَن بعده من الأنبياء والرسل في أول مفتتح دعوتهم لأممهم: (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره)، فهذا توجيه لنا أيها الدعاة أنهُ لا ينبغي أن نشغل الناس بأمور فقهية وعندهم مخالفات عقدية، ولا ينبغي أن نلتهّي ونغفل عن تقرير هذا التوحيد في قلوب الناس بأمورٍ سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، فأول ما ينبغي للداعية أن يقرره في قلوب الناس هو تصحيح التوحيد لا سيما توحيد الألوهية إن كان يريد أن تكون دعوتهُ على منهاج النبوة.

وبما أن هذا التوحيد مبنيٌّ على صرف العبادة لله، فلا بد أن نذكر جملًا من القواعد المتعلقة بالعبادة وكيف تعرف العبادة؟ وما يضادها من البدع.

**القاعدة العاشر : كل ما يحبهُ الله ويرضاه فهو عبادة[١].**

فالأقوال والأعمال التي يحبها الله ويرضاها تدخل في مسمى التعبدات كالإيمان والتوحيد، والصلاة والزكاة، والصيام والحج، وصدق الحديث، وأداء الأمانات، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والوفاء بالعهود والمواثيق، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، والتعلم والتعليم، والإحسان للجار واليتيم والمسكين وابن السبيل، كل ذلك يدخل في حيز العبادة لأنها أمورٌ يحبها اللهُ ويرضاها.

**القاعدة الحادية عشر : العبادات توقيفية في ثبوتها على النصوص[٢].**

---

(١)العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ،وفي مجموع الفتاوى (١٠/ ١٤٩)

(٢)قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٧/٢٩ ) :ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون: إن الأصل فى العبادات التوقيف فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله تعالى )، وفي الآداب الشرعية لابن مفلح (٢٦٥/٢)

فلا حق لك أن تخترع عبادة لا دليل عليها وتأمر الناس أن يتعبدوا الله –عز وجل – بها، ودليل هذه القاعدة قول الله –تبارك وتعالى-: ( أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ )[الشورى:٢١]، والإذن هنا هو الإذن الشرعي؛ لأن الإذن المضاف إلى الله ينقسم إلى قسمين: إلى إذنٍ كوني، وإلى إذنٍ شرعي، فالمقصود بالإذن في هذه الآية، أي: الإذن الشرعي، ويدل عليها أيضًا ما في صحيح البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منهُ فهو ردٌ**»(١).
وفي رواية لمسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أيضا: «**مَن عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو ردٌ**»(٢).

**القاعدة الثانية عشر : الله يُعبد بما شرع، ولا يُعبد بالأهواء والبدع(٣).**

فإن الله لا يقبلُ ولا يرفع شيئًا من الأعمال إلا إذا كان قائمًا على ساق لإخلاص والمتابعة للنبي –صلى الله عليه وسلم- وهذا متفقٌ عليه بين أهل العلم، وقد وردت في القرآن آياتٌ كثيرة تذم اتباع الأهواء، وتحذر من اتباع الهوى، بل إنَّ الله –عز وجل- جعل الهوى إلهاً متبعًا، كما قال –تبارك وتعالى-: ( أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا )[الفرقان:٤٣]،فلا يجوز أن نعبد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (٣/ ١٨٤)، برقم (٢٦٩٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، (١٣٢/٥) برقم (٤٥٨٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور (١٣٢/٥) برقم (٤٥٩٠).

(٣)ذكرها شيخ الإسلام أبو العباس في أكثر من موضعالفتاوى لابن قاسم جـ "١/ ٨٠- ١٨٩- ٣١٠- ٣٣٣- ٣٦٥", جـ "١٠- ١٧٢", جـ "١١/ ٥٠- ٥٣- ٥٨٥ ٦١٧- ٦١٩"، والعبودية(١٢/١١).

الله، لا بقولٍ ولا بعملٍ إلا إذا كان مشروعًا، وأما الأهواء والبدع فلا يقبل الله – عز وجل- منها شيئًا.

**القاعدة الثالثة عشر : كلُ ما لا يعلمُ إلا من جهة الشارع فهو عبادة[١].**

كصفة الصلاة لا تعلم إلا من جهة الشارع، فالصلاة عبادة، والوضوء لا يعلم إلا من جهة الشارع فهو عبادة، وصفة صلاة الجنازة لا تعلم إلا من قبل الشارع فهي عبادة، وصفة الحجِ لا تعلم إلا من قِبل الشارع فهي عبادة، والصلاة على النبي –صلى الله عليه وسلم- لا تعلم إلا من قبل الشارع أي باعتبار صفتها فهي عبادة، وهكذا كل شيءٍ لا يعلم إلا من جهة الشرع فهو عبادة، وهي من قواعد أبي العباس ابن تيميه –رحمه الله تعالى-.

**القاعدة الرابعة عشر: كل بدعة في الدين فهي ضلالة[٢].**

لأن توحيد الألوهية مبناه على العبادات، فلا بد أن نعرف حقيقتها وما يضادها، فكل بدعة في الدين فهي ضلالة، فأيّ اختراعٍ في أمرٍ من أمور الدين، فإنهُ يوصف بأنهُ بدعة، وليس في الدين بدعةٌ حسنة، وإنما البدع في الدين كلها سيئة، والدليل على ذلك حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، عن النبي – صلى الله عليه وسلم- قال: «**وكل بدعةٍ ضلالة**»[٣]، وحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**مَن عمل عملًا ليس عليه أمرنا**

(١)ذكرها شيخ الإسلام أبو العباس في أكثر من موضعالفتاوى لابن قاسم جـ "١/ ٨٠- ١٨٩- ٣١٠- ٣٣٣- ٣٦٥", جـ "١٠- ١٧٢" والعبودية(١٢/١١).

(٢)القاعدة هي عين نص الحديث المذكور أعلاه

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٥٩٢/٢) برقم (٨٦٧).

فهو ردٌ»[1]، وهذا مجمعٌ عليه بين أهل العلم من أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، والخلاف فيها حادثٌ.

**القاعدة الخامسة عشر :كل إحداث في الدين فهو رد[2].**

ودليلها حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منهُ فهو رد»[3] ، والإحداث في الدين لهُ عدة صور:

الصورة **الأولى:** إنشاء عبادة لا جنس لها في الشرع، كالذين يتعبدون بمعاشرة الغلمان الملاح، أو يتعبدون بالنظر إلى وجوه المُرد، أو يتعبدون بمعاشرة الأفاعي طلبًا للكرامة، أو يتعبدون بضرب الدفوفِ، فهذه العبادات ليس لها أصلٌ في الشرع، وهذا الإحداثُ يسده عنا عنهُ قاعدة: **الأصل في جنس العبادة التوقيف.**

**الصورة الثانية:** الإحداث في سبب العبادة، فتجد أنَّ من الناس من يربط عبادة بسببٍ لا دليل على سببيتهِ، كالذين يتعبدون الله بالصوم في يومٍ يعتقدون فضيلة صومهِ ولا دليل على هذه الأفضلية، فربطوا عبادة بسبب، فالبدعة ليست في ذات العبادة وإنما في سببها، فهو إحداثٌ في السبب، ويسد هذا الباب قاعدة تقول: الأصل في سببية العبادة التوقيف.

**الصورة الثالثة:** الإحداث في صفة العبادة، أي: أنهم يأتون إلى عبادةٍ شرعية، ويحدثون في صفاتها ما لا دليل عليه ، كالصلاة المسماة (بصلاة الرغائب)، أو(الصلاة الألفية)، أو (صلاة التسابيح)، على القول بأنها لا أصل لها، أو ما يسمونه (بصلاة القضاء العمري)، ونحو ذلك.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢)القاعدة هي عين نص الحديث المذكور أعلاه

(٣) سبق تخريجه.

فهم يحدثون صفةً جديدة لا دليل عليها، فالإحداث الآن في صفة العبادة، ويسد عنا هذا الباب قاعدةٌ تقول: الأصل في صفة العبادة التوقيف.

**الصورة الرابعة:** الإحداثُ في مكان العبادة، وهي أن يأتي المبتدع إلى عبادةٌ شرعية ويجزم أنَّ فعلها في هذا المكان بعينهِ أفضل من فعلها في المكان الآخر، ولا دليل يدل على أفضلية التعبد لله –عز وجل- في هذا المكان، كالذين يزعمون أفضلية الذبح لله عند قبر الولي، أو يزعمون أفضلية دعاء الله عند قبر الولي، فهم لا يذبحون للولي، ولا يدعون الولي من دون الله، وإنما يزعمون أن فعل هذه العبادات في هذا المكان أفضل، فالإحداث هنا في ربط العبادة بمكان لا دليل عليه، ويسد عنا هذا الباب قاعدة تقول: الأصل في مكان العبادة التوقيف على الأدلة.

**الصورة الخامسة:** الإحداث في زمان العبادة، وهي أن يأتي إنسانٌ ويربط عبادةً بزمان لا دليل عليها، ويسد عنا هذا الباب قاعدةٌ تقول: الأصل في زمان العبادة التوقيف.

**الصورة السادسة:** الإحداث في مقدار العبادة، كالتعبد لله –عز وجل- بالأذكار بعددٍ معين لا دليل عليه، ويسدنا عنا هذا الباب قاعدة تقول: الأصل في التقدير التعبدي التوقيف، فصارت العبادة توقيفية بكل متعلقاتها، سواءً أكان في جنسها أو سببها أو صفتها أو زمانها أو مكانها أو مقدارها.

**القاعدة السادسة عشر: مشروعية الشيء بأصلهِ لا تستلزم مشروعيتهُ بوصفهِ[1].**

وهي قاعدة من قواعد توحيد الألوهية التي تحفظ التعبد لله –عز وجل-؛ لأن من أهل البدع مَن يأتي إلي عبادةٍ مشروعة بالأدلة ثم يضيف عليها وصفًا لا دليل عليه إما وصف هيئة أو وصف زمان أو وصف مقدار أو وصف سبب أو وصف مكان، فإذا أنكرت عليه هذا الوصف استدل عليك بالأدلة التي تثبت

(١)**من قواعد المؤلف في كتابه** نصر الشِرعة بقمع البدعة (١٣٢/٢)

الأصل، فترد أنت عليه بهذه القاعدة: أن الأدلة التي ذكرتها إنما تدل على الأصل، ودليل الأصل للأصل ويبقى الوصف شيئًا زائدًا يحتاج إلى دليلٍ آخر، فلا حق لك أن تستدل على مشروعية الوصف البدعي بالدليل الذي يدل على الأصل الشرعي.

**القاعدة السابعة عشر : اقتصادٌ في سبيلٍ وسنة خيرٌ من اجتهادٍ في مخالفة وبدعة[١].**

وقد نص على هذه القاعدة بعض الصحابة، واتفق عليها التابعون والأئمة رحمهم الله تعالى، فليست العبرة عند الله بكثرة العمل ولا بكثرة الاجتهاد على غير هدى ولا سبيلٍ، ولا سنة، فقليلُ العملِ بإخلاصٍ ومتابعة، خيرٌ من كثيرهِ إذا كان جارياً على مخالفةٍ وبدعة.

**القاعدة الثامنة عشر: لا انتفاع بكلمة التوحيد إلا بتحقيق شروطها وانتفاء نواقضها، أي: موانعها[٢].**

وهذا مجمعٌ عليه بين أهل السنة والجماعة، فلا يُكتفى بقول العبد: لا إله إلا الله؛ لأن الأدلة دلت على أن الانتفاع بهذه الكلمة مشروطٌ بشروط، وهي الشروط الثمانية التي جمعها لكم الناظم بقولهِ:

وشروطها سبع إليك بيانها...العلم والإخلاص للرحمن

وكذا المحبة واليقين قبولها...والصدق والتسليم يا إخواني

ويزاد كفر بالطواغيت التي عمت بها البلواء في الاوطان

---

(١)جاء ذلك عن أبي الدرداء وأبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهم وأرضاهم كما عند اللالكائي (١/ ٩٩/١١٥) والسنة للمروزي (ص.١٠٠) واللفظ له، وأخرج الشطر الأخير منه ابن بطة في الإبانة (١/ ٢/٣٥٣/ ٢٣٢).

(٢)**من قواعد المؤلف في كتابه** نصر الشِرعة بقمع البدعة (١٣٢/٢)

ودليل هذه الشروط معلومٌ لديكم إن شاء الله، فمن دليل اشتراط العلم قول الله –عز وجل-: ( إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ )[الزخرف:٨٦]، وقول الله –عز وجل-: ( فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ )[محمد:١٩]، وفي صحيح مسلم من حديث عثمان رضي الله عنه، يقول النبي –صلى الله عليه وسلم-: «**مَن مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة**»(١)،.

ودليل الإخلاص قول الله –عز وجل-: (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ )[الزمر:١١]، وقوله –عز وجل-: ( قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي )[الزمر:١٤]، وقول الله –عز وجل-: ( وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ )[البينة:٥]، وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**أسعد الناس بشفاعتي مَن قال: لا إله إلا الله خالصًا من قِلبه**»(٢).

ودليل اليقين قول الله –عز وجل-: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا )[ الحجرات:١٥]، وقال الله –عز وجل-: ( أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ )[إبراهيم:١٠]، وحديث أبي هريرة أو أبي سعيد رضي الله عنهما، عند مسلم، أن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**أشهد أنَّ لا إله إلا الله وأني رسول الله لا يلقى الله بهما عبدٌ غير شاكٍ فيهما فيحجب عن الجنة**»(٣)، وما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار (٥٥/١) برقم (٢٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (١١٧/٨) برقم (٦٥٧٠).

(٣)أخرجه مسلم في صحيحه، (٥٦/١) برقم (٢٧).

النبي –صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «**يا أبا هريرة: اذهب فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبهُ فبشرهُ بالجنة**»(١).

ودليل المحبة قول الله –عز وجل-: (وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ )[البقرة:١٦٥]، وفي الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**ثلاثٌ مَن كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان، مَن كان الله ورسولهُ أحب إليه مما سواهما**»(٢).

وأما دليل الصدق فهو قول الله –عز وجل-: (وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ )[الزمر:٣٣]، ولم يكتف الله –عز وجل- بالمجيء بالصدق حتى أمر بالتصديق بهِ، وقول النبي –صلى الله عليه وسلم-: «**ما من أحدٍ يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله صدقًا من قلبهِ إلا حرمه الله على النار**»(٣). متفقٌ عليه من حديث أنس –رضي الله تعالى عنه وأرضاه-.

ودليل القبول قول الله –عز وجل: (إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ)[الصافات:٣٥]، أي لا تقبل قلوبهم هذا الكلام، ( وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ)[الصافات:٣٦]، وكذلك حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- قال: «**من**

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار (٥٩/١) برقم (٣١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، (١٢/١) برقم (١٦), ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (٦٦/١) برقم (٤٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا (٣٧/١) برقم (١٢٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، (٦١/١) برقم (٣٢). واللفظ للبخاري.

قبل مني الكلمة التي عرضت على عمي، فردها علي، فهي له نجاة»[1]. رواه أحمد في المسند، وفي الصحيحين من حديث سعيد بن المسيب بن حزن عن أبيه: قال: «لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجد عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله"، فقال أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه، ويعيد له تلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله»[2].

وأما دليل الانقياد، فهو قول الله –عز وجل-: ( وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى )[لقمان:٢٢]، فلا ينتفع العبدُ بهذه الكلمة إلا إذا قالها محققًا لشروطِها.

**القاعدة التاسعة عشر : مَن كفر بالطاغوت وآمن بالله، فقد استمسك بالعروة الوثقى[3].**

ودليل ذلك قول الله –عز وجل-: ( فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى)[البقرة:٢٥٦]، والعروة الوثقى: المقصود بها كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، وقال الله –عز وجل-: ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسند الخلفاء الراشدين، من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (٢٠١/١) برقم(٢٠).

(٢)أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، (٥٢/٥) برقم (٣٨٨٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله (٥٤/١) برقم (٢٤).

(٣)القاعدة بنصها في الآية المذكورة أعلاه.

أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا )[النساء:٦٠]،فمن عقيدتنا الكفر بالطاغوت، ويقول الله –عز وجل-: -: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا )[النساء:٥١]، وفي صحيح مسلم من حديث طارق بن أشيم رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**مَن قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله فقد حرم ماله ودمه وحسابه على الله**»[1]، والطاغوت هو كل ما تجاوز به العبدُ حدهُ من معبودٍ أو متبوعٍ أو مطاع.

**القاعدة العشرون : الإله هو الذي يألهه القلبُ بكمال الحب، والتعظيم، والإجلال، والإكرام، والخوف، والرجاء[2].**

وهذه من قواعد شيخ الإسلام ابن تيميه –رحمه الله تعالى- في كتابهِ (العبودية) فكل عبادة تصرفها لله –عز وجل- فيجب لزامًا أن تكون مشتملة على هذه الأركان، فنحن نعبد الله محبةً، وإكرامًا، وخوفًا، ورجاءً، وإجلالًا، وتعظيمًا، فأي عبادة انفردت عن واحد من هذه الأركان، فإنها تعتبر عبادة ناقصة، فإذا قيل لك: لمَ تصلي؟ فقل: خوفًا، ورجاءً، ومحبةً، وإجلالًا، وتعظيمًا، وإن قيل لك : لمَ تزكي؟ خوفًا، ورجاءً، ومحبةً، وإجلالًا، وتعظيمًا، وهكذا في سائر العبادات.

**القاعدة الواحدة والعشرون : مَن سوى غير الله بالله في شيء من خصائص ألوهيته، فقد اشرك في توحيد الألوهية[3].**

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (٥٣/١) برقم (٢٣).

(٢)العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية ( ٥٣/١)

(٣)**بنحوها في كتاب (الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار) للإمام أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ) ،وقد استفاد – رحمه الله – فائدة واسعة**

فمَن ذبح لغير الله كما يذبح لله فقد ساوى غير الله بالله في عبادة الذبح، ومَن دعا غير الله كما يدعو الله فقد ساوى غير الله بالله في عبادة الدعاء، ومَن ركع أو سجد لغير الله، فقد ساوى غير الله بالله في هذه العبادات، فكل مَن صرف شيئًا من العبادة لغير الله –عز وجل- فقد ساوى غير الله بالله في هذا الأمر، ودليل هذه القاعدة قول الله –عز وجل- عن أهل النار: إنهم قالوا: ( تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٩٧) إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ )[الشعراء:٩٧-٩٨]، وقول الله –عز وجل-: (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا )[البقرة:٢٢]، أي أشباهاً ونظراء تساوونهم به.

**القاعدة الثانية والعشرون :شرك الألوهية فرعٌ عن شرك الربوبية[1].**

فلو سألت أي إنسانٍ صرف شيئًا من خصائص الألوهية لغير الله، لمَ صرفتها؟ لمَ عبدت هذا الوثن؟ لمَ عبدت البقرة؟ لمَ عبدت هذا الولي؟ لمَ عبدت هذا النبي؟ فإنهُ سيعلل عبادتهُ بشيء يخص الربوبية، فيقول: أنا أعبده لأنهُ يملك النفع والضر، أو يقول: أعبدهُ لأنه سيشفع لي يوم القيامة، أو أعبدهُ لأني أطلب منه رزقا، أو أعبدهُ لأني أطلب منهُ نصرا، فهو يعلل عبادته وصرفهُ شيئاً من خصائص الألوهية لغير الله بشيءٍ من مقتضيات ربوبية الله –عز وجل-، وقد ذكرنا هذا في قاعدة: الشرك في الربوبية مقدمة الشرك في الألوهية، فمضمون هذا أنَّ الإنسانَ إذا وقع في شرك الألوهية، فهذا من الأدلة على وقوعه قبل هذا في شرك الربوبية.

**القاعدة الثالثة والعشرون : الشرك أكبر الكبائر وأظلم الظلم على**

---

من كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة للحافظ اللالكائي حيث اعتمد عليه في كتابه الانتصار مع الشريعة للآجري وصحيح البخاري وجامع الترمذي، وكان قد ألف كتابه (الانتصار) انتصارا للعقيدة السلفية لما طعن فيها القاضي جعفر بن عبد السلام الزيدي المعتزلي وذلك حين رد على رسالة سابقة للعمراني في بيان عقيدة.

(١) مجموع الفتاوى (٣/٤١)

**الإطلاق**[1].

فالشرك اظلم الظلم، وأكبر الكبائر، وأعظم ما نهاك الله عنهُ، وأقبح القبائح على الإطلاق، ودليل ذلك قول الله –عز وجل-: (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)[لقمان:١٣]، وقول الله –عز وجل-: (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)[الأحقاف:٥]، وحديث أبي بكرة رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**ألا أنبئكم بأكبر الكبائر، قلنا: بلى، يا رسول الله، قال: الإشراك بالله**» الحديث [2]. وفي حديث ابن مسعودٍ في الصحيحين يقول: «**سألت النبي –صلى الله عليه وسلم- أي الذنب أعظم عند الله –عز وجل-؟ قال: أن تجعل لله ندًا وهو خلقك**»[3]، وفي حديث عمير ابن قتادة عن رجل أدرك النبي –صلى الله عليه وسلم- أنهُ قال: «**يا رسول الله، ما الكبائر؟ قال: هن سبعٌ أعظمها الإشراك بالله**»[4]، وفي حديث عمرو ابن العاص يقول النبي –صلى الله عليه وسلم-: «**من لقي الله، وهو لا يشرك به**

---

(١)القاعدة هي نص الآية المذكورة أعلاه ،مجموع الفتاوى (١٤/١٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور (٣/١٧٢) برقم (٢٦٥٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها (١/٩١) برقم (٨٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {فلا تجعلوا لله أندادا} [البقرة: ٢٢] (٩/١٥٢)، برقم (٧٥٢٠ )، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب، وبيان أعظمها بعده (١/٩٠) برقم (٨٦).

(٤)أخرج البخاري( ٦٤٦٥)كتاب الحدود باب رمي المحصنات، ومسلم كتاب الإيمان (٨٩).

**شيئا دخل الجنة، ولم تضره معه خطيئة، كما لو لقيه وهو مشرك به دخل النار، ولم تنفعه معه حسنة»**[١]. أخرجهُ أحمد في المسند.

**القاعدة الرابعة والعشرون : مَن صرف شيئًا لغير الله على وجهٍ لا يليق صرفهُ إلا لله فقد أشركَ**[٢].

وبناء على ذلك، فمن استعان بغير الله في الأمر الذي لا يقدرُ عليه إلا الله، فقد كفر وأشرك؛ لأن الاستعانة على هذا الوجه لا يجوز صرفها إلا لله، ومَن ذبح لغير الله تعبدًا وتعظيمًا فقد أشرك؛ لأن الذبح تعظيمًا وتعبدًا على هذا الوجه لا يصرف إلا لله –عز وجل- وعلى ذلك فروعٌ كثيرة.

**القاعدة الخامسة والعشرون : مَن صرف دعاء العبادة لغير الله فقد أشرك**[٣].

فمن صلى لغير الله فقد أشرك، ومَن تصدق لغير وجه الله فقد أشرك، ومن حج لغير الله فقد أشرك، ومَن اعتمر لغير الله فقد أشرك، ومَن طاف بالقبر أو بالولي فقد أشرك، فلا تفصيل في صرف دعاء العبادة، وقد ذكرنا في موضع آخر أن دعاء العبادة هو أن يفعل العبد عبادة مشروعة يرجو بها وجه الله –عز وجل- وثوابهُ والدار الأخرة، فحقيقتهُ أنهُ دعا، لكن أخرج دعاءهُ على صورة عبادة، فهو دعاء عبادة.

**القاعدة السادسة والعشرون :مَن دعا غير الله دعاء مسألةٍ فيما لا**

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسند المكثرين من الصحابة، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (١١/١٥٥) برقم (٦٥٨٦).

(٢) كتاب التوحيد ، وكشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس(١/١٤٨)لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب .

(٣)مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٥/١٠)

**يقدر عليه غير الله، فقد أشرك[1].**

لقول الله –عز وجل-: (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ )[الأحقاف:٥]، وقول الله –تبارك وتعالى-: (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ )[البقرة:١٨٦]، وقال الله –عز وجل-: (وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ )[غافر:٦٠]، فالتفصيل ليس في دعاء العبادة وإنما في دعاء المسألة، فالذين يسألون الأموات هؤلاء مشركون، والذين يسألون الأحياء الغائبين عنهم أمرًا لا يقدر عليه إلا الله فهؤلاء مشركون أيضًا.

**القاعدة السابعة والعشرون : الشرك أكبر وأصغر[2].**

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج الذين يجعلون الشرك صورة واحدة وهو الأكبر.

**القاعدة الثامنة والعشرون: الكفر كفران أصغر وأكبر[3].**

وهذا بإجماع أهل السنة، خلافًا للخوارج أيضًا الذين يجعلون الكفر نوعًا واحدًا وهو الكفر الأكبر.

**القاعدة التاسعة والعشرون :لا يوجب الخلود الأبديّ وحبوط الأعمال**

---

(١)المرجع السابق.

(٢)مدارج السالكين للإمام ابن القيم (٣٣٩/١).

(٣)الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ( ٢٥٣/١)،ومجموع الفتاوى(٣٢٨/٧)

**والبغضاء والبراء المطلق إلا الكفر والشرك الأكبر[1].**

فليس بيننا وبين مَن وقع في هذا الشرك الأكب ر أو الكفر الأكبر، لا مطلق المحبة، ولا مطلق الموالاة، ولا مطلق المودة، ووقوعهم في هذا الشرك والكفر الأكبرين يوجب حبوط الأعمال كلها والخلود الأبدي المطلق في النار، وهو الشرك الذي أجمع العلماء على أنه لا يدخل في حيز المغفرة، يقول الله –عز وجل-: -: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ )[النساء:٤٧]، أي الشرك الأكبر في بالاتفاق ، ويقول الله –عز وجل- عن إبراهيم: (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ)[الممتحنة:٤]،ويقول الله –عز وجل-: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ )[المائدة:٥٠]، أي لكفرهم وشركهم، وقال الله –عز وجل-: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)[آل عمران:٢٨]، أي لكفرهم وشركهم،ويقول الهل تعالى " لا تجد قوما يؤمنوا بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله و رسوله ولو كانوا آبائهم أو أبنائهم أو إخوانهم أو أزواجهم أو عشيرتهم ...." الآية ، وعن عائشة رضي الله عنها، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**الدواوين عند الله –عز وجل- ثلاثة:... فديوان لا يغفر الله –عز وجل- منهُ شيئًا**، ثم ذكر في آخر الحديث أنه: **ديوان الشرك**»[2]. أي الشرك الأكبر، قال الله –تبارك وتعالى- عن عيسى: إنهُ قال: (اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ )[المائدة:٧٢].

---

(١)الإعلام بقواطع الإسلام للإمام بن حجر الهيتمي(١/٢٤٠)، مجموع الفتاوى(٢٨/٢٠٩)

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسند النساء، من حديث الصديقة عائشة بنت الصدّيق رضي الله عنهما، (٤٣/١٥٥) برقم (٢٦٠٣١).

**القاعدة الثلاثون : كل ما كان وسيلةً للشرك الأكبر ووصفه الشارع بأنه شركٌ، فأصغر، أي: أنه شرك أصغر**(١).

فالشرك الأصغر حقيقته ما اجتمع فيه وصفان:

**الوصف الأول:** أن الشارع وصفه بأنه شرك، فلا يجوز لنا أن نصف ذنبًا من الذنوب بأنهُ شركٌ إلا وعلى هذا الوصف دليل من الشرع؛ لأن المتقرر عند أهل السنة أن الوصف بالتحريم لا يستلزم الوصف بالشرك، والوصف بالشرك يستلزم الوصف بالتحريم، فليس كل حرام يعتبر شركا، وكل شرك يعتبر حراما.

**الوصف الثاني:** أن يكون وسيلة لشيء من الشرك الأكبر، فما كان وسيلةً للشرك الأكبر ووصفه الشارع بانه شركٌ، فإنه يعتبر شركاً اصغر، كالحلف بغير الله –عز وجل- فهو شركٌ أصغر؛ لأن الشارع وصفهُ بأنهُ شركٌ كما في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم قالِ: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**»(٢). وهو وسيلةٌ للشرك الأكبر، وكالتمائم فإنها شركٌ أصغر؛ لأن الشارع وصفها بأنها شركٌ، كما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الرقى والتمائم والتولة شركٌ**»(٣). وهي وسيلة للشرك الأكبر، وكالطيرة فهي شركٌ أصغر؛ لأن الشارع وصفها بأنها شركٌ، كما في حديث عبد الله بن

---

(١) القواعد المذاعة للمؤلف (١٣٦/١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (١٦٢/٣) برقم (١٥٣٥) وقال: "حديث حسن".

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في تعليق التمائم، (٩/٤) برقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب تعليق التمائم، (١١٦٦/٢) برقم (٣٥٣٠).

مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**الطيرةُ شركٌ**»[1]. وهي وسيلة للشرك الأكبر، وهكذا...

**القاعدة الواحدة والثلاثون : الكفر المُنَكِّر في الأدلة كفرٌ أصغر[2].**

وهذا من قواعد أبي العباس ابن تيميه –رحمه الله- وهو من جملة المميزات بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر، فمتى ما ورد عن الشارع قولهُ: كفرٌ، أو قولهُ: فقد كفر، فاعلم أنه يريد الكفر الأصغر، كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**اثنتان بالناس هما بهم كفر: الطعن في الأنساب، والنياحة على الميت**»[3]. وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»[4]. وكما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**»[5]. وكما في حديث جرير رضي الله عنه، عن

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الطيرة، (١٧/٤) برقم (٣٩١٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، (١١٧٠/٢) برقم (٣٥٣٨).

(٢)شرح العمدة لشيخ الإسلام (٨١/٢)

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة على الميت (٨٢/١) برقم (٦٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى (١٧٦/٢) برقم (١٧٣٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (٨١/١) بر قم (٦٥).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن (١٥/٨) برقم (٦٠٤٤)، ، باب بيان قول النبي صلى الله عليه وسلم: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» (٨١/١) برقم (٦٤).

النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**أيما عبدٍ أبَق** [أي: فر من مواليه] **فقد كفر حتى يرجع إليهم**»(١).

وأما الكفر الأكبر، فإنهُ غالبًا ما يرِد في الأدلة معرّفًا بالألف واللام.

**القاعدة الثانية والثلاثون : الشرك الأصغر ينقلب إلى أكبر إذا عظم التنديد وقويت المساواة(٢).**

فالشرك الأصغر لا يبقى شركًا أصغر غالبًا، وإنما ينقلبُ من كونه أصغر إلى أكبر إذا عظم التنديد وقويت المساواة في قلبك أيها الإنسان، فالحلف بغير الله هو شركٌ أصغر بالأصالة، لكن إذا قوي التعظيم في قلبك فيكون أكبر، والطيرة شركٌ أصغر، لكن إذا أضفيت على ما تطيرت به أنه الفاعل بنفسهِ فقد عظمت المساواة فيعتبر شركًا أكبر، وعلى ذلك أمثلة كثيرة.

**القاعدة الثالثة والثلاثون : السحر بالحقيقة الشرعية لا يكون إلا كفرا أكبر(٣).**

وذلك لأن السحر له حقيقتان: حقيقة لغوية وحقيقة شرعية، فأما حقيقة السحر الشرعية: فإن الساحر لا يصل إلى رتبة السحر إلا بعد أن يكفر ويشرك بالله –عز وجل-، وكلما عظمت صورة كفره وشركه كلما عظم تسخير الجن والشياطين لهُ، فالساحر هل هو كافر أم لا؟ تقول: أما الساحر بالحقيقة الشرعية فإنهُ لا يكون كافرًا من غير تفصيل؛ لقول الله –عز وجل-: (وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ )[البقرة:١٠٢]، فجعل الله –عز وجل- مجرد تعليم السحر كفرًا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تسمية العبد الآبق كافرا (٨٣/١) برقم (٦٨).

(٢)مجموع الفتاوى (٥٠٩/١١-٥٠٥)

(٣)**كتاب** الأم للإمام الشافعي (٣٩١/١)، الفتاوى الكبرى(٣٤/١٩)

وزندقةً وردة، ثم قال الله –عز وجل-: (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ)[البقرة:١٠١]، أي بتعلمه، فالسحر تعلماً وتعليمًا كفرٌ، فالمعلم له كافر، والمتعلم له كافر، ولذلك نفى الله –عز وجل- الحظ والنصيب والخلاق عن الساحر في قوله –عز وجل-: ( وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ )[ البقرة:١٠٢] أي تعلمه ورضي به واسترسل معه ودان له، ( مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ )[ البقرة:١٠٢] فهذا نكرة في سياق النفي ولا يطلق هذا إلا في حق الكافر الكفر الأكبر؛ لأن من مات على شيءٍ من الذنوب والمعاصي فلهُ مطلق الخلاق، وأما من مات على الكفر فليس له ولا مطلق الخلاق، فلما نفى الله –عز وجل- عن الساحر مطلق الخلاق علمنا أنه بسحرهِ قد كفر.

**القاعدة الرابعة والثلاثون : مَن أتى كاهنًا أو عرافًا فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد –صلى الله عليه وسلم-[١].**

وهذه قاعدةٌ ودليل، فقد نهانا النبي –صلى الله عليه وسلم- عن الإتيان للكهان والسحرة، وعن الإيمان بهم، وعن سؤالهم، وعن تصديقهم، يقول النبي –صلى الله عليه وسلم-: «**من أتى عرافا فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة**»[٢]. رواه مسلم في صحيحه عن بعض أزواج النبي –صلى الله عليه وسلم-، وفي حديث أبي هريرة في السنن بإسنادٍ جيد يقول –صلى الله عله وسلم-: «**مَن أتى عرافًا أو كاهنًا فسأله فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد –صلى الله عليه وسلم-**»[٣]. وفي حديث عمران بن الحصين

---

(١)نص القاعدة هو الحديث النبوي المذكور أعلاه

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان (١٧٥١/٤) برقم (٢٢٣٠).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض (١٩٩/١) برقم (١٣٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب النهي عن إتيان الحائض (٢٠٩/١) برقم (٦٣٩).

رضي الله عنهما، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**ليس منا من تكهن أو تُكهن له**»(١). وفي صحيح مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي، أنه سأل النبي –صلى الله عليه وسلم- عن الكهان، فقال: «**لا تأتهم**» وقال: «**ليسوا بشيء**»(٢). فإن قلت: هل الكفر المذكور في قول النبي –صلى الله عليه وسلم- فيمن صدّق الكاهن: (فقد كفر بما أنزل على محمد) أهو الكفر الأكبر أم الكفر الأصغر؟ أقول: جوابهُ في القاعدة التي بعدها.

**القاعدة الخامسة والثلاثون : تصديق الكاهن في الغيب المطلق كفرٌ أكبر، وفي الغيب النسبي كفرٌ أصغر.**

وقد بينا في موضع آخر أن الغيب ينقسم إلى قسمين: إلى غيب مطلق وغيب نسبي ، فأما الغيب المطلق فهو: الغيب الذي غاب عن كل المخلوقات، واختص الله –عز وجل- بعلمهِ، فلا يعلمه لا ملك مقرب ولا نبي مرسلٌ ولا وليٌ صالح، وأما غيب نسبي وهو الذي يغيب عن بعضهم لا عن كلهم، فإذا كان الأمر الذي صدقت الكاهن فيه مما يتعلق بشيء من أمور الغيب المطلق، فقد جعلتهُ مساويًا لله –عز وجل- في خصيصة ربوبيتهِ وهي علمه بالغيب المطلق، فهذا كفرٌ أكبر؛ إذ لا شبهة في ذلك، وأما إذا كان الأمر الذي صدقته فيه من قبيل الغيب النسبي فكفرك كفرٌ أصغر؛ لوجود الشبهة، فلعدم وجود الشبهة في القسم الأول جعلناه أكبر، ولوجود الشبهة في القسم الثاني جعلناه أصغر، وهذا قولٌ وسطٌ بين مَن حمل الكفر الوارد في الحديث في قوله: (قد كفر بما أنزل على محمد)، على أنه الكفر الأصغر مطلقًا، أو أنه الكفر الأكبر مطلقا، وخير الأمور أوساطها.

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب العين، (١٦٢/١٨) برقم (٣٥٥).

(٢)أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (١٧٥٠/٤) برقم (٢٢٢٨).

**القاعدة السادسة والثلاثون : مَن نذر لغير الله فقد أشرك[١].**

وذلك لأن النذر عبادة؛ لأن الله -عز وجل- مدح الموفين به، والله لا يمدح إلا على ما يحبه ويرضاه، وكل ما يحبه الله ويرضاه فهو عبادة، قال الله -عز وجل-: (يُوفُونَ بِالنَّذْرِ)[الإنسان:٧]، وقال الله -عز وجل-: (وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ)[البقرة:٢٧٠]، وعن عائشة رضي الله عنها، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه**»[٢] . فبما أن الله أمر بالوفاء بالنذر، فنعلم من ذلك أن النذر عبادة ، فمن صرفها لغير الله فقد أشرك؛ فالذي ينذر للملائكة أو ينذر للأنبياء أو ينذر للأولياء أو ينذر للقبور أو للكهوف والمغارات والأشجار والأحجار؛ فإنه خالع ربقة الإسلام من عنقه بالكلية ، فالشرك في صرف النذر ليس فيه شرك أصغر، وإنما مباشرة يقع في الشرك الأكبر ، والله أعلم .

**القاعدة السابعة والثلاثون : النذر عبادة باعتبار صرفه لله وباعتبار الوفاء به لا باعتبار أصل إيقاعه وإنشائه[٣].**

قد يقول لنا قائل: كيف يكون النذر عبادة مع أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عنه؟ وكيف ينهى عما هو عبادة! كما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: إن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن النذر وقال:

---

(١)مجموع الفتاوى (١٢٣/٣٣)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة (١٤٢/٨) برقم (٦٦٩٦).

(٣) مرجع القاعدة السابقة .

«إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل»[1] فكيف تقول إنه عبادة وقد ثبت النهي عنه؟

نقول: لا إشكال في ذلك، والجواب في هذه القاعدة ،وبيان ذلك أن النذر ننظر له باعتبار ثلاثة أقسام :

**القسم الأول:** باعتبار من يعقد به، أو يصرف لمن.

**القسم الثاني:** باعتبار الوفاء به بعد عقده.

**القسم الثالث:** باعتبار أصل إيقاعه أو إنشائه.

أما النذر باعتبار من يعقد به فهو عبادة فلا يجوز عقده إلا بالله –عز وجل- ولله، وهو الذي نقول فيه: من صرف النذر لغير الله فقد أشرك، فلا يعقد النذر لغير الله، فقل: نذر لله، فإياك أن تقول نذر للبدوي ولا للنبي ولا للملك ولا للولي، فالنذر عبادة باعتبار صرفه لله، هذه واحدة.

وإذا عقدته لله، فيجب عليك إذا كان نذر طاعة أن توفي به، فهو عبادة لله باعتبار الوفاء به، إذا كان طاعة؛ لأن الشارع أمرك به؛ حين قال كما في حديث عائشة رضي الله عنها: «من نذر أن يطيع الله فليطعه»[2]. وجعل الله الوفاء بالنذر من صفات أهل الجنة في قوله: (يُوفُونَ بِالنَّذْرِ)[الإنسان:٧]، فهاتان جهتان من جهات النذر هو عبادة فيهما، وأما النذر باعتبار أصل إيقاعه وإنشائه؛ بمعنى أن الإنسان لا يظن أنه بمجرد إنشاء أصل النذر قد أوقع عبادة محبوبة لله فالنذر باعتبار أصل عقده وإنشاءه ليس بعبادة .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب الوفاء بالنذر (١٤١/٨) برقم (٦٦٩٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا (١٢٦١/٣) برقم (١٦٣٩). واللفظ لمسلم.

(٢) سبق تخريجه.

ولذلك فالقول الصحيح أن النهي عنه في حديث ابن عمر السابق هو نهي تحريم في الأصح لأن المتق ر في القواعد أن النهي المتجرد عن القرينة يفيد التحريم

فالمدح إنما ينصب على عقده بالله، وعلى الوفاء به، والنهي ينصب على أصل إنشائه وإيقاعه.

وأضرب مثالًا آخر قريباً من النذر، وهو (الحلف): أوليس الحلف عبادة، فكونك تحلف بالله فهذا عبادة، وكونك يمينك إذا حنثت فيها هو عبادة أيضا ،ولكن الله أمرنا بأن نحفظ أيماننا في: ( وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ )[المائدة:٨٩].

فإنشاء الحلف ليس بعبادة، وأما عقده بالله والوفاء به أو إخراج الكفارة عند الحنث فهو عبادة ، فلا بد من التفريق بين هذه الجهات حتى يتميز المأمور به من المنهي عنه .

ونخلص من ذلك أن الجمع بين الأدلة المادحة للنذر والنهاية عنه هو فيما تقتضيه هذه **القاعدة التي تقول :** النذر عبادة باعتبار صرفه لله، واعتبار الوفاء به، لا باعتبار أصل إنشائه.

**القاعدة الثامنة والثلاثون : من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه[١].**

ودليلها نفس لفظها من حديث عائشة -رضي الله عنها- أخرجه البخاري.

واعلموا وفقكم الله أن النذر لا يجب الوفاء به؛ إلا إذا كان نذر طاعة فقط، وأما بقية النذر فلا يخلو من أحوال:

فإن كان نذر معصية فلا يجوز الوفاء به إجماعا، كما سيأتينا في قاعدة بعد قليل، وأما إذا كان نذر لجاج وغضب أي أن الحامل له على النذر هو الخصومة أو الغضب، فهذا يخير بين الوفاء أو الكفارة، وأما إذا كان نذره نذر

(١)نص القاعدة هو الحديث المذكور أعلاه .

شيء مباح فقال نذر لله عليه أن يلبس ثوبه أو يركب سيارته أو يشتري هذه السلعة فكل هذا من النذر المباح ،فنذر المباح لا يلزم الوفاء به، وإنما العبد فيه مخير بين الوفاء وبين الكفارة.

وبقينا في قسم رابع: وهو النذر المطلق الذي لم يسمه كقوله نذر لله علي ويسكت، فهذا يخير بين أن يصرفه إلى شيء معين أو يبرئ ذمته بالكفارة ،فلا تصف الوفاء بالنذر بأنه واجب إلا إذا كان المنذور طاعة.

فإن قلت : وما النذر الشركي ؟ فنقول : هو صرف النذر للمخلوق.

فإن قلت وما كفارته ؟ الجواب لا كفارة فيه إلا النطق بالشهادة.

فإن قلت : وما الفرق بين نذر المعصية الذي أوجبت فيه الكفارة، وبين النذر الشركِي الذي لم توجب فيه الكفارة؟ الجواب : نذر الشرك: هو النذر المصروف ابتداء لغير الله، وأما نذر المعصية: فهو النذر المصروف ابتداء لله لكن على أمر محرم.

وأضرب لك مثالين : الأول : قال رجل نذر لله عليه أن يشرب خمرا؛ فهذا نذر معصية، وأما لو قال : نذر للسيد البدوي فهذا هو نذر الشرك، وهذا هو الفرق بين نذر الشرك ونذر المعصية.

**القاعدة التاسعة والثلاثون : لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين**[1]

وهذه القاعدة نص حديث نبوي مرفوع لنبي –صلى الله عليه وسلم- من حديث عائشة رضي الله عنها، يقول فيه: «**لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين**»[2]. ونذر المعصية هو النذر المصروف لله ابتداء لكن على أمر محرم شرعاً.

---

(١)نص القاعدة هو الحديث المذكور أعلاه .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (٢٣٢/٣) برقم (٣٢٩٠)، والترمذي في سننه، أبواب النذور والأيمان، باب

وقد أجمع العلماء على حرمة الوفاء به، وتبرأ ذمة الإنسان منه بكفارة اليمين المعروفة.

**القاعدة الأربعون : مَن ذبح لغير الله تعبدًا وتعظيماً، فقد أشرك الشرك الأكبر**(١).

وذلك لأن الذبح أقسام: الاول : الذبح الشركي وهو أن تذبح لغير الله بقصد تعظيمه والتعبد له، أي أن تتعبد للمذبوح له من دون الله -عز وجل-، فهذا هو الذي يعتبر صرفه لغير الله شركاً.

وأما الذبح لإكرام الضيف فإنه مأمور به شرعا إما أمر إيجاب أو أمر استحباب، لقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لعبد الرحمن بن عوف: «**أولم ولو بشاة**» (٢).

وأما الذبح بقصد الاستمتاع باللحم فهذا مباح.

فالذبح الذي يعتبر شركا هو ما قصد به صاحبه تعظيم المذبوح له والتعبد له بهذا الذبح ودليله قول الله -عز وجل-: ( فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ)[الكوثر:٢]، فخص الله عز وجل في هذه الآية أعظم العبادتين المالية وهي الذبح، والبدنية وهي الصلاة، فكما أنه لا يصلى إلا لله ، فكذلك لا ينحر ولا يذبح إلا لله،

---

ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نذر في معصية (١٥٥/٣) برقم (١٥٢٤)، والنسائي في سننه، كتاب الأيمان والنذور، كفارة النذر(٢٦/٧) برقم (٣٨٣٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب الكفارات، باب في النذر في المعصية، (٦٨٦/١) برقم (٢١٢٥). وصححه الألباني.

(١)كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الوليمة ولو بشاة، (٢٤/٧) برقم (٥١٦٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به (١٠٤٢/٢) برقم (١٤٢٧).

وكذلك قوله تعالى: ( قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ )[الأنعام:١٦٢-١٦٣]، فقوله "نسكي" أي ذبحي، فدل على أن من ذبح لغير الله فقد اتخذ مع الله شريكا آخر.

**القاعدة الواحدة الأربعون : لا تفعل عبادة لله في مكان يفعل فيه جنسها لغير الله(١).**

فلا يجوز أن نذبح لله بمكان يذبح فيه لغيره، ولا أن نصلي لله في مكان يصلى فيه لغير الله، ولا أن نذكر الله في مكان يذكر فيه غير اسم الله -عز وجل-، ودليلها قول الله -عز وجل- لنبيه في حق مسجد الضرار: (لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا)[التوبة:١٠٨]، فنهاه عن الصلاة في هذا المكان الذي سيصلى فيه لغير الله، ولم يبن أساساً لله ، وأخرج أبو داوود في سننه بإسناد على شرط مسلم من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه: «**نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينحر إبلا ببوانة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إني نذرت أن أنحر إبلا ببوانة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟» قالوا: لا، قال: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟»، قالوا: لا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم**» (٢).

وقد اختص السؤال عن هذا المكان في مسألة العيد ووجود الوثن لأن عادة المشركين عند أوثانهم أن يذبحوا القرابين، وعادة الشركيين في أعيادهم أن يذبحوا أيضًا، فلما علم النبي سلامة هذا المكان من وجود الذبح فيه لغير الله، أجاز الذبح فيه لله -عز وجل-، وهذا النهي ليس نهي مقاصد، وإنما نهي وسائل عن إحياء سنة المشركين في الذبح لغير الله، أو في الصلاة لغير الله.

---

(١)ضبطها المؤلف ونص عليها مستقاة من الحديث المذكور أعلاه .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (٢٣٨/٣) برقم (٣٣١٣).

**القاعدة الثانية والأربعون : مَن خاف من غير الله خوف تعبد وسر، فقد أشرك الشرك الأكبر(١).**

كما هي حال المشركين مع أوثانهم فإنهم كانوا يخافون الأوثان خوف تعبد وسر، أما قولنا: خوف تعبد فهو خوف يتعبدون به لهذه الأوثان، وأما قولنا: وسر، أي: ليس هناك أسباب حسية ظاهرة توجب أن تخاف منه، وإنما أنت اعتقدت سرّاً في قلبك وجود هذه الأسباب؛ فخفت، فسبب الخوف سرّي ليس ظاهرا ولا واقعا، كالخوف من شجرة أن تصيبك بسوء أو الخوف من ميت فتجدك عند قبره خائفا منه، كما قال قوم سيدنا هود له: (إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (٥٤) مِنْ دُونِهِ)[هود:٥٤-٥٥]، فجعل خوفهم منها خوف تعبد.

فإن قلت: أو لسنا نخاف من الجن؟ الجواب: الخوف من الجن ينقسم إلى قسمين: خوف طبيعي لا لوم على الإنسان فيه، كأن يخاف من المكان الخالي، أو يخاف من أن يفاجئه جن، أو إذا قيل: إن في هذا المكان جنًا؛ خاف من الإتيان إليه، فهذا كخوف العبد من اللصوص أو من النار والحية، فهذا خوف طبَعي؛ أما من يخاف من الجن خوف سر، أن يصيبوه بأي ضرر لم يقدره الله -عز وجل- أو خوفا مبنيا على أن الجن تملك نوعا من التدبير والتصريف بدون إذن الله-عز وجل-، فانقلب الخوف من خوف طبعي إلى خوف سر وتعبد. وهذا الخوف لا يجوز أن يصرف لغير الله -تبارك وتعالى-، فمن صرف شيئا من خوف التعبد أو السر لغير الله؛ فقد اتخذه شريكا مع الله -تبارك وتعالى-، ولذلك يقول الله –عز وجل-: ( فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)[آل عمران:١٧٥]، فعلق الإيمان على توحيده بالخوف، وقال الله –عز وجل-: (أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)[التوبة:١٣].

**القاعدة الثالثة والأربعون : مَن توكل على غير الله في الأمر الذي لا**

(١)كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى .

**يقدر عليه إلا الله؛ فقد أشرك الشرك الأكبر**(١).

لقوله -عز وجل-: (وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِي نَ)[المائدة:٢٣]، وقوله أيضا: (وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوكَلِ المُؤْمِنِينَ)[التوبة:٥١]، وقوله –عز وجل-: (وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ)[الطلاق:٣].

**القاعدة الرابعة والأربعون : من استعان بغير الله، في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فقد أشرك الشرك الأكبر**(٢).

فالاستعانة تكون عبادة إذا كانت في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله، وأما الاستعانة بالمخلوق في الأمر الذي يقدر عليه المخلوق، فهذا ليس بعبادة ولا يعتبر صرفه لغير الله من الشرك.

**القاعدة الخامسة والأربعون : من استعاذ بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله؛ فقد أشرك الشرك الأكبر**(٣).

ومعني ذلك أن الاستعاذة بغير الله تنقسم إلى قسمين: استعاذة بغير الله في الأمر الذي يقدر عليه المخلوق فهذا ليس من العبادة، ولا بأس به ولا حرج؛ وأما الاستعاذة بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فهذا هو المحذور والذي يعتبر شركا أكبر، وبناء على هذا **فالاستعاذة بالأموات** تعتبر شركا أكبر بلا تفصيل، **والاستعاذة بالأحياء الغائبين** تعتبر شركا أكبر بلا تفصيل، **وأما الاستعاذة بالأحياء الحاضرين**، فإن كانت في أمر مقدور، فلا بأس، وإن كانت في أمر غير مقدور، فهي شرك.

---

(١)مجموع الفتاوى(١/١٢٧-١٢٤)،(٣/٣٥٩)، (٢٧/٧٢)،تجريد التوحيد الصحيح للعلامة الإمام تقي الدين المقريزي(١٣-١١)، وابن مفلح في الفروع (٦/١٦٥)،الإمام ابن رجب في تحقيق كلمة الإخلاص(ص٢١).

(٢)المرجع السابق

(٣)المرجع السابق .

**القاعدة السادسة ولأربعون : من استغاث بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله؛ فقد أشرك الشرك الأكبر**(١).

**فالاستغاثة بغير الله تعلى لا تكون شركا إلا غن كانت في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله تعالى ، واما في الأمر الذي يقدر عليه المخلوق عادة فغن الاستغاثة به فيه لا بأس به ن كما قال تعالى عن موسى{فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه فوكزه موسى فقضى عليه} وعليه : فالاستغاثة بالأموات من الشرك الأكبر بلا تفصيل ، والاستغاثة بالغائبين من الشرك الأكبر بلا تفصيل ، وأما الاستغاثة بالأحياء الحاضرين ففيها تفصيل : فإن كانت في الأمر المقدور عليه فلا بأس ، وإن كانت في الأمر الذي لا يقدر علي فهي من الشرك الأكبر ، كما قلناه في الاستعانة والاستعاذة تماما ، فالقول فيها واحد ، والله أعلم .**

**القاعدة السابعة ولأربعون : من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، فقد كفر**(٢).

فإذا سمعت العلماء يقولون: المعلوم من الدين بالضرورة؛ فيعنون به ما تواترت الأدلة على إثباته، وثبت واشتهر العلم به، فلم يعد العلم به مقصورا على أهل العلم، وإنما صار العلم به مشتهرًا حتى صار من العلوم الضرورية التي لا تكاد تنكر، فيعلمه الصغار والكبار والعلماء و العوام وتواترت عليه الأدلة، فمن أنكر هذا فقد كفر، حتى ولو كان إنكار شيء حلال كمن قال إن الماء حرام، فهنا أنكر معلوما من الدين بالضرورة؛ وهو حل الماء ، أو قال: إن الخبز حرام، فيكون كافراً، أو أنكر واجبًا معلومًا من الدين بالضرورة،

---

(١)المرجع السابق

(٢)ابن بطة في الإبانة الكبرى(٧٦٣/٢)، إيثار الحق لابن الوزير (٤٢٧)،مجموع الفتاوى(٢٧٠/١٩)

كمن أنكر وجوب الصلوات، أو أنكر وجوب الزكاة، أو أنكر وجوب الصوم والحج، أو كان إنكاراً لما هو حرام من الدين بالضرورة؛ كمن أنكر تحريم الزنا أو تحريم السرقة أو تحريم شرب الخمر ونحوها من المحرمات. فإذا كان الشيء الذي أنكره معلوما من الدين بالضرورة فقد كفر.

**القاعدة الثامنة والأربعون :** الأصل استواء الخوف والرجاء في قلب المؤمن، إلا إذا اقتضت المصلحة ترجيح أحدهما(١).

وذلك لأن المؤمن يعبد الله -عز وجل- بالخوف والرجاء، وهي التي عبر القرآن عنها بالرغب والرهب في قوله تعالى: (وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا)[الأنبياء:٩٠]، أي: يعبدوننا، فلا يعبد الله بالخوف وحده؛ لأنه موجب للقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله، ولا يعبد بالرجاء وحده؛ لأنه موجب للأمن من مكر الله، والوقوع في معصية الله، وإنما المؤمن يعبد الله خائفا وراجيا.

فالوعيدية من الخوارج والمعتزلة عبدوا الله بالخوف فقط.

والمرجئة عبدوا الله بالرجاء فقط، فضلوا في تعبداتهم، وأما عبادة أهل السنة؛ فهي عبادة مستقيمة على الصراط المستقيم؛ لأنهم جمعوا في تعبداتهم بين الخوف والرجاء، فإن قلت وهل يمكن أن نغلب أحدهما؟ الجواب: يجوز تغلب أحدهما إذا اقتضت المصلحة تغليبه وإن لم تقتضي المصلحة فالأصل الاستواء.

**مثاله:** عند الموت فقد دل الدليل على تغليب جانب الرجاء؛ لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن بالله الظن**»(٢).

---

(١)مدارج السالكين للإمام ابن القيم (١/٥٠١٣-٥٠٧)

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت (٤/٢٢٠٥) برقم (٢٨٧٧).

**ومثال آخر:** عند التوبة من الذنوب والمعاصي، نغلب الخوف أم نغلب الرجاء؟ الجواب : بل نغلب الرجاء؛ لأن التائب إذا غلب عليه الخوف، قنط من رحمة الله أن يتوب عليه.

**ومثال آخر:** عند وفور الصحة والمال، وقرب المعصية فيُغلّب العبد جانب الخوف؛ لأنه لو غلب جانب الرجاء في هذه الحالة وقع في الغرور وارتكب المحظور.

**القاعدة التاسعة والأربعون : دخول الجنة لأهل التوحيد ابتدائي وانتقالي[1].**

أما قولنا: ابتدائي، فمعناه: أن تكون الجنة هي أول دورهم، وأما قولنا: انتقالي، فمعناه: أن تكون الجنة هي ثاني دورهم.

فمن مات على أصل التوحيد فسيدخل الجنة، إما ابتداء وإما انتقالا، فيدخل أهل التوحيد الجنة ابتداء إذا غفر الله لهم كبائرهم، إذا مات العبد على شيء منها، ويدخل الجنة انتقالا إذا لم يتب الله عليه ولم يغفرها له، فإنه يعذب في النار ما شاء الله أن يعذب، ثم يخرج إلى الجنة انتقالا.

فمن مات على أصل التوحيد، فسيدخل الجنة قطعا إما دخولاً ابتدائيّاً، وإما دخولاً انتقاليّاً.

**القاعدة الخمسون : تحريم الجنة في الأدلة على من معه أصل الإيمان، يراد به مطلق التحريم لا التحريم المطلق[2].**

كالأدلة التي تخبر بأن الجنة حرام على من فعل كذا وكذا غير الشرك. كما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-

---

(١)مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية(٢٠٦/١)

(٢)مجموع الفتاوى(٦٧٩/٧)

قال: «**لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر**» [1]. فمتى ما رأيت الأدلة تحرم الجنة على أحدٍ من أهل الكبائر، فاعلم أنه لا يراد بها التحريم المطلق كتحريم الجنة على أهل الشرك الأكبر، أو الكفر الأكبر أو النفاق الأكبر، وإنما يراد بها مطلق التحريم، أي بعض التحريم لا كله، فإذا مات الإنسان على شيء من الكبر، فالجنة عليه حرام مطلق التحريم لا التحريم المطلق. وكحديث " لا يدخل الجنة قتّات"؛ فالمقصود بها مطلق التحريم لا التحريم المطلق.

فإن قلت: ولماذا تقرر هذه القاعدة؟

فأقول: حتى يتميز مذهبنا عن مذهب الخوارج، الذين يحملون التحريم في حق أصحاب الكبائر على التحريم المطلق، وبه استدلوا على كفر صاحب الكبيرة، وأنه لا حظ له في الجنة أبدا.

**القاعدة الواحدة والخمسون : ما كان كفرًا، بالذات فلا يشترط فيه الاستحلال، وما ليس بكفر بالذات، فيشترط فيه الاستحلال**[2]

أعني في التكفير به، ومذهبنا الذي قررته هذه القاعدة وسط بين مذهب الوعيدية والمرجئة، فأما المرجئة فيشترطون الاستحلال مطلقا من غير تفصيل، حتى لو سجدت تحت الصنم وهذا كفر، فلا يكفرك المرجئة إلا إذا سألوك: أأنت تستحل السجود لغير الله أم لا؟ ولو أنك استغثت بغير الله ودعوته في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله، فإنهم لا يبادرون بتكفيرك إلا بعد أن يسألوك: أأنت تستحل دعاء غير الله أم لا تستحل؟ وهذا مذهب إرجائي خبيث باطل.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (٩٣/١) برقم (٩١).

(٢)الاستقامة لابن تيمية (١٩٤/٢)

وقابلهم الوعيدية الذين يكفرون بالذنب مطلقا، سواء استحله فاعله أو لم يستحل، فمن زنى فقد كفر عندهم ولو كان معتقدا حرمة الزنى، ومن سرق فقد كفر عندهم ولو كان معتقدا حرمة السرقة.

فالأولون يشترطون الاستحلال مطلقا، والوعيدية لا يشترطون الاستحلال مطلقا.

فجاء أهل السنة، وقالوا: هناك ذنوب لا نشترط في التكفير بها استحلالها، وهي ما كانت كفرا بالذات، وهناك ذنوب لا نكفر بها إلا إذا استحلها فاعلها؛ وهي ما ليس بكفر بالذات، وبناء على ذلك فمن سجد لغير الله فقد كفر، ولو لم يستحل، ومن دعا غير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فقد كفر، ولو لم يستحل، لكن من زنى لم يكفر إلا إذا كان مستحلا للزنا، ومن سرق فلا يكفر إلا إذا كان مستحلا للسرقة، وهذا مذهب وسط واضح بين هذين المذهبين الضالين.

القاعدة الثانية والخمسون : الاستحلال الذي هو شرط في التكفير بالكبيرة هو استحلال القلب لا مجرد استحلال العمل .

وهذه القاعدة مهمة جدا ، لأننا نرى من يكفر من يأذن بافتتاح بنوك الربا ويصفه بأنه قد استحل الربا ، أو نجد من يكفر شارب الخمر لطول زمان شربه ، وهذا ليس بصحيح ، لأن هؤلاء وإن استحلوها ، إلا أن هذا الاستحلال هو الاستحلال العملي ، كما في الحديث{يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف} أي الاستحلال العملي ، والمتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن الاستحلال العملي لا يخرج به صاحبه من الإسلام ، فالذي يشرب الخمر سبعين سنة وهو لا يزال معتقدا انها حرام فلا يزال في دائرة الإسلام ولكنه من أصحاب الكبائر ، والذي يأذن نظاما بافتتاح بنوك الربا في بلاده هو مستحل للربا ولكنه الاستحلال العملي الذي لا يجوز إخراجه عن ملة الإسلام ، بل هو مرتكب للكبيرة ومتوعد بالنار ، ولكن من استحل الربا استحلالا قلبيا فإنه يكفر حتى وإن لم يباشر الربا وإن لم يأكل الربا ، ولو استحل الخمر استحلالا قلبيا فهو كافر حتى وإن لم يشرب منها قطرة واحدة ، فبان لنا بهذا لتقرير والتأصيل أ ن الاستحلال الذي يوجب تكفير فاعل الكبيرة

إنما هو الاستحلال القلبي الاعتقادي لا مجرد الاستحلال العملي الظاهري فقط ، فانتبهوا لهذا الأمر فإنه يزيل كثيرا من الإشكالات لتي قد تعلق في الأذهان ، والله أعلم .

**القاعدة الثالثة والخمسون : لا يُحلف إلا بالله أو بصفة من صفاته(١).**

**وذلك لأن الحلف عبادة، فلا يصرف إلا لله -تبارك وتعالى-و** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- قال: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**» (٢). وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه، أيضا، يقول صلى الله عليه وسلم: «**لا تحلفوا بآبائكم، من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت**» (٣). وفي الحديث " **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ"** ، وفي حديث بريدة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من حلف بالأمانة فليس منا**» (٤). وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**من حلف باللات**

---

(١)الجواب الباهر لشيخ الإسلام ابن تيمية ( ٣٧/١)، الصفدية لابن تيمية (١٠٨/١) ، الفتاوى الكبرى لابن تيمية ( ٤٣٦/٢) ونفس المصدر ( ٣/ ٢٢٢)

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (١٦٢/٣) برقم (١٥٣٥) وقال: "حديث حسن".

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها (١٢٠/٩) برقم (٧٤٠١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى (١٢٦٧/٣) برقم (١٦٤٦).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالأمانة (٢٢٣/٣) برقم (٣٢٥٣).

والعزى فليقل: لا إله إلا الله» [١].

فإن قلت: هل الحلف بالله شرك أكبر أو أصغر؟ الجواب : هو أصغر بالأصالة لكن إذا قوي وعظم التنديد بالمساواة في القلب حتى عظم المحلوف به كتعظيم الله فقد أشرك الشرك الأكبر، وأما قوله في حديث طلحة رضي الله عنه، عند مسلم في صحيحه: «أفلح وأبيه إن صدق» [٢]. فهي لفظة شاذة، والحفاظ يروونها: (أفلح إن صدق) .

**القاعدة الرابعة والخمسون : لا يجوز الحلف بالمخلوق، وإن علت منزلته[٣].**

ذلك أن من الناس من إذا أنكرنا عليه الحلف بالنبي، قال: هو رسول الله، فنقول: حتى وإن كان رسول الله؛ فإنه لا يجوز أن نتجاوز بمنزلته إلى منزلة الربوبية، أو نضفي عليه شيئاً من خصائص الألوهية.

وأما الرواية المنقولة عن الإمام أحمد في جواز الحلف بالنبي، فإنها لا تصح عنه، وإن صحت فليس قول أحد من الناس كائنا من كان بحجة على دين الله -عز وجل-، فلا يجوز الحلف بجبريل ولا بميكائيل ولا بإسرافيل ولا بالأنبياء ولا بالأولياء والصالحين ولا بحياتك ولا بالعيش والملح والأمانة ورأس أبيك ورأس أمك ، ولا يجوز الحلف بالوطن ولا بالملوك والأمراء ولا بأجدادك وأسلافك ولا بقبيلتك. مهما عظم المحلوف به، فلا يزال يحرم الحلف به.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا (٢٧/٨) برقم (٦١٠٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله (١٢٦٧/٣) برقم (١٦٤٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (٤١/١) برقم (١١).

(٣)الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢٢٢/٣)،(١٠٩/٤)

**القاعدة الخامسة والخمسون : الشرك والكفر إن اجتمعا افترقا وإن افترقا اجتمعا**[1].

فهما كلفظَي الإيمان والإسلام، وكلفظَي الاستغفار والتوبة، وكلفظَي الفقير والمسكين، بل وكلفظَي القضاء والقدر، فهذه الألفاظ لها معنى عند اجتماعها، ولها معنى عند افتراقها فإذا ذكر في الأدلة الشرك وحده دخل معه الكفر كقوله -عز وجل-: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ)[النساء:٤٨]، أي وأن يكفر به ، وإذا ذكر الكفر وحده دخل معه الشرك تبعا كقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا)[النساء:١٦٧]، أي وأشركوا وصدوا، وأما إذا قيل : كفر وشرك؛ فهنا يكون معنى الشرك ما كان فيه تنديد ومساواة، ويكون معنى الكفر ما كان فيه جحود وتعطيل.

وعلى ذلك التفصيل فنقول :تارك الصلاة كافر ، ونقول : من جحد شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة فهو كافر ، من دعا غير الله فهو مشرك.

فما كان يحمل طابع التنديد والمساواة فهو شرك، وما كان يحمل طابع الجحود والتعطيل والإنكار فهو كفر،وهذا هو أصح أقوال أهل العلم في هذه المسألة.

**القاعدة السادسة والخمسون : لا تنفع كلمة التوحيد مع الوقوع فيما يناقضها**[2].

فلو أن الإنسان قال: لا إله إلا الله ووقع في شيء من نواقضها، فلو قالها ألف مرة ما نفعته؛.

فمن قال: لا إله إلا الله، وهو يدعو ويستغيث بغير الله، أو يتخذ وسائط في الدعاء والاستغاثة ، أو كالذي يقول: لا إله إلا الله، ويتعامل بالسحر تعلما

(١)إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد للشيخ الفوزان(٤٦٨/٢)

(٢)تيسير العزيز الحميد(٤٧/١) فتح المجيد ( ١/ ١٠٦)

وتعليما ، أو كالذي يقول: لا إله إلا الله ويظاهر الكفار أو يواليهم أو يعاونهم على المسلمين ظاهرا وباطنا ، وإذا قال: لا إله إلا الله وهو يسخر أو يستهزئ بشيء من الدين، وإذا قال: لا إله إلا الله وهو مبغض بغض قلب لشيء مما جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم- ، وإذا قال: لا إله إلا الله وهو معرض عن الدين الإعراض المطلق، فلا يتعلمه ولا يعمل به، وهكذا، فكل هؤلاء الناطفقون بها مع الوقوع فيما يناقضها لا تنفعهم عند تبارك وتعالى .

والله أعلم .

**القاعدة السابعة والخمسون : الشرك الأكبر محبط لجميع الأعمال إن مات مصرًا عليه(١).**

وقد دلت الأدلة على أن حبوط العمل ينقسم إلى قسمين: إلى مطلق الحبوط، والحبوط المطلق، فلا يُحبط الأعمال الحبوط المطلق إلا الشرك الأكبر إذا مات الإنسان عليه، وأما مطلق الحبوط، فهو كل ذنب غير الشرك دل الدليل على أنه يحبط العمل، كترك صلاة العصر في حديث بريدة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله**» (٢).
يقصد مطلق الحبوط أي عمل يومه، لا الحبوط المطلق، فلا يحبط جميع الأعمال إلا الشرك، قال الله -عز وجل-: (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ)[الزمر:٦٥].

---

(١)نص القاعدة هو أدلة الكتاب والسنة المذكورة أعلاه، وقد ذكرها شيخ الإسلام في إقامة الدليل (٣٩٨/٤)،الاستقامة (٤٦٣/١)،الصارم المسلول(٥٣/٣)،اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم(٨٤/١)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب من ترك العصر (١١٥/١) برقم (٥٥٣).

واما إن وقع في الشرك ثم وفقه الله للعودة إلى الإسلام قبل موته فإنه لا يحبط شيء من عمله السابق لأن حبوط اعمال المرتد موقوفة على موته كافرا لقول الله تعالى " من يرتدد منكم عن دينه فيموت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة ".

**القاعدة الثامنة والخمسون : مَن اتخذ بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويستغيث بهم ويتوكل عليهم كفر إجماعاً(١).**

لقول الله -عز وجل-: (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ، وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء وكانوا بعبادتهم كافرين)[الأحقاف:٥]، فسمى الله دعاءهم والاستغاثة بهم عبادة، وقول الله تعالى" قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض .. " الآية ، وقول الله تعالى " قل أفرأتم ما تدعون من دون الهل إن أرادني الله ب ضر هل هن كاشفت ضره أو أرادني رجمة هل هن ممسكات رحمته.

**القاعدة التاسعة والخمسون : مَن استهزأ بالله أو برسوله أو بآياته أو بما جاء به الشرع كفر إجماعاً(٢).**

لقول الله -عز وجل-: (قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ (٦٥) لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ)[التوبة:٦٥-٦٦]، فوصفهم الله -عز وجل- بالكفر بعد الإيمان؛ بسبب أنهم استهزأوا.

والاستهزاء ينقسم إلى قسمين: استهزاء صريح، واستهزاء خفي، أما الاستهزاء الصريح: فكسبّ الله أو سب رسوله أو سب شيء من الشريعة، أو السخرية

---

(١)الفتاوى الكبرى(٥٣٥/٥)،الاستقامة (٢٦٦/١)،الواسطة بين الحق والخلق لابن تيمية (٨/١)

(٢)إقامة الدليل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٩/٣)، الصارم المسلول (٢٩/٣)

باللحية أو بتقصير الثياب أو بالزواج بأكثر من أربع أو بحجاب المرأة، ونحو ذلك، فهذا كفر أكبر، وهو علامة الشرك والكفر، كما قال -عز وجل-: (وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ)[المائدة:٥٨]، وأما النوع الآخر وهو أكثره، وهو الاستهزاء الخفي كغمزة بالعين استهزاء أو إخراج اللسان وإدخاله استهزاء، أو الإشارة باليد أو بالرأس، فهي كفر أيضاً؛ لعموم الأدلة.

**القاعدة الستون : مَن تولى الكفار موالاة قلبية، فقد كفر[1].**

وهذا هو الحق في هذه المسالة فلا تكون موالاة الكفار ناقضا إلا اذا كانت موالاة عقدية قلبة ،فإن فمن من أهل العلم من يجعل كل صور الموالاة صغيرها وكبيرها من الكفر الأكبر بلا تفصيل، ومن أهل العلم من يجعل الموالاة من الكفر الأصغر بلا تفصيل، ومن أهل العلم من فصل في ذلك و توسط وهو الصحيح كما تقتضيه هذه القاعدة ، فبان لنا أن الموالاة ليست على رتبة واحدة ، بل هي باعتبار التقسيم أربعة أقسام :

القسم الأول : الموالاة التي تعتبر كفرًا أكبر، وهي موالاة الباطن والظاهر ، فالقاعدة تنص على أن الموالاة تعتبر ناقضا من نواقض الإسلام، إذا كانت نابعة عن قلب، وهي موالاة الباطن، ودليلها قول الله -عز وجل: (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ)[المائدة:٥١]، فهذه الآية محمولة على الموالاة القلبية جمعاً بينها وبين حديث حاطب الذي سيأتي ، وقول الله -عز وجل-: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)[آل عمران:٢٨]، فهي في موالاة الباطن أيضا لأن كلمة " من دون " دليل على أنه لم يبق في قلبه أصلاً لا مطلق المحبة، ولا مطلق الموالاة ولا مطلق النصرة للمؤمنين، وإنما انصرف قلبا وقالبا وظاهرا وباطنا ، فوالاهم الموالاة المطلقة من دون المؤمنين، ولم يوالهم مع المؤمنين، ف(الموالاة مع) لها حكمها ، وأما (الموالاة من دون) لها

(١)مجموع الفتاوى لابن تيمية( ٧/٥٤٢-١٧)، (١٨/٣٠٠)،(٢٨/١٩٠)،والإيمان ( ١٤/١٧)، (الدرر السنية(١٠/٤٩٢)

شأنها، فالأولى تعتبر كبيرة من الكبائر ، واما الثانية فهي التي تعتبر ناقضا من نواقض الإسلام .

وأما القسم الثاني : فهي موالاة الظاهر فقط دون الباطن ، فهي عظيمة من العظائم فادحة من الفوادح وكبيرة من الكبائر ولكنها في ذاتها لا تصل بصاحبها إلى الكفر الأكبر المخرج عن الملة بالكلية ، ودليلها ما وقع في قصة حاطب رضي الله تعالى عنه ، فإن الله -عز وجل- قد أخبر أن ما فعله حاطب موالاة، قال تعالى في الآية التي اتفق المفسرون على أنها نزلت في حاطب: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ)[الممتحنة:١]، فسمى كتابة حاطب للكفار موالاة، لكن الموالاة التي فعلها حاطب ليست من الموالاة الكفرية، وإنما من الموالاة المحرمة التي هي من الكبائر، بدليل عدة أمور:

**الأمر الأول:** أن الله نادى حاطبا، ومن كان في منزلته بنداء الإيمان في أول الآية، فدل ذلك على عدم خروجه من الإسلام.

**الأمر الثاني:** أن النبي -صلى الله عليه وسلم- استفسر حاطباً عن نوع هذه الموالاة، فلو كانت كل صور الموالاة كفرا لما كان لاستفساره داع.

**الأمر الثالث:** أن ورد في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنه صلى الله عليه وسلم قال: «**وما يدريك يا عمر لعل الله أطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[1]. فدل ذلك على أن الموالاة والمودة التي صدرت من حاطب، من جملة ما يُكفّره شهوده بدرا، فلو كانت كفرًا، لما كفرها شهود بدر ، لأن الوقوع في الكفر لا يكفره إلا النطق بالشهادتين .

وأراد بعض أهل العلم أن يحاولوا تأويل هذا النص، لكن أكثر أهل السنة يصرون على أنه من جملة الأدلة التي تدل على أن ناقض الموالاة ليس ناقضا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس، (٥٩/٤) برقم (٣٠٠٧).

في كل صوره، وإنما لا تكون ناقضة إلا في حالة واحدة فقط ، وهي إن كانت موالاة اعتقاد نابع من الباطن .

وأما القسم الثالث : فهو الموالاة الجائزة فهي موالاة الاضطرار؛ لقول الله –عز وجل-: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً)[آل عمران:٢٨]، فهو يظهر موالاتهم تقية حتى يتخلص من أسرهم أو ينفك من ظلمهم، وحبسهم.

وأما القسم الرابع: فهي صور من الموالاة أدخلها بعض الناس، وجعلوها موالاة وليست بموالاة، كافتتاح سفارات للبلاد الكافرة في بلاد المسلمين، أو كمعاونة الكفار إذا حل عليهم شيء من مصائب الدنيا كالزلازل أو الفيضانات أو الحرائق، فإن من أهل الإسلام من يجعل مجرد معاونتنا لهم موالاة، وهذا فيه نظر،فإن حقيقته لا يتعبر موالاة وإنما هو لمراعاة جلب المصالح العامة ودفع المفاسد العامة ، وإن من الناس، من يجعل مجرد البر والإقساط للكافر الذي ليس بحربي موالاة، وهذا خطأ، وأين أنت من قول الله -عز وجل-: (لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[الممتحنة:٨]،فبان لنا بذلك أن الموالاة التي تعتبر ناقضا هي الموالاة باطنا وظاهرا.

**القاعدة الواحدة والستون : كل ناقض مبني على التفصيل، فلا يجوز إطلاق التكفير به[١].**

ومعناها أن من النواقض ما يقرره أهل العلم بأنه ناقض، ولكن لا يقصدونه ناقضا في كل صوره، وإنما في بعض صوره فقط، كناقض الإعراض، فهل من أعرض عن شيء من شريعة الله يعتبر كافرا؟ الجواب لا، لأن الكفر في الإعراض المطلق، لا مطلق الإعراض، ،فلا يجوز لك أن تقول: من أعرض عن شريعة الله فقد كفر؛ لأنه ناقض يبنى على التفصيل، فلا تطلق التكفير به، لا سيما في هذا الزمان الذي فإنه قد يسمع هذا الإطلاق والإجمال أناس ليس

(١)هذه القاعدة من تقريرات المؤلف في مقدمة شرح نواقض الإسلام .

عندهم خلفيات تفصيلية ولا علمية، فيظنون أنه كفر في كل صوره، وأما إطلاق الشيخ محمد بن عبد الوهاب هذه النواقض في النواقض العشرة، فإنما ألفها لطلبة العلم في زمانه، وهم يعرفون تفاصيل هذه النواقض فهو أراد أن يختصرها لهم في هذه النواقض العشرة، وكذلك الموالاة ليست ناقضة في كل صورها، وإنما في بعضها دون بعض، وكذلك الحكم بغير ما أنزل الله ليس ناقضا في كل صوره، وإنما في بعض صوره دون بعض.

فهذه قاعدة عظيمة ، كل ناقض يبنى التكفير به على التفصيل، فلا يجوز إطلاق التكفير به لا سيما في هذا الزمان الذي كثر فيه الجهل .

**القاعدة الثانية و الستون : لا يدخل الجنة مشرك[١].**

لقول الله -عز وجل-: (إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)[المائدة:٧٢]، أي: التحريم المطلق الدائم، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «**وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة**» [٢]. ويقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لعمر: «**يا عمر، اذهب فناد في الناس: إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون**»[٣]. والأدلة على هذا كثيرة.

**القاعدة الثالثة والستون : مَنْ أعرض عن الشريعة الإعراض المطلق لا يتعلّمها ولا يعمل بها، فقد كَفَر[٤].**

---

(١)نص القاعدة هي عين الأدلة من الكتاب والسنة المذكورة في الاستدلال عليها .

(٢)أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر (٧٢/٤) برقم (٣٠٦٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة (٢٠٠/١) برقم (٢٢١). واللفظ لمسلم.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم الغلول، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون (١٠٧/١) برقم (١١٤).

(٤)طريق الهجرتين للإمام ابن القيم (٥٤٦)،مدراج السالكين ( ٣٣٨/١)

أي: الكفر الأكبر، والدليل على ذلك قول الله - عزّ وجلّ-:{وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنْذِرُوا مُعْرِضُونَ}[الأحقاف:٣].

والإعراض ينقسم إلى قسمين:

- الإعراض المُطلق الكامل.
- وإلى مُطلق الإعراض فالذي يُعتبرُ رِدّة وكفرًا هو الإعراض المُطلق، لا مطلق الإعراض.

**القاعدة الرابعة والستون : جنس العمل ركنٌ في الإيمان، لا آحاده إلا بدليل.**

وقد أجمع أهل السنة على أن العمل داخل في مسمى الإيمان، وأنّه ركنٌ من أركانه، ولكن العمل الذي هو ركن في الإيمان هو جنس الأعمال، وأما آحاد العمل فليست شرطًا في صحة الإيمان، ولا في وجوده إلاَّ إذا دلَّ الدليل على كُفرِ مَنْ ترك هذا العملِ بخصوصهِ كالصلاة.

فإذا شهد الإنسان الشهادتين، ثم اكتفى من الإسلام بتلك الشهادتين، فلم يقم بعملٍ من الأعمال الخاصة بالشريعة كالصلاة، أو الزكاة، أو الحج، أو العمرة وغيرها، فقد تركَ جنس العمل، فحقيقته أنّه كافرٌ، وليس بمؤمن.

وأما إذا نطق بالشهادتين، وجاء ببعض الأعمال الشرعية، ولكنّه تَخلّف عن بعضها، فلم يحج مثلًا أو لم يُزكِّ، فهذا تارك لآحاد العمل، وتركه آحاد العمل لا يعتبر كُفرًا، ولا ناقضاً من نواقض التوحيد، إلا إذا دلَّ الدليل على أن مَنْ ترك هذا العمل بعينه فقد كَفرَ، وهذا فرقان ما بيننا وبين الوعيدية الذين يجعلون العمل ركنًا في الإيمان، ولكن الركن عند الوعيدية هو آحاد العمل وليس جنس العمل، فلابد من التفريق بين مذهبنا ومذهبهم، فإذا ترك الرجل عملًا واحدًا عند الوعيدية كَفرَ، وأما عند أهل السنة فلا يكفر، وإنما ينقص من إيمانه بقدر ما تركه من أعماله ، وكذلك هذه القاعدة العظيمة الفخمة عندنا هي فرقان فيما بيننا وبين المرجئة ، وذلك في قولنا فيها ( جنس العمل ركن في الإيمان ) فإن المرجئة على اختلاف طوائفهم لا يدخلون العمل في مسمى الإيمان ، فليس العمل عندهم من الإيمان ، فالجهمية والأشاعرة والماتريدية

والكلابية وغيرهم من طوائف أهل الإرجاء لا يدخلون الأعمال في الإيمان ، فقال أهل السنة ( جنس العمل ركن في الإيمان ) من باب الرد عليهم ، فأنت ترى وفقك الله تعالى أن هذه القاعدة حررت المذهب الحق وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، وميزته عن المخالفين في هذه المسألة ، وهم المرجئة والوعيدية من الخوارج والمعتزلة ، فقولنا ( جنس العمل ركن في الإيمان ) رد على المرجئة ، وقولنا ( لا آحاده ) رد على الوعيدية ، فلله در أهل السنة والجماعة ، ما أعظم علومهم وما أوضح وأرسخ قواعدهم وأصولهم ، والحمد لله تعالى أن جعلنا منهم ، والله أعلم .

**القاعدة الخامسة والستون : مَنْ اعتقد أن في وسعه الخروج عن شريعة محمد-صلى الله عليه وسلم- فقد كَفر[1].**

فشريعة محمد-صلى الله عليه وسلم- لا يسع أحداً أن يخرج عنها مطلقًا، مهما بلغ من الولاية، والإيمان، والعقيدة والتوحيد والأعمال الصالحة.

فلا يجوز لنا أن نعتقد أن أحدًا من الناس إذا بلغ رتبة من رتب الولاية أنّه يخرج عن مقتضى الشريعة وتسقط عنه التكاليف، إلا إذا كان مجنونًا، فالمجنون لا تكليف عليه باتفاق العلماء، وأما قولهم بأن "الخضر" خرج عن مقتضى شريعة موسى، فهذا ليس بصحيح؛ لأن "الخضر" نبي مُستقل، وليس هو من بني إسرائيل الذين بعث إليهم موسى-عليه الصلاة والسلام- فلم يكن "الخضر" مُلزمًا باتباع شريعته.

**القاعدة السادسة والستون : مَنْ أبغض ما جاء به النبي-صلى الله عليه وسلم- بُغض تشريعٍ فقد كفر[2].**

وقولنا: (بُغض تشريع) يخرج البغض لاعتبارات أخرى ككراهية الوضوء في زمن الشتاء البارد، وكراهية بعض الطباع للجهاد، كما قال الله-عزّ وجلّ-:

(١)مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٧٥)، الصارم المسلول ( ٥٢٢)

(٢)مجموع الفتاوى (٢٨/٤٣٤)

{كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ}[البقرة:٢١٦]، فهو كراهية طبع لا تشريع، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: «إسباغ الوضوء على المكاره»(١). أي كراهة طبع لا تشريع، وككراهية المرأة أن يتزوج عليها زوجها امرأة أخرى، فهي كراهة طبع وغيرة، لا كراهة تشريع، لكن مَنْ أبغض الشريعة؛ لأنها شرع فقد كفر.

**القاعدة السابعة والستون : الرياء يحبط العمل إن كان من أصله، أو طرأ واسترسل معه(٢).**

لقول الله-عزّ وجلّ-: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لا يُبْخَسُونَ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}[هود:١٥-١٦].

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، يقول النبي-صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربّه -عزّ وجلّ- أنّه قال: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك، مَنْ عمل عملًا أشرك معي فيه غيري تركته وشركه»(٣) . فإذا كان الرياء من أصل العمل وهو الباعث عليه، فإن العمل كُلّه حابط، وإذا طرأ في أثناء العمل واسترسل معه ورضي به وعمل بمقتضاه؛ فإن العمل حابطٌ أيضًا، وأما إذا طرأ ودافعه وجاهده، فهو مأجور؛ لقول الله - عزّ وجلّ -: {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا}[العنكبوت:٦٩].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره (٢١٩/١) برقم (٢٥١).

(٢)إعلام الموقعين للإمام ابن القيم (١٨٢/٢)

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله (٢٢٨٩/٤) برقم (٢٩٨٥).

**القاعدة الثامنة والستون : لا يجتمع الإيمان مع الكفر الأكبر**[١].

**وهذا مجمع عليه بين أهل العلم** لأن النقيضين لا يجتمعان، والكفر الأكبر يناقض الإيمان مناقضة تامة، فمَنْ كان مؤمنًا فليس بكافر كفراً أكبر، ومَنْ كان كافرًا فلا يجوز وصفه بأنه مؤمن.

**القاعدة التاسعة والستون : شعب الكفر والشرك الأصغرين لا تتنافى مع وجود أصل الإيمان في القلب** [٢].

**وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة** فإذا وقع الإنسان في الشرك أو الكفر الأصغرين؛ فإنما ينقص إيمانه الواجب الذي لا تحصل النجاة يوم القيامة إلا به، وأما أصل إيمانه؛ فهو باقٍ في قلبه.

**كقوله صلى الله عليه وسلم " اثنتان في الناس هما بهم كفر الطعن في الأنساب والنياحة على الميت " ، فالمفتخر بالحسب والنائحة معهما إيمان وكفر والمراد بالكفر هنا اي الكفر الأصغر باجتمع الإيمان مع الكفر الأصغر والأدلة على ذلك كثيرة .**

**القاعدة السبعون : الأصل في تصوير ذوات الأرواح التحريم، إلا ما دعا إليه داعي الضرورة أو الحاجة الملحة.**

لأنه وسيلة من وسائل الشرك، كما قال الناظم: **فالشرك والتصوير مرتضعان...**

وقد تواترت الأدلة في النهي عن التصوير كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي-صلى الله عليه وسلم- **قال:** «**مَنْ صور صورة في الدنيا،**

---

(١)الإبانة الكبرى لابن بطة (٦٨٨/٢)،الإيمان الاوسط لابن تيمية(٩٠/١)

(٢)مجموع الفتاوى (١٠٤/١٠)، مدارج السالكين للإمام ابن القيم(٣٤٦/١-٣٣٧)

كُلّف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ»[١] . وفي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي- صلى الله عليه وسلم-: «أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»[٢] . وفي حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، يقول-صلى الله عليه وسلم-:«إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة»[٣] . فالتصوير محرم كله، سواء أكان تصوير النحت أو تصوير الرسم، أو التصوير بالآلات الحديثة كالتصوير الفوتوغرافي ولنا في القسم الأخير منها رسالة مفردة أسميناها " حكم التصوير الفوتوغرافي "

**القاعدة الواحدة السبعون : يجتمع في العبد الواحد موجب الثواب والعقاب، وموجب الإكرام والإهانة[٤].**

وهذا خلافًا للوعدية الذين قالوا: لا يمكن أن يجتمع فيه موجبان متناقضان، وقولهم باطل بالأدلة الكثيرة ، وأما عند أهل السنة فإنهما يجتمعان ، فقد يمدح العبد ببعض الخصال، ويذمُّ على بعضها، ويثاب يوم القيامة على بعض الأعمال الصالحة، ويستحق العقاب على بعض الأعمال القبيحة، وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ (١٦٩/٧) برقم (٥٩٦٣)،

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة (١٦٧/٧) برقم (٥٩٥٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة (١٦٧٠/٣) برقم (٢١٠٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة (٢٥/٧) برقم (٥١٨١)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة (١٦٦٩/٣) برقم (٢١٠٧).

(٤)الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٧٧/١)

**القاعدة الثانية السبعون : التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع[١].**

وذلك لأن أهل السنة مجمعون على التفريق بين الفعل والفاعل، فيعطون للفعل حكمًا على ما تقضيه الأدلة، وينتظرون بنقل الحكم من الفعل إلى الفاعل، حتى يتأكدوا من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، والشروط هي العقل والبلوغ والعلم والاختيار والقصد وعدم التأويل، فإذا توافرت هذه الشروط نقلنا الحكم من الفعل إلى فاعله، وإذا انخرم شرط منها، فيبقى الحكم مقتصرًا على الفعل، ولا ينقل إلى فاعله، خلافًا للوعيدية الذين يعتقدون وجود التلازم الذاتي بين الحكم على الفعل وفاعله.

**القاعدة الثالثة السبعون : لا تكفير باللوازم إلا بعد عرضها، وقبولها[٢].**

خلافًا للوعيدية الذين يكفرون باللوازم مطلقًا بلا شرط، وأما أهل السنة فيكفرون بلوازم الأقوال بشرطين: الشرط الأول: أن تعرض هذه اللوازم على القائل، والشرط الثاني: أن يلتزمها ويقبلها، ويدين بها، فمتى ما عرضت والتزم، كفر.

**القاعدة الرابعة السبعون : التكفير بالاجتهاد ليس بملزم للغير[٣].**

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، خلافا للخوارج الذين يحكمون بالكفر على كل مَنْ لم يقبل تكفير مَنْ كفروه اجتهادا، وهذا خطأ محض ، فإذا حكمت على أحد أنه كافر، وكان مبدأ حكمك الاجتهاد، فلا حق لك أن تكفر مَنْ خالفك في هذا الاجتهاد؛ لأن هذا الاجتهاد اجتهادك، وليس بنص يلزم غيرك أن يتبعه

(١)مجموع الفتاوى(٤٩٨/١٢)

(٢)مجموع الفتاوى (٢١٧/٢٠)

(٣)مجموع الفتاوى (٦٨٠/٧)

**القاعدة الخامسة والسبعون : مَنْ لم يكفر الكفار المنصوص على كفرهم، أو المجمع عليه فقد كفر**(١).

فإذا دلّت الأدلة الشرعية على كفر أحدٍ بعينه، فلا يجوز الشك في كفره، فمَنْ شك في كفر من دلّ الدليل على كفره بعينه، فقد كفر؛ لأنه مكذب للأدلة، ومَنْ لم يكفر مَنْ أجمع العلماء على كفره إجماعًا قطعيًا فقد كفر؛ لأن منكر الإجماع القطعي كافرٌ، وأما مَنْ خالفك ولم يكفر مَنْ كفرته أنتَ اجتهاداً، فإنه لا يجوز تطبيق هذه القاعدة عليه.

**القاعدة السادسة والسبعون : مَنْ سبَّ نبيًا ممن ثبتت نبوته فقد كفر**(٢).

لأن مقتضى الاعتراف والإقرار والإيمان بنبوته، تعظيمه وتعزيره وتوقيره وتقديره واحترامه، والسبُّ يتنافى مع هذه المقتضيات، فلم يسبه إلا لشكه بأنه نبي.

**القاعدة السابعة والسبعون : يغتفر في المقاصد التبعية، ما لا يغتفر في المقاصد الأصلية الأساسية**(٣)

فإذا وصل الإنسان رحمه؛ ليكثر ماله ويزاد في عمره، فإن كان قصد هذا بالقصد الأول فعمله مردود، وإن كان قصدها بالقصد التبعي وكان أول مقاصده التعبد لله وامتثاله لأمره في صلة الرحم فلا حرج عليه، إذ يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في المقاصد، ولو أن الإنسان تصدق بنية التعبد لله بالقصد الأول، وقصد في القصد الثاني شفاء مريضه، فإنه لا بأس ولا حرج عليه، ولو أن الإنسان دخل كلية شرعية ليتعلم العلم الشرعي ليعمل به ويعلم غيره بالقصد

---

(١)مجموع الفتاوى (٣٦٨/٢)

(٢)الصفدية للإمام ابن تيمية (٢٦٢/١)

(٣)مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة (٣٦٦)

الأول، ثم نوى بالقصد الثاني التفوق على زملائه أو أخذ شهادة أو وظيفة فلا حرج، ومَنْ جاهد لإعلاء كلمة الله بالقصد الأول ثم قصد بالقصد التبعي شيئًا من الغنيمة فلا حرج، إذ يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في المقاصد.

**القاعدة الثامنة والسبعون : شرك المتأخرين أعظم وأغلظ من شرك الأولين**[1]

وقد علل العلماء هذا الأصل بعلتين:

**العلة الأولى:** أن شرك الأولين كان في الرخاء دون الشدة، كما قال-تعالى-: {فَإذا رَكبوُا في الفلك دعوا الله مُخلصين لهُ الدين فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون}[العنكبوت:٦٥]، وأما شرك المتأخرين فيكون في الرخاء، وفي الشدة، بل ربما شرك المتأخرين في الشدة أعظم من شركهم في الرخاء.

**العلة الثانية:** أن المشركين الأوائل كانوا يقصرون عبادتهم على عِلية القوم، فمنهم مَنْ كان يعبد الأنبياء، ومنهم مَنْ كان يعبد الملائكة، ومنهم مَنْ كان يعبد الأولياء، وأما شرك المتأخرين؛ فقد ووسعوا فيه الدائرة حتى عبدوا المجانين، والدراويش، والفسقة، والملوك الظلمة والبقر، بل حتى عبدت فروج النساء.

من أجل ذلك قال العلماء: إن الشرك الواقع في المتأخرين أعظم من الشرك الواقع في الأولين، وعلى كل حال فكلما تأخر الزمان، وأبعد عن عصر النبوة، كلما عظمت البدع وعظم الشرك.

**القاعدة التاسعة والسبعون : لا محبوب لذاته إلا الله وحده لا شريك له**[2].

فالله-عزّ وجلّ- يحبوه المؤمنون لذاته، ولأسمائه ولصفاته ولأفعاله، وأما غيره فإنما نحبه لشيء آخر لا لذاته، فنحن نحب رسول الله؛ لأنّه رسول الله، ولأنه

(١)، الرد على المنطقيين لشيخ ال|إسلام ابن تيمية ( ٣٠٧)،كشف الشبهات في التوحيد

(٢)مجموع الفتاوى(٦٦/١٠)

آخر الأنبياء، إلى غير ذلك من صفاته وخصاله، وأنت تحب أباك؛ لأنه أبوك، وتحب زوجتك؛ لأنها زوجتك، فإنه لا يجوز لنا أن نحب أحدا لذاته إلا الله- سبحانه وتعالى- لا شريك له في ذلك .

**القاعدة الثمانون : الخوف الجبلي لا يُلام عليه العبد**[١]

**ونعني بالجبلي أي الطبيعي الفطري**، كالخوف من الجن في بعض صوره، والخوف من اللصوص، والخوف من السجن، والخوف من الملوك الظلمة، والخوف من النار والحية، فهذا لا يلام عليه العبد، وقد قال الله-عزّ وجلّ- عن نبيه موسى:{فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ}[الشعراء:٢١]، أي الخوف من الملوك الظلمة.

**القاعدة الواحدة الثمانون : المحبة الفطرية ليست بموالاة**[٢].

**فلا يلام عليها العبد** فإذا تزوج الإنسان المسلم امرأة من أهل الكتاب وأحبها فمحبته هذه ليست لدينها ولا لموالاتها، وإنما هي محبة الزوج لزوجته، فهي محبة فطرية، وإذا أحبّ المؤمن أباه المشرك فهي محبة فطرية ليست محبة دين ولا عقيدة، وإذا أحبّ الإنسان أخاه المشرك محبة فطرة وجبلة، فلا يلام عليها العبد.

**القاعدة الثانية الثمانون : الأصل في التمائم المنع**[٣].

فإن كانت من التمائم الشركية فهو متفق على منعها، وإن كانت من القرآن أو الأدعية، أو التعاويذ الشرعية، ففيها نوع خلاف، والأصح منعها؛ لعموم الأدلة، ولسد الذرائع، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: يقول النبي-

---

(١)دليل القاعدة الآية المذكورة أعلاه .

(٢)درء تعارض العقل والنقل(٣٢٢/٤)

(٣)فتح المجيد(١٠٩)

صلى الله عليه وسلم-:«إن الرقى والتمائم والتولة شرك»[١]. وفي حديث عقبة ابن عامر مرفوعا، يقول: «مَنْ تعلق تميمة فلا أتم الله له، ومَن تعلق ودعاً فلا ودع الله له»[٢]. وفي رواية: «مَنْ تعلق تميمة فقد أشرك»[٣].

**القاعدة الثالثة والثمانون : إن كان أثر المعلق حقيقيًا فليس بتميمة، وإن كان خياليًا فرضيّاً، فهو تميمة**[٤]

فليس كل شيء يعلقه الإنسان على جسده، أو في بيته، أو في سيارته أو دابته، أو على باب بيته، يعتبر تميمة إلا إذا اعتقد فيه أنه يجلب خيرًا أو يدفع شرًا، وكان في حقيقة الأمر لا أثر له، وإنما معلقه هو الذي فرض هذا الأثر من عند نفسه، كمَنْ يعلق خيطًا لاتقاء الحمى، أو يعلق تعويذة لدفع العين أو السحر أو أذى الجن ونحو ذلك مما يعلق ويطلب منه أثر خيالي وهمي.

وأما لبس النظارة فليس بتميمة لأن أثرها حقيقي، وقلادة المرأة ليست بتميمة لأن أثرها حقيقي، وهو التجمل وهكذا .

**القاعدة الرابعة الثمانون : واضع البركة هو الله وحده لا شريك**

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في تعليق التمائم (٩/٤) برقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب تعليق التمائم (١١٦٦/٢) برقم (٣٥٣٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسند الشاميين، من حديث عقبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم (٦٢٣/٢٨) برقم (١٧٤٠٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسند الشاميين، من حديث عقبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم (٦٣٧/٢٨) برقم (١٧٤٢٢).

(٤) من تقريرات المؤلف وتتبعه لكلام أهل العلم في هذا الباب وقد دل عليها الشرع والحس .

**له**[1]

فوضع البركة في الزمان أو المكان أو الذات من خصائص الله-عزّ وجلّ- فلا يستطيع المخلوقون عن بكرة أبيهم أن يضعوا شيئًا من البركة، فخالق البركة في الذوات، والأعيان، والأزمان إنما هو الله، وهو المخصوص بوصف التبارك، فلا يجوز إطلاق وصف التبارك على غيره من المخلوقات، فالله هو الذي يبارك، والعبد هو المبارَك.

**القاعدة الخامسة والثمانون : لا يجوز التبرك بالشيء إلا بدليل**[2].

فالأصل في التبرك بالأعيان التوقيف على النص، والأصل في التبرك بالأمكنة التوقيف على النص، والأصل في التبرك بالأزمنة التوقيف على النص؛ لأن وجود البركة أمر غيبي، وأمور الغيب توقيفية على النصوص، فلا قياس، ولا رأي ولا اجتهاد في باب البركة.

**القاعدة السادسة والثمانون : البركة الذاتية منتقلة، والبركة المعنوية لازمة**[3]

ونعني بالبركة الذاتية أي تلك البركة التي تنتقل إلى كل شيء مسها، كبركة النبي-صلى الله عليه وسلم- فقد كان الصحابة يتبركون بوضوئه، وثيابه وعرقه، ونخامته، وشعره، والتبرك بذات النبي-صلى الله عليه وسلم- يجوز في حياته، وبعد مماته إذا تيقنّا أن الأثر من ضِمن آثاره، وأما غيره من بركات الأولياء كبركة أبي بكر، وبركة عمر، والمهاجرين، والأنصار، والتابعين،

---

(١) عين القاعدة ما رواه البخاري(٥٦٣٩) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوْعًا (البَرَكَة مِنَ اللهِ)

(٢)الاعتصام للإمام الشاطبي (١٠/٢)،(٤٨٣/١)

(٣)بدائع الفوائد لابن القيم (٤٢٠/٢)

والأئمة، والدعاة، والعباد والزهاد وأهل التقى والورع؛ فبركتهم معنوية لازمة لا تتجاوز أجسادهم.

ولذلك لم يكن الصحابة يتصرفون مع بركة أبي بكر كما كانوا يتصرفون مع بركة النبي-صلى الله عليه وسلم- .

وكذلك كل زمان ثبتت بركته فهي بركة معنوية ،وكذلك كل مكان ثبتت بركته فهي معنوية، فبركة رمضان معنوية، وبركة العشر الأول من ذي الحجة معنوية ، وبركة عاشوراء معنوية، وبركة يوم عرفة معنوية، وهذا بركة كل زمان ، وبركة المسجد الحرام معنوية، وبركة المسجد الأقصى معنوية، وبركة مسجد المدينة معنوية لازمة لا تفارق مكانها، وهذا في كل مكان ثبتت فيه البركة والله أعلم .

**القاعدة السابعة والثمانون : دعاء الصفة كفر إجماعاً[1].**

فإن الصفة لا تدعى، وإنما يدعى بها، فمَنْ دعا صفة من صفات الله فقال :يا رحمة الله أغيثيني، يا وجه الله ارزقني، يا قدرة الله انصريني، فقد كفر، حكى هذه القاعدة أبو العباس ابن تيمية في كتابه العظيم (الاستغاثة).

**القاعدة الثامنة والثمانون : كل ما كان وسيلة للشرك فالواجب سده[2].**

**وذلك حماية لجناب التوحيد** قال الإمام محمد بن عبد الوهاب- رحمه الله- باب حماية جناب التوحيد، وسد كل طريق يوصل إليه .

---

(١) تلخيص الاستغاثة(الرد على البكري لابن تيمية)(١٨١/١)حيث قال شيخ الإسلام:" وأمّا دعاءُ صفاتِه وكلماتِه فكفرٌ باتّفاقِ المسلمين"

(٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٤٣٩/٢)

وعليه : فيحرم بناء المساجد على القبور، أو إدخال القبور في المسجد المبني حماية لجناب التوحيد وسدًا لذرائع الشرك.

ويحرم رفع القبر فوق الشبر أو البناء عليه حماية للتوحيد، وسدًا لذرائع الشرك.

ويحرم تجصيص القبور والكتابة عليها حماية لجناب التوحيد وسدًا لذرائع الشرك.

ويحرم الذبح لله عند قبر الولي، حماية للتوحيد وسدًا لذرائع الشرك، ويحرم دعاء الله عند قبر الولي سدًا لذرائع الشرك، ويحرم الإقسام على الله بأحد مخلوقاته سدًا لذرائع الشرك.

ويحرم قرن الخالق بالمخلوق في أمور المشيئة بواو العطف، كقولك: (ما شاء الله وشئت) سدًا للشرك الأكبر، وحماية لجناب التوحيد، وهكذا كل وسائل الشرك.

**القاعدة التاسعة والثمانون : الأصل في الأعياد التوقيف على الأدلة[1].**

والأعياد لها علاقة بتوحيد الألوهية لأنه يذبح فيها، ويفعل شيء من التعبدات فيها، فلا يجوز لك أن تعتقد عيدًا في يوم من الأيام إلا وعلى ذلك دليل من الشرع، ففي سنن أبي داوود بإسنادٍ صحيح من حديث أنس- رضي الله عنه- قال: قدم النبي-صلى الله عليه وسلم- المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما، وقال: «**إن الله قد أبدلكم بهما خيرًا منهما: يوم الأضحى، ويوم الفطر**»[2]. وبناء

(١) اقتضاء الصراط المستقيم(١/٤٩٦-٤٨٧)

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، تفريع أبواب الجمعة، باب صلاة العيدين، (١/٢٩٥) برقم (١١٣٤).

على ذلك فأعياد الميلاد بدعة ومنكر، والأعياد الوطنية بدعة ومنكر، وأعياد رأس السنة بدعة ومنكر، وعيد الاحتفال بذكرى الزواج بدعة ومنكر، وما يسمى بعيد الحب بدعة ومنكر، وهذه قاعدة تعرف بها العيد المشروع من العيد الممنوع.

**القاعدة التسعون : مَنْ خصص زمانًا بشيءٍ يرجع إلى أمر حدث فيه، فقد اتخذ هذا الزمان عيدًا**(١).

كالذين يخصصون يوم مولدهم باحتفال، فإنهم يحتفلون لأمر حصل في هذا اليوم وهو ولادتهم، والذين يحتفلون في مولد النبي-صلى الله عليه وسلم- فاحتفالهم يعتبر عيدًا؛ لأنهم خصصوا هذا الزمان لأمر حدث في مثل هذا اليوم.

والذين يحتفلون بذكرى زواجهم فإنهم يخصصون هذا الاحتفال لهذا اليوم لأمر حصل في هذا اليوم، وكتخصيص الأنصار قبل مجيء الإسلام الأيام التي حصل لهم الانتصار فيها بأعياد يلعبون فيها، فنهاهم النبي-صلى الله عليه وسلم- عن هذا الاحتفال؛ لأنهم يخصصون زماناً لأمر حصل في هذا اليوم، وبناءًا على ذلك فمَنْ خصص زمانًا بشيءٍ لا لأمر حصل في مثل هذا اليوم، كأسبوع الشجرة، وأسبوع المرور، واليوم العالمي للغة، واليوم العالمي للمعلم؛ فهذا التخصيص في هذه الأيام ليس لأمر حصل في هذا اليوم، وإنما هو من باب التنظيم والترتيب، فلا حرج ولا بأس به، وإن ترك سدًا للذريعة فلا بأس وهو حسن، ولكن إن فعل فلا نرى فيه حرجًا.

**القاعدة الواحدة والتسعون : الأصل فيما يفعل في المقابر التوقيف على الأدلة**(٢)

---

(١) الاعتصام للإمام الشاطبي (١/٤٨٧-٤٨٦)

(٢)إعلام الموقعين(٣/١١٢)

وهذا من أعظم الأبواب التي إذا أحكمنا سدها سقطت صور من الشرك كثيرة، فإن أول مبدأ الشرك ومنطلقة إنما كان من المقابر وسوء التعامل مع القبور، فلابد من سد هذا الباب، فلا يجوز أن نفعل في مقابر المسلمين إلا ما دلّ الدليل على جوازه.

فالبناء في المقابر على القبور محرم، والكتابة على القبور محرمة، والصدقة في المقابر اعتقادا لفضيلتها محرمة، ونصب السرادق للعزاء في المقابر محرمة، والعكوف على القبور الليالي ذوات العدد محرم، وكتابة تاريخ وفاة الميت محرم، وتشجيرها محرم، وإسراجها محرم، فإذا أحكمنا هذا الباب وجعلناه على التوقيف، فإننا سوف نسد صورًا من الشرك كثيرة، كما قال الناظم:

فإذا سددنا ذلك الباب الذي...جاءت لنا منه قبائح بدعة

فستنتهي صور من الشرك الذي...عمت به البلواء في المعمورة.

**القاعدة الثانية والتسعون : الأصل في التوسل التوقيف على الأدلة**(١)

لأن التوسل مبناه على ما يحبه الله من الوسائل، ومحبة الله غيب، وأمور الغيب توقيفية على النص، فلا يجوز لك أن تتوسل لله إلا بوسيلة دلّ عليها الدليل كالتوسل إلى الله بأسمائه، وبصفاته، وبذكر الحال، وبدعاء الرجل الحي الحاضر القادر، وبالعمل الصالح، وأما ما عداها فلا يجوز أن يتوسل إلى الله- عزّ وجلّ- به؛ لعدم وجود الدليل الدال على الجواز و-الباب توقيفي، فالتوسل إلى الله بذات أحد من الخلق بدعة، والتوسل إلى الله بجاه أحد من الخلق بدعة؛ لعدم وجود الدليل.

**القاعدة الثالثة والتسعون : كلما كان العبد أعظم تحقيقًا للتوحيد،**

(١)مجموع الفتاوى(١/٣٢٦)

**كلما كان أعظم حفظاً وحراسة عند الله وملائكته[١]**

فالله يحفظ أهل التوحيد، وحفظ الله لأهل التوحيد يتفاوت بتفاوت التوحيد والإيمان؛ ولذلك كان أعظم المخلوقين حفظًا هم الأنبياء؛ لكمال توحيدهم، ثم يأتي المؤمنون على مراتب، وكذلك الملائكة تحفظ أهل التوحيد بأمر الله، وأسعدنا بكثرة حفظ الملائكة، هو أسعدنا تحقيقًا للتوحيد، وهذه من قواعد أبي العباس ابن تيمية -رحمه الله-.

**القاعدة الرابعة والتسعون : الأصل في الشفاعة التوقيف على الأدلة[٢]**

فلا يجوز لك أن تعتقد ثبوت شفاعة يوم القيامة إلا وعلى ذلك الاعتقاد دليل من الشرع، فما أثبته الشارع من الشفاعات نعتقده ونؤمن به، وندين الله-عزّ وجلّ- به، وما لم يثبته الشارع من الشفاعات فلا يجوز اعتقاد قيامه يوم القيامة، فالشفاعة التي يظنها المشركون في أصنامهم منتفية لنفي الأدلة لها ، وأما الشفاعة العظمى وهي الشفاعة في اهل الموقف للفصل بينهم في القضاء ، والشفاعة في عمه أبي طالب شفاعة التخفيف لا الإخراج ، والشفاعة في أهل الجنة ليدخلوا الجنة ، والشفاعة في أهل الكبائر لئلا يدخلوا النار أو ليخرجوا بعد الدخول ، والشفاعة في أهل الأعراف ، والشفاعة في رفعة الدرجات ، فهذه الشفاعات المذكورة كلها من الشفاعات التي يجب أن نؤمن بها لثبوت الدليل بها ، فصار مبدأ ما نؤمن به من الشفاعات توقيفي على الأدلة ، فالباب غيب ، والمتقرر أن أمور الغيب توقيفية على النصوص ، والله أعلم .

---

(١)النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية(٢٩٢/١)

(٢)درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام (١٤٨/٥)،قاعدة جليلة(٢٦٧/١)،

**القاعدة الخامسة والتسعون : لا شفاعة في غير أهل التوحيد**[١]

لقول الله-عزّ وجلّ- عن أهل الشرك:{فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ}[المدثر:٤٨]، وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «**أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة مَنْ قال: لا إله إلا الله، خالصًا من قِبل نفسه**»[٢].

**القاعدة السادسة والتسعون : لا شفاعة في كافر إلا بدليل**[٣]

لقول الله-عزّ وجلّ-:{فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ}[المدثر:٤٨]، ولم تدل الأدلة بانتفاع كافر بالشفاعة أبدًا إلا في واحد من الكفرة، وهو أبو طالب، فيشفع فيه رسول الله-صلى الله عليه وسلم- وتكون شفاعته فيه شفاعة تخفيف لا إخراج؛ لقول النبي-صلى الله عليه وسلم-: لمّا قيل له هل نفعت أبا طالب بشيء؟ كما في حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، فقال: «**نعم هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»[٤]. وأما بقية الكفار فلا يشفع فيهم أبدًا.

**القاعدة السابعة والتسعون : لا شفاعة يوم القيامة إلا بالإذن،**

---

(١)مجموع الفتاوى(١٤/٤١٢)،الحسنة والسيئة لشيخ الإسلام ابن تيمية(١/١٥٢)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (٨/١١٧) برقم (٦٥٧٠).

(٣)مجموع الفتاوى(١/١٤٤-١١٧)،قاعدة جليلة(١/٣)

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب (٥/٥٢) برقم (٣٨٨٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبى -صلى الله عليه وسلم- لأبى طالب والتخفيف عنه بسببه (١/١٣٤) برقم (٥٣١).

**والرضا**(١)

لقول الله-تبارك وتعالى-: {وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى}[النجم:٢٦]، وقول الله-عزّ وجلّ-: {مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ}[البقرة:٢٥٥]، وقول الله-عزّ وجلّ-: {وَلا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى}[الأنبياء:٢٨]، وهذا بإجماع أهل السنة، والجماعة.

**القاعدة الثامنة والتسعون : التوحيد أعظم الحسنات في ميزان العبد**(٢)

فأعظم ما يوضع في ميزان العبد يوم القيامة التوحيد والإيمان؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي-صلى الله عليه وسلم قال: «**قال موسى عليه السلام: يا رب علمني شيئا أذكرك به وأدعوك به، قال: يا موسى قل: لا إله إلا الله، قال: يا رب كل عبادك، يقول هذا، قال: قل: لا إله إلا الله، قال: لا إله إلا أنت يا رب، إنما أريد شيئا تخصني به، قال: يا موسى لو كان السماوات السبع، وعامرهن غيري، والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة مالت بهن لا إله إلا الله**»(٣). وفي حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي-صلى الله عليه وسلم قال: « **يصاح برجل من أمتي يوم القيامة على رؤوس الخلائق، فينشر له تسعة وتسعون سجلا، كل سجل مد البصر، ثم يقول الله عز وجل: هل تنكر من هذا شيئا؟ فيقول: لا، يا رب، فيقول: أظلمتك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا، ثم يقول: ألك عذر، ألك حسنة؟ فيهاب الرجل، فيقول: لا، فيقول: بلى، إن**

---

(١)اقتضاء الصراط المستقيم(١/٤٤٤)

(٢)تلخيص كتابة الاستغاثة (الرد على البكري)(١/٢٩٠)،الفتاوى الكبرى(٥/٥٥١)

(٣) أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر (١/٧١٠) برقم (١٩٣٦)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

**لك عندنا حسنات، وإنه لا ظلم عليك اليوم، فتخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، قال: فيقول: يا رب ما هذه البطاقة، مع هذه السجلات؟ فيقول: إنك لا تظلم، فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، قال محمد بن يحيى: " البطاقة: الرقعة، وأهل مصر يقولون للرقعة: بطاقة»**[1].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، يقول النبي-صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن أخيه نوح-عليه الصلاة والسلام-: إنه قال، وهو يعلم قومه، أي يعلم أهل الإيمان: «**لو أن السماوات السبع والأرضين السبع كانت حلقة، ووضعت لا إله إلا الله عليها، لفصمتها، أو قال: لقصمتها**»[2].

ولا يثقل مع اسم الله شيء أبدًا، فمَنْ كان معه حسنة التوحيد، فليبشر بخيري الدنيا والآخرة.

**القاعدة التاسعة التسعون : مَنْ حقق التوحيد التحقيق المطلق دخل الجنة بلا حساب، ولا عذاب**[3]

ولذلك يقول الله-عزّ وجلّ-:{إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}[النحل:١٢٠]، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال:«**فنظرت فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك،**

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله (٣٢١/٤) برقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة (١٤٣٧/٢) برقم (٤٣٠٠), واللفظ له.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسند المكثرين من الصحابة، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (٦٧٠/١١) برقم (٧١٠١), وقال الأرنؤوط: "إسناده صحيح".

(٣)كتاب التوحيد (ص٧٤)

**ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب**». ثم قام النبي-صلى الله عليه وسلم- ودخل منزله، فخاض الناس في أولئك، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا النبي-صلى الله عليه وسلم-، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام، وماتوا ولم يشركوا بالله شيئًا، ثم خرج النبي-صلى الله عليه وسلم- فسئل عنهم؟ فقال: «**هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكتوون وعلى الله يتوكلون**»(١). أي بسبب تحقيقهم التحقيق المطلق للتوحيد، استحقوا دخول الجنة بلا حساب ولا عذاب، ولا يكمل تحقيق التحقيق بالتوحيد إلا بالابتعاد عن ثلاثة أشياء:

الأول: أن يبتعد عن الشرك كله أكبره وأصغره، فمَنْ وقع في الشرك الأكبر أو الأصغر؛ فلم يحقق التوحيد التحقيق الكامل .

الأمر الثاني: أن يبتعد عن البدع بكل أنواعها عقدية أو عملية، مكفرة أو مفسقة، قولية أو عملية، فمَنْ وقع في شيء من البدعة فلم يحقق التوحيد التحقيق الكامل.

٣الثالث: الابتعاد عن الذنوب، وموبقات الآثام، أي كبائر الذنوب، فمَنْ وقع في شيءٍ من الكبائروأصر عليها، فإنه لا يعتبر محققًا للتوحيد التحقيق الكامل.

**القاعدة المائة : كُلّ ما كان من عبادات الكفار، أو عاداتهم المختصة بهم فيحرم التشبه بهم فيها**(٢)

وهذا مجمع عليه بين أهل العلم-رحمهم الله- فلا يجوز أن نتشبه بالكفار في صِنفين من الأشياء:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو (١٢٦/٧) برقم (٥٧٠٥).

(٢)تفسير ابن كثير (١٣٨/٨-٥٣)

**الصنف الأول:** ما كان من قبيل طقوسهم الشركية الوثنية أو تعبداتهم البدعية الخرافية.

**الصنف الثاني:** لا يجوز أن نتشبه بهم في عاداتهم التي عرفوا، واختصوا بها، وأما إذا كان أصلًا من عاداتهم ثم أخذه المسلمون، وانتشر بينهم وصارت عادة مجتمعية أممية ، ولم يكن مخالفا لشيءٍ من الأدلة فلا بأس به، كركوب السيارة، ولبس الساعة، ولبس البنطال والبدلة عند بعض الأعراف ونحو هذه الاشياء فلا بأس بها والله أعلم .

## قواعـــد

## توحيـــد الأسماء والصفات

**القاعدة الأولى : لا مجال للعقل في الغيبيات**[1].

وذلك لأن الله –عزَّ وجل- لما خلق العقل جعل له حدوداً وطاقات لا يزال تفكيره سليما ما دام داخل حدوده وطاقاته، لكن متى ما أخرجه العبد عن دائرة استقباله فإنه سوف يكون حائرًا تائهًا في بحرٍ خضم لا يهتدي سبيلا، فإن العقل ضعيف وباب الغيب واسع ، فكما أن الجوال له منطقة استقبال، فمتى ما أخرجت الجوال عن منطقة استقباله صار حديدة لا يستقبل ولا يرسل.

فكذلك العقل جعل الله -عزَّ وجل- له منطقة استقبال وهي الأمور المشاهدة في العالم الحسي، ولكن متى ما أخرجته عن هذا العالم إلى عالم آخر، فإنه سوف يأتيك بالحيرة والشبه والشكوك والخيالات والأوهام وفساد الاعتقاد. ولذلك يجب علينا أن نتفق على هذا الأصل العظيم المتفق عليه بين المسلمين وهو أن: مسائل الغيب يجب حجب العقل عن التوغل فيها، فلا حق لك أن تقحم عقلك في استكشاف شيء مما أخفاه الله -عزَّ وجل- عنك إلا في حدود ما أخبرك به الدليل فقط، فليكن عقلك تابعاً للنقل في أبواب الغيب، وإياك أن يسبق عقلك النقل فتضل وتتوه.

ولذلك فإن من خالف في هذا الباب بل في جميع أبواب الشريعة إنما لأنهم قدموا عقولهم العاجزة الضعيفة على النقل، فباب الغيب إياك أن تتعرض له بعقلك؛ ولذلك كم من العوالم الغيبية والمسائل الغيبية التي أنكرها كثير من الطوائف والفرق بسبب أن عقولهم لم تستطع استكشافها، فهؤلاء الفلاسفة المسمون بالفلاسفة المشائين هؤلاء ينكرون عالم الملائكة، لأن عقولهم لم تهتد لهذا العالم، وسبب إنكارهم أنهم أقحموا عقولهم في باب الغيب، وكثيرٌ من الطوائف أيضا تنكر وجود الجن وعالم الشياطين؛ لأنها لا تستطيع عقولهم أن تدرك حقيقة هذا العالم؛ فالفلاسفة يقولون: إنه لا حقيقة لعالم للملائكة، وإنما

---

(١) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم ( ٢/٢٢٤) وتهافت التهافت لابن رشد ( ٢/٥٤٧) والصارم المسلول لابن تيمية ( ٢/٤٥٩) وشرح الطحاوية لابن أبي العز ( ١/٢٣١) وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير ( ٣١)

هي عبارة عن قوى الخير في الإنسان ، ولا حقيقة لعالم الجن والشياطين، وإنما هو قوى الشر في الإنسان، وذلك لأنهم أقحموا عقولهم في باب الغيب، وكذلك عذاب القبر أنكره كثير من الطوائف، فقالوا إننا نفتح قبر الكافر لا نرى عذابا، ونفتح قبر المؤمن لا نرى نعيمًا، فنقول لهم ألا يكفيك خبر الله -عز وجل-؟ فلا تقحم عقلك في باب الغيبيات.

والأسماء والصفات أنكروا كثيراً منها بسبب أنهم توغلوا بعقولهم الضعيفة العاجزة في باب الغيب، فمثلًا صفة الاستواء على العرش أنكرها كثيرٌ من الطوائف، بل كل الطوائف البدعية أنكرتها، فلم تثبتها إلا طائفة واحدة وهم أهل السنة والجماعة.

وسبب الإنكار أنهم أقحموا عقولهم في التوغل في كيفية الاستواء على العرش فقالوا: إذا استوى الله على العرش فيلزم منه أن يكون محتاجًا إلى العرش، ويلزم منه أننا لو أبعدنا العرش عن الرب لخرّ كما ذكروا ذلك في كتبهم، فيلزم من ذلك أن الاستواء لا حقيقة له، وإنما المقصود به الاستيلاء، والذي جعلهم ينكرون ويحرفون الصفات ويجحدونها أنهم طلبوا كيفيتها بعقولهم، وكيفيتها أمر غيبي.

إذًا لا بد أن نتفق على هذا الأصل: لا مجال للعقل في الغيبيات، لا تسأل كيف صفات الله؟ كيف وجه الله؟ كيف عين الله؟ كيف استواء الله؟ كيف علو الله؟ كيف عذاب القبر؟ كيف الجنة؟ كيف نعيمها؟ كيف النار؟ كيف عذابها؟ كيف جحيمها؟ فما المسئول عنها بأعلم من السائل، فلا ندري إنما هي غيبيات أخفى الله– عزَّ وجل - عنا أصولها وأخبرنا بأسمائها، فنثبت ما أثبت الله- عز وجل - من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونحجب عقولنا عن التوغل في الغيبيات، وإنَّ من عمل بهذه القاعدة فسيأمن على عقيدته في صدره، وسوف تكون له حزام أمانٍ من الزيغ والضلال .

ولذلك أغلب أهل البدع إنما ضلوا في باب الأسماء والصفات لهذه العلة، وهي أنهم أرادوا بعقولهم العاجزة الضعيفة أن يستنبطوا ما خفي وغاب عنهم،فلا مدخل للعقل في باب الغيبيات .

فإن قلت: هل هذه القاعدة على إطلاقها؟ فإننا نرى أهل العلم يقولون: إن وجود الله دل عليه النقل والعقل والحس والفطرة ، فأدخلوا العقل في وجود الله ووجوده غيبي فكيف تقول أنت لا مدخل للعقل في الغيبيات؟ وكذلك هم يقولون: إن إثبات يوم القيامة، وإثبات البعث والنشور يوم القيامة ثابت بالنقل والعقل، فالعقل يستطيع إثبات البعث، فكيف العلماء من أهل السنة والجماعة يدخلون العقل في مسائل الغيب وأنت تقول لا مدخل للعقل في الغيبيات؟

الجواب: اعلم رحمك الله قاعدةً مهمة أن العقل في باب الغيب تبعي لا استقلالي، فالمقصود بالقاعدة التي أقررها إنما في نفي إدخال العقل ابتداءً في مسألة غيبية، بمعنى أن نجعله دليلا استقلاليًا لم يسبق بإثبات النص، وأما أن يكون الاستدلال بالعقل أمراً تبعيًا فيما أثبته النص، فهذا من باب تكثير الاستدلال، ولا ينكره أهل السنة والجماعة أبدا، فأصل إثبات وجود الله النقل، والعقل له مدخل في ذلك، وأصل إثبات عذاب القبر النقل والعقل له مدخل في ذلك، وأصل إثبات البعث النقل والعقل له مدخل في ذلك، وأصل إثبات صفة العلم النقل والعقل له مدخل في ذلك، إذًا مدخل العقل عند أهل السنة والجماعة ليس مدخلا ابتدائيًا استقلاليًا أصليًا وإنما هو تبعي ثانوي، فأهل السنة إذا سمعتهم في مسائل غيبية يقولون: دليلها العقل، فاعلم أنهم يريدون به العقل التبعي لا العقل الاستقلالي الابتدائي.

**القاعدة الثانية : كل فهم في باب الأسماء والصفات على خلاف فهم السلف الصالح فهو فباطل[1].**

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ( ٢٤٣/١٣) و ( ٣٦١/١٣) و ( ٣٨٠/١٣) والموافقات للشاطبي ( ٢٨٢/٣- ٢٨٨) ومختصر الصواعق للموصلي ( ٣٥٣ ) والصارم المنكي في الرد على السبكي ( ٤٢٧)

وهذه قاعدة متفق عليها بين أهل العلم-رحمهم الله تعالى- وأقصد بأهل العلم أي أهل السنة والجماعة، وذلك لأن **عقيدتنا مبنية على ثلاثة أركان:**

**الركن الأول:** ألا نأخذها إلا من الكتاب والسنة.

**الركن الثاني**: ألا نفهم أدلة الكتاب والسنة العقدية إلا على فهم السلف الصالح، فلا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، ولا نقدم عقولنا على النقول ولا على فهم السلف؛ فالمتقرر عند أهل السنة والجماعة أن الفهم في أدلة العقيدة توقيفي لا يجوز الاجتهاد فيه.

مثال ذلك : في قول الله –عز وجل-:(وَجَاءَ رَبُّكَ)[الفجر:٢٢]، لا يجوز لك أن تجتهد بفهمك؛ لأن الفهم توقيفي، فقد فهم منها الصحابة أنه مجيءٌ حقيقي لائق بجلاله وعظمته؛ فلو فهمت في هذه الآية فهمًا مخالفاً لفهم السلف، فإن ما فهمته يعتبر باطلًا؛ لأن كل فهمٍ في أدلة الأسماء والصفات على خلاف فهم السلف فهو باطل.

ولا يستطيع الإنسان أن ينتفع الانتفاع الكامل بكتاب الله إلا إذا فهمه على فهم السلف الصالح، بل إنك لو فهمت آيةً على خلاف فهم السلف، فإنك وإن ذكرتها في مؤلفاتك ودروسك ألف مرة، فأنت كذاب دجال ما استدللت بالقرآن، لا يستطيع الإنسان أن ينتفع بالقرآن إلا إذا فهمه على فهم السلف الصالح، ولا يُكتب عند الله أنه مستدل بالقرآن إلا إذا فهمه على فهم السلف الصالح لأنه ليس كل من قال: قال الله يكون مصيبًا في الاستدلال.

**وهنا يجدر بنا التنبيه على أمرين وهما التفريق بين الدليلُ والتنزيل:**

فالدليل هو القرآن، والتنزيل هو: المعنى، فليس كل من أصاب الدليل أصاب التنزيل، ولذلك فالخوارج يستدلون على قتل المسلمين بالأدلة من القرآن وما أصابوا في ذلك لأنهم أخطؤوا في التنزيل، فالقرآن لم يأت لمجرد دليل، وإنما جاء لدلالة وتنزيل، فمن أصاب في الدلالة وأخطأ في التنزيل فما أخذ بالقرآن، ولا يوصف الإنسان بأنه عاملٌ بالقرآن إلا إذا أخذه دلالةً وتنزيلًا.

فإذا قلت:(وَجَاءَ رَبُّكَ)[الفجر:٢٢]، المجيء هنا معناه إرادة الثواب، فنقول: ما أخذت بالقرآن، وما آمنت حقيقةً بهذه الآية، لأنك وإن أصبت في الدليل لكنك أخطأت في الاستدلال والتنزيل؛ **فمن أراد أن يأخذ بالقرآن حقيقةً فالواجب عليه أمران: أن يستدل بألفاظه وأن يصيب في تنزيلاته.**

وكذلك من الأمثلة :في قول الله-عزَّ وجل-:(الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)[طه:٥]، لا اجتهاد في فهمها، لأن فهمها توقيفي.

ونصيحتي إليك يا طالب الحق :إياك أن تبتغي غير سبيل المؤمنين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فيوليك الله ما توليت ويصليك جهنم وساءت مصيرا، فإياك ثم إياك أن تتبع غير سبيل المؤمنين في فهمهم، فهم أكمل الأمة فهومًا وأعمقها علمًا.

ولنحذر أشد الحذر من تلكم الدعوات الفاجرة التي تريد من الأمة أن تبعدها عن فهم الصحابة، ويقولون: لماذا تلزموننا بفهوم أناس قد ماتوا، دعوا الناس يفهمون القرآن على مقتضى ومعطيات القرن العشرين ولماذا تلزموننا بفهم المهاجرين والأنصار، وهم ما كانت عندهم مخترعات ولا مكتشفات ولا شيء، فلماذا تقيدون العقول المتفتحة في هذا القرن بعقول ذلك الزمان؟

**والجواب عن ذلك**: فإن هذه دعوة إبليسية وزخرفة شيطانية، يراد منها الوصول بالاستدلال الباطل إلى الكتاب والسنة؛ لأن فهم السلف صار سياجًا حاميًا للقرآن والسنة من دخول أهل البدع، فهم يريدون الدخول لكن ثمة سياج يحمي القرآن والسنة وهو فهم السلف، فهم يريدون كسر هذا السياج؛ لأنهم متى ما كسروا هذا السياج وقبلت الأمة هذه الأطروحة الملعونة الشيطانية، فإن كل مبتدع بل كل مشرك يستطيع أن يستدل على كفره وشركه بالقرآن؛ لأن القرآن حمال وجوه، وأضرب لكم مثالين:

المثال الأول: إن من الصوفية من يستدل على جواز الاستغاثة برسول الله صلى الله عليه وسلم ودعائه من دون الله عند قبره بالقرآن وهذه شرك أكبر، ولكنه يستدل على شركه بالقرآن، بقول الله-عزَّ وجل-: (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ)[النساء:٦٤]، فهنا نرد

عليه لا شأن بالإسناد، فالإسناد متواتر وهو كلام الله تعالى ، فلن تستطيع أن ترد عليه إلا بهذا السياج، وهو أن تقول له : إنك فهمت من هذا المجيء المذكور في الآية أنه المجيء في الحياة وبعد الممات، وهذا مخالف لفهم السلف، والقاعدة تقول كل فهمٍ خالف فهم السلف في أدلة الاعتقاد فإنه باطل.

المثال الثاني : المعتزلة يستدلوا بدعة القول بخلق القرآن وهي بدعة كفرية بقول الله -عزَّ وجل-:(مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا استمعوه وَهُمْ يَلْعَبُونَ)[الأنبياء:٢]، والمقصود بالذكر هنا بإجماع المفسرين، أي: القرآن، لكن ما المقصود بمحدث عند المعتزلة مخلوق، فقالوا: يا أهل السنة، آية محكمة في كتاب الله -عز وجل- تدل على صحة عقيدتنا من أن القرآن مخلوق كيف تجيبون علينا ؟

نقول لهم : إن فهمكم لقول الله –عزَّ وجل-: محدث، فهم على خلاف ما أجمع عليه صحابة النبي –صلى الله عليه وسلم- والسلف الصالح والأئمة، وهو أن الأئمة مجمعون على أن (محدث) هنا أي جديد وليس بمعنى مخلوق، أي ما يأتيهم من ذكر من ربهم جديد؛ لأن القرآن كان يتنزل على النبي –صلى الله عليه وسلم- منجمًا على حسب الحوادث في ثلاث وعشرين سنة، فكلما جاءهم قرآن جديد قابلوه بالإعراض والكفر وعدم الاتباع والانقياد، ففهم المعتزلة من هذه الآية بأن القرآن مخلوق، وهذا على خلاف فهم السلف.

والقاعدة تقول: **كل فهم عارض فهم السلف في أدلة الاعتقاد فإنه باطل**.

فهذا باب عظيم في فهم الأسماء والصفات بل وفي غيره من الأبواب.

المثال الثالث : الفلاسفة يستدلون على إنكار باب الأسماء والصفات كله بآية من القرآن يقولون الله لا اسم له ولا صفة له مطلقًا والدليل من القرآن، فالقرآن فيه آية تنفي صفات الله وأسمائه وهي قول الله تعالى :(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)[الإخلاص:١]،فقالوا قوله " قل هو الله أحد تدل على إنكار الصفات والأسماء، على أنه لا يجوز أن يسمى الله -عزَّ وجل- لا باسم ولا بصفة، لأن مقتضى أحديته ألا يشاركه في القدم مشارك ،فأخص خصائص الله–عزَّ وجل- عند أهل البدع والمعتزلة هي وصفه بالقدم؛ ولأن الصفات عندهم مغايرة

للذات، قالوا: إذاً لابد من توحيد الله بصفة القدم، فلا يشارك قدم ذاته شيء آخر، ولو أننا جعلنا وجهه قديماً لشارك الذات قديم آخر، لو جعلنا من صفاته مثلا العلم، والسمع، والبصر فهذه صفات تشارك الذات في القدم فعندهم أن هذا لا يجوز، لأنه مشاركة الذات في قدمها لأنه أحد، فاستدلوا بهذه الآية على إنكار أسماء الله -عز وجل- وصفاته. .

ونرد عليهم بقولنا : إن فهمكم هذا على خلاف فهم السلف، وكل فهم عارض فهم السلف في مسائل العقيدة والعمل؛ فإنه باطل.

وللعبد الضعيف كتيب صغير اسمه: (**رسالة تذكير الخلف بوجوب اتباع فهم السلف في أدلة الكتاب والسنة**)؛ وذلك لأننا لا بد معاشر العلماء وطلبة العلم لا بد أن نقف صفا واحدا وقوة واحدة على المحافظة على هذا السياج، وأقصد بالسياج هو فهم السلف، لأننا متى حافظنا عليه وأبقيناه سليما ودافعنا عنه بكل ما أوتيناه من قوة علمية، فإننا سوف نحفظ الكتاب والسنة ونشارك في حفظهما؛ لأننا متى ما كسرنا السياج، فالمشرك يدخل، والمعتزلي يدخل، والأشعري يدخل، والكل يغرف من القرآن لأن القرآن فيه العام وفيه المجمل وفيه المطلق، فلا بد أن يفهم القرآن في أدلة الاعتقاد على فهم السلف الصالح.

**القاعدة الثالثة : لا يقاس الغائب على الشاهد في باب الغيبيات**[1].

وهذه من أخص خصائص قواعد أهل السنة والجماعة-رحمهم الله تعالى- في الغيبيات كلها، لاسيما في باب الأسماء والصفات، فذاته سبحانه غيبية، وأسماؤه غيبية، وكيفيات صفاته غيبية، ولا يجوز لك أن تدخل الله -عز وجل- مع خلقه في قياس أبدًا، فلا يجوز أن تقيس ما غاب عنك وهي أسماء الله -عز وجل- وكيفيات صفاته على ما هو مشاهد لك.

---

(١) عقيدة الصابوني ( ٤٣) والاعتقاد لابن أبي يعلى ( ٣١ ) والكلام على الصفات للخطيب ( ٢٠ وما بعدها ) وبيان تلبيس الجهمية ( ٣٠٣/١) و ( ٥٣٦/٢ ) ودرء تعارض العقل والنقل ( ٢٥٣/٣)

فإن القياس في باب الغيبيات مرفوض عند أهل السنة والجماعة، فكما أنه لا عقل في الغيبيات فأيضًا لا قياس في الغيبيات؛ وذلك لأن أهل التمثيل قالوا: إننا لا نعقل من مسمى الوجه المضاف إلى الله إلا ما نعقله من المخلوق، فقاسوا الوجه الغائب على الوجه الشاهد، فقالوا: إذًا وجه الله كوجه المخلوق، فعلتهم القياس في الغيبيات، وقالوا: نحن لا نعلم استواء إلا بهذه الصورة المشاهدة، فإذًا فالاستواء الذي أخبرنا عنه الله وجعله غيبيا لا بد أن نحمل كيفيته على الاستواء المشاهد بالصورة، فقالوا: إذًا استواؤه كاستوائنا، وكذلك(وَلِتُصْنَعَ على عَيْنِي)]طه:٣٩] قالوا: عين الله غائبة لكن نستطيع أن نستنبط صفات الشيء الغائب وهي العين برؤية العين المشاهدة فنلحق العين الغائبة في كيفيتها بالعين المشاهدة.

فقاسوا الغائب على الشاهد، فوقعوا في التمثيل، وهذه واحدة من عللهم، وستأتي العلة الأخرى في القاعدة التي بعدها إن شاء الله.

وكذلك في: يد الله-عزَّ وجل- هم يسلمون ويستسلمون أنها معنى غائب؛ لكن هذا المعنى الغائب لا تتوقف عقولهم على الإيمان به فقط، فقالوا: لا بد أن نقيس صفات هذا الغائب على صفة الشيء المشاهد ف(يد المخلوق)، بما أن الله خاطبنا باليد فاليد الغائبة مثل اليد المشاهدة؛ فقرر أهل السنة والجماعة أن يقرروا هذه القاعدة العظيمة وهي : أنه لا يجوز قياس الغائب على الشاهد في باب الغيبيات.

**القاعدة الرابعة : الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات[1].**

وهذه القاعدة توضح السابقة ، ومعناها أن ليس كل شيئين اتفقا في اسمهما، فلابد لزاما أن يتفقا في صفاتهما، فكم من شيئين اتفقا في اسمهما في عالم المشاهدة، واختلفا في كيفيتهما وصفاتهما.

---

(١) التدمرية لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ( ٢١- ٣١) وفيه التفريع الكثير على هذه القاعدة . و بدائع الفوائد ( ١/١٦٥- ١٦٦) ومختصر الصواعق ( ٢/٣٧ )

فإننا نرى أن الشمس مضيئة والشمعة مضيئة، فاتفقت الشمس والشمعة في أن كلا منهما يوصف بالإضاءة، لكن الإضاءة التي أضيفت إلى الشمس تختلف عن الإضاءة التي أضيفت إلى الشمعة، فمع الاتفاق في الأسماء لم يستلزم الاتفاق في الصفات، ولا نزال نرى أن للصقر جناحاً، وللبعوض جناحاً، ومع ذلك فإن الجناحين بين كيفيتهما البون الشاسع، وكذلك نحن نرى ان للفيل يداً، وللذباب يداً، فاتفق الفيل والذباب أن كلا منهما له يد ولكن بين كيفيتهما البون الشاسع.

ونحن نرى أن الله -عزَّ وجل- في كتابه يسمي نفسه بأسماء يسمي بها عباده، وليس المسمي كالمسمى، ويصف نفسه بصفات يصف بها عباده وليس الواصف كالموصوف، قال الله–عزَّ وجل-:(يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ)]الفتح:١٠].

فجعل له سبحانه يداً ولهم يد، وليست اليد المضافة إلى الله كاليد المضافة إلى المخلوق، وقال الله –عز وجل- عن قوم بلقيس: (قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ)]النمل:٣٣[، ومع ذلك يقول الله -عز وجل-: (مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ (٥٧) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)]الذاريات:٥٨-٥٧[، فليست القوة المضافة إلى الله كالقوة المضافة إلى المخلوق، وكذلك نحن نقول إن الإنسان لين والحديد بعد انصهاره لين، وليس اللين المضاف إلى هذا كاللين المضاف إلى هذا؛ ولذلك يقول الناظم:

توافق الأسماء لا يستلزم... توافق الصفات يا من يفهم

لنا يد وللبعوض مثلها... توافق الاسم فهل تشبهُها

وهذه القاعدة متفق عليها بين أهل السنة، وقد دل عليها النقل والعقل والحس فأما من العقل فإن المتقرر أنه إذا اختلفت الإضافات اختلفت الصفات فالوجه المضاف إلى الله يختلف عن الوه المضاف للمخلوق لاختلاف الإضافتين وهي فلا يمكن أبدا أن تتفق الصفات مع اختلاف الإضافات ، ولا يمكن للعاقل أن يخالف في هذا أبدا ، فقوله تعالى{بل يداه مبسوطتان} هي يد مضافة إلى الله تعالى ، وفي قوله تعالى{غلت أيديهم} هي يد مضاف إلى المخلوق ، فمع اختلاف الإضافات فلا بد وأن تختلف الصفات ، فهذا دليلها العقلي ، فالصفة

تختلف باختلاف من أضيفت إليه ، فإن أضيفت إلى الخالق صارت لائقة بجلاله وعظمته ، وإن أضيفت إلى المخلوق صارت مناسبة لحاله ، فإذا كان الاتفاق في الأسماء فيما بين المخلوقات نفسها لا يستلزم الاتفاق في الكيفيات، أفيكون ذلك لازمًا فيما بين الخالق الكامل من كل وجه والمخلوق الضعيف من كل وجه؟ فإذا كانت المخلوقات الضعيفة المتفقة في صفة الخلق، لا يلزم من الاتفاق في أسماء صفاتها أن تتفق في كيفيتها، فكيف يكون ذلك لازما بين الخالق الكامل من كل وجه والمخلوق الضعيف من كل وجه!؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

ولذلك عند أهل البدع قاعدة ملعونة شيطانية تقول : إن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات، ومن أجلها مثلوا صفات الله -عز وجل- بصفات خلقه. فإذا قيل لك: ما حجة أهل التمثيل في تمثيل صفات الله بصفات خلقه؟ فقل: حجتهم أمران:

١- أنهم قاسوا الغائب على الشاهد.

٢- أنهم قرروا أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات.

فلما نظر أهل السنة والجماعة إلى هذه القاعدة قالوا: إنه ينقصها حرف واحد، لو أضفنا هذا الحرف لنقلنا هذه القاعدة نقلا كليا من كونها بدعية إلى كونها سنية، ومن كونها وثنية إلى كونها رحمانية، وهو حرف (لا) فنقول لا يستلزم) ،فإياك أن تسقط منك هذه اللام، إذا سقطت من هذه القاعدة ستكون شيطانية، وإذا أُثبتت اللام فستكون رحمانية، فاتفاق الأسماء لا يستلزم اتفاق الصفات، ويوضحها أيضا القاعدة التي بعدها.

**القاعدة الخامسة : إذا اختلفت الإضافات اختلفت الصفات**[1].

(١) مجموع الفتاوى ( ٣/١٠) وقد ضرب عليها ابن تيمية رحمه الله تعالى أمثلة كثيرة جدا .

فإذا قلت: وجه الله، فقد أضفته إلى الله، وإذا قلت: وجه المخلوق، فقد أضفته إلى المخلوق، فاختلفت الإضافات فلابد أن تختلف الصفات، يا مسلم، وجه الله يأتي في ذهنك وجه المخلوق، وإذا قلت يد الله فقد اضفتها إلى الله تعالى وإذا قلت يد المخلوق فقد اضفتها للمخلوق فمع اختلاف الاضافتين فلا يمكن أن تتفق صفة اليدين ، وإذا قلت استواء الله فقد اضفته إلى الله وإذا قلت استواء المخلوق فقد اضفته للمخلوق فمع اختلاف الاضافتين فلا يمكن أن تكون صفة الاستوائين واحدة ، وإذا قلت سمع الله وبصره فقد اضفت السمع والبصر إلى الله تعالى وإذا قلت سمع المخلوق وبصره فقد أضفته إلى المخلوق فمع اختلاف الاضافتين فلا يمكن أن يكون السمع كالسمع أو البصر كالبصر وهذا طريق متفق عليه بين أهل السنة يفرقون فيه بين ما أضيف إلى الله فيكون لائقا بجلاله وعظمته ن وبين ما اضيف للمخلوق فيكون مناسبا لحاله ، فلا يمكن أن تختلف الاضافات وتتفق الصفات لا عقلا ولا حسا .

القاعدة السادسة : **الاتفاق في الاسم الكلي المطلق لا يستلزم الاتفاق بعد الإضافة والتقييد والتخصيص**[1]

وهي قاعدة توضح ما مضى، وهي طويلة في الألفاظ قليلا، لكنها مهمة عند أهل السنة والجماعة.

فهذه القاعدة مبنية على فهمك للاسم المطلق فمتى ما فهمت الاسم المطلق تفهم القاعدة، فالاسم المطلق هو الاسم الذي لم يقيد ولم يضف إلى شيء، فقولنا مثلا: (يَدُ اللَّهِ)، هذا ليس اسماً مطلقاً، لأنه اسم مضاف ، وقولنا (يد المخلوق ) ليس مطلقًا لأنه مضاف ، فإذا اردنا أن نجعل اليد في المثالين من الاسماء المطلقة فنحذف اضافتها فتكون( يد )غير مضافة لا إلى الخالق ولا إلى المخلوق ، فالاسم المطلق لا وجود له في العالم المشاهد بالعين، فلا نجد يدا إلا وهي مضافة إلى صاحبها ولا صفة إلا وهي مضافة إلى موصوفها فلا يوجد

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ( ٣/ ١١) و ( ٣/ ٦٤) و ( ٣/ ٦٧) ودرء تعارض النقل والعقل ( ١/ ١٦٧) و (٢/ ٣٠٨)

من الصفات في عالم المشاهدات إلا المضافات، وأما المطلقات فيرجع وجودها إلى شيء يفرضه الذهن.

قال ابن تيمية رحمه الله : إن الاسم المطلق يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان، فاليد المطلقة غير موجودة، فلا يوجد غير يد محمد أو يد خالد، والوجه المطلق غير موجود، والاستواء المطلق غير موجود، السمع المطلق، البصر المطلق، غير موجودين ، فليس في عالم المشاهدات من الصفات إلا المضافات.

فإذا تقرر لك هذا فما من موجودين إلا وبنيهما اشتراك في الاسم الكلي المطلق ، فيد الخالق ويد المخلوق بينهما اشتراك في مسمى اليد ، ووجود الخالق ووجود المخلوق لبينهما اشتراك في اسم الوجود ، ولكن هذا الاشتراك ينتهي بمجرد اضافة هذا الاسم إلى أحدهما ، فإذا قلنا يد الله ويد المخلوق فقد انتهى هذا الاشتراك في الاسم المطلق ، لأن الاسم انقلب من كونه مطلقا إلى مضاف فيكون لائقا لمن أضيف له ، ومجرد الاشتراك في الاسم الكلي لا يستلزم الاشتراك الاتفاق بعد الاضافة والتقييد ، فالمبتدعة من أهل التمثيل يقولون : بما أنه حصل اتفاق بين الصفتين في الاسم الكلي المطلق فإنه ينجر إلى ما بعد الاضافة والتقييد ، وهذا خطأ محض ، فإننا وإن وافقناهم في وجود الاشتراك في الاسم الملطق إلا أننا نعارض ونخالف انسحابه وانجراره بعد الاضافة والتقييد والتخصيص ، فالتمثيل الذي ينفيه اهل السنة بين صفة الخالق والمخلوق إنما هو التمثيل بعد الاضافة والتقييد والتخصيص والله اعلم .

**القاعدة السابعة : لا يستعمل في حق الله إلا القياس الأولى دون غيره من أنواع الأقيسة**(١).

لقد قسم أهل السنة الأقيسة إلى ثلاثة أقسام، فألغوا في حق الله قسمين، وأثبتوا قسمًا:

---

(١) الرد على المنطقيين ( ١٥٠) ( ١٥٤) ( ٣٥٠ ) و نقض التأسيس ( ١/ ٣٢٧ ) و شرح الأصفهانية ( ٨٦ ) ومفتاح دار السعادة ( ٢/٤٧٥ )

**القسم الأول من أنواع الأقيسة**: ما يسمى بقياس الشمول، وهو إدراج فروع تحت أصل عام، وقد أجمع العلماء من أهل السنة على حرمة استعماله في حق الله، فقياس الشمول لا يستعمل في حق الله أبدًا.

**القسم الثاني من القياس وهو قياس التمثيل** وهو: إلحاق فرع بأصل في حكم لعلة جامعة، وقد أجمع أهل السنة على حرمة استعمال قياس التمثيل في حق الله؛ لأن الله ليس كمثله شيء، فلا مماثل له، فقياس الشمول وقياس التمثيل باطلان في حق الله، فلا يجوز ان يستعمل في حق الله شيء من هذين القياسين، والعجيب أن أهل البدع إنما يستعملون في حق الله هذين القياسين الباطلين .

**وأما القياس الثالث**: وهو قياس الحق الذي يستعمل في حق الله-عزّ وجل- وهو القياس الأولى، فإن قلت: وما صيغته؟

فنقول: كل كمال في المخلوق لا نقص فيه، فالله أحق به، وكل نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن ينزه عنه؛ وذلك لأن الله هو من أعطى الكمال والمتقرر عقلا ان معطي الكمال أولى بالكمال، وكل نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن ينزه عنه، فالموت نقص في المخلوق لا كمال فيه فالله أحق أن ينزه عنه، والجهل نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن ينزه عنه، والغدر واللغوب والخيانة نقص في المخلوق لا كمال فيه، فالله أحق أن ينزه عنه، والحياة كمال في المخلوق لا نقص فيها، فالله أحق أن يوصف بها، وكذا العلم كمال في المخلوق لا نقص فيه، فالله أحق أن يوصف به، والسمع والبصر كمالان في المخلوق لا نقص فيهما، فالله أحق أن يوصف بهما.

فلا يستعمل في حق الله إلا القياس الأولى. ويجب أن نكمل بقولنا:(لا نقص فيه – وقولنا ( لا كمال فيه)؛ لأن هناك كمالا نابعا عن نقص كالولد، فمن له ولد من المخلوقات فهو أكمل مما لا ولد له ، لكن الولد ليس كمالاً مطلقاً، وإنما كمال مشوب بنقص، ولذلك فالإنسان إذا تأخر أولادهُ، وإنجاب زوجته، فإنه يذهب إلى العلاج، بل إن من عيوب المرأة العقم والرجل كذلك، فلو أن امرأة

كانت عاقرا أو زوجها عقيمًا فحينئذٍ يجوز للطرف الآخر السليم أن يطلب الفسخ.

فالولد لا يكون كمالا مطلقاً، فلا يدخل معنا في القياس الأولى؛ لأنه كمال مقرون بنقص من جهة أخرى، وكذلك النوم كمال في المخلوق؛ ، لكن النوم كمال من جهة أنه راحة، لكنه نقص من جهة أخرى، وهي احتياج جسدك للنوم لتجديد نشاطك الذهني والجسدي، فالنوم لا يدخل في قياس الاولى ، والولد لا يدخل في قياس الاولى ؛فلا يدخل في قياس الأولى إلا كل كمال لا نقص فيه ، أو كل نقص لا كمال فيه

القاعدة الثامنة : **نصوص الصفات محكمة باعتبار معانيها، متشابهة باعتبار كيفياتها**(١).

وهي التي يعبر العلماء عنها بقولهم: معلومة المعنى مجهولة الكيف.

**يقول الناظم:**

وإن تسل كيفية الصفات. ..فمالك أجابهم بالآتي

معلومة المعنى صفات ربنا.. .مجهولة الكيف وبدع من ثنى

**فصفات الله-عزَّ وجل- ننظر لها من جهتين:**

الأولى: من جهة معانيها على حسب دلالتها اللغوية المتقررة في لسان العرب، ومن جهة كيفيتها على ما هي موجودة عليه في الواقع ؛ فإذا جئنا إلى صفات الله من جهة المعنى وجدناها في أعلى الإحكام والوضوح والبيان، فالوجه لغةً معناه واضح، و اليد لغة معناها واضح، والاستواء المقيد بـ على لغة معناه

(١) مجموع الفتاوى ( ٣/٥٤ ) وهي القاعدة الخامسة من قواعد التدمرية لأبي العباس رحمه الله تعالى ، مع اختلاف في العبارة . و : درء تعارض العقل والنقل ( ١/٢٠٧) والتوحيد لابن خزيمة ( ١/٢٩٠ ) وعقيدة السلف للإمام الصابوني ( ٤٠ ) والعلو للعلي الغفار للذهبي ( ١٦٥ ) و ( ١٤١- ١٤٢ )

واضح: وهو ثبوت العلو والاستقرار، فالله–عزَّ وجل- خاطبنا في آيات الصفات بلسان عربي مبين فهو لم يخاطبنا بهذا اللسان إلا وهو يريد منا أن نحمل معاني هذه الألفاظ على ما تقرر في لساننا العربي، فلا يمكن أن يخاطبك الله–عزّ وجل- بلغة لها معنى ثم يريد منك أن تفهم غير المعنى.

وكما قال بعض أهل العلم: لو كان مذهب هؤلاء – أي النفاة - هو الحق لكان ترك الناس بدون قرآن أحسن؛ لأنه لم يزدهم نزول القرآن إلا ضلالا، إذ كيف يخاطبك الله في القرآن بشيء وهو يريد منك غير ذلك؟، فالله لما خاطبك بالوجه باللغة العربية فإنه لا يريد منك أن تفهم إلا بهذا المعنى ، وأما كيفيته فإياك أن تتكلم فيها، وبما أن المعاني معلومة فهي محكمة؛ لأن الإحكام هو العلم بالشيء وبيانه واتضاحهُ وظهوره معناه.

الجهة الثانية: الكيفيات: والكيفيات متشابهة، والتشابه هو خفاء الشيء وعدم وضوحه، فكيفيات صفات الله غير معلومة للخلق لانقطاع سبل العلم بها ، فلا نستطيع أن ندركها؛ لأن كيفية الشيء لا تعلم إلا برؤيته، وهذا ممتنع عن صفات الله؛ لأننا لم نره، وقد أجمع العلماء على أن الله لا يُرى في الدنيا، واختلفوا في النبي –صلى الله عليه وسلم-... والحق أنه لم يره.

فأما الرؤية في المنام فهي صحيحة وممكنة عند أهل السنة، لكن الرؤية المنامية تختلف عن رؤية الحقيقة.

فالكيفية لا يمكن العلم بها؛ لأن الله لم يُرى، فالطريق الأول وهو رؤية الشيء قد انتفى ،والطريق الثاني لمعرفة الكيفية رؤية نظيره ومثيله ، وهذا منتفٍ في حق صفات الله؛ لأن الله ليس كمثله شيء حتى إذا رأينا مثيله استدللنا به على صفاته.

والطريق الثالث: أن يخبرك الصادق عن كيفية صفته، والصادق هو النبي – صلى الله عليه وسلم – ومع ذلك لم يخبرنا عن كيفية صفته أبدًا، فالنبي أخبرنا أن لربنا وجهًا فقط، ولم يخبرنا عن كيفية هذا الوجه، وأخبرنا أن لربنا علواً، ولم يخبرنا عن كيفية هذا العلو، فأخبرنا عن الصفة وسكت عن كيفيتها، فصفات الله لم تُرى، وليس لها مثيل، ولم يخبرك صادق عن كيفيتها، فما

الطريق للعلم بالكيفية؟ الجواب لا طريق للعلم بها مطلقا ، فهي إذا في دائرة المتشابه الذي يجب الكف عنه، فلا نتكلم في كيفية شيء من صفات الله –عزَّ وجل-.

فبان لنا بهذا أن اهل السنة يعلمون معاني الصفات ويتكلمون فيها على حسب دلالات اللغة ويكفون عن الكلام في الكيفيات ويكلون أمرها إلى الله تعالى .

فإن قيل لك : هل أهل السنة مفوضة ؟

فقل : هم مفوضة في كفيفة الصفة لا في معناها .

**القاعدة التاسعة : الأصل في نصوص الأسماء والصفات بقاؤها على ظاهرها[1].**

والمقصود بظاهرها: أي المعنى المتبادر للذهن لمن يفهم لغة الكتاب والسنة وهو العربي، فلا يجوز لك أن تعدل عن ظاهر هذا النص إلى معنى آخر إلا إذا جاءك دليل ينقلك من الظاهر إلى المؤول، فإن جاء دليل يقتضي نقلك عن الظاهر فانتقل، وإن لم يأتك دليل فالأصل هو البقاء على الظاهر حتى يرد الناقل.

ومثال ذلك : لفظة الجنة التي دخلها أبونا آدم في قوله تعالى{ادخل انت وزوجك الجنة} فمنهم من حملها على ظاهرها، ومنهم من حملها على معنى آخر، فمنهم من قال: هي بستان في الأرض، ومنهم من قال: هي جنة الخلد التي سيدخلها المؤمنون، فنرجع في هذا الخلاف إلى قاعدة وجوب البقاء على الظاهر، وهو أن الأدلة الشرعية إذا عرّفت لفظ الجنة، فقالت: الجنة، ولم تضفها لا ابتداء ولا انتهاء فلا يراد بها إلا جنة الخلد التي سيدخلها المؤمنون يوم القيام.

---

(١) مجموع الفتاوى ( ٤٣/٣ ) وإقامة الدليل لابن تيمية ( ٤٩٩/١ ) ودقائق التفسير لابن القيم ( ٣٣٠/١ ) والتمهيد لابن عبدالبر ( ١٣٤/٦- ١٣٥ )

وعلى هذا فقوله –عزَّ وجل-:(بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ)[المائدة:٦٤]، ظاهرها إثبات اليدين لله، فيجب عليك أن تبقى على الظاهر، ولا تنتقل إلى معنى آخر إلا بقرينة، وقوله تعالى (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ)[الرحمن:٢٧]، فالظاهر أنها أثبتت الوجه لله، فيجب عليك أن تبقى على هذا الظاهر، وقوله تعالى (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)[طه:٥]، فيه إضافة الاستواء لله تعالى ، فهو على ظاهر فعليك أن تبقى على هذا الظاهر؛ ولذلك أجمع أهل السنة على أنه لا يجوز العدول عن ظاهر الأسماء والصفات إلا بوجود قرينة تدلك على هذا الانتقال، بينما قد أجمع أهل البدع على وجوب الانتقال من الظاهر ولو بلا قرينة، فرارا من التمثيل، فقاعدتنا أنه: لا يجوز لك أيها السني إذا مررت على نص من نصوص الصفات له ظاهر، أن تنتقل عن ظاهرها مهما فرض الشيطان بعض اللوازم في ذهنك، فإياك أن يحرفك عن الظاهر، فاتق الله واثبت.

**القاعدة العاشرة : الأصل في الكلام الحقيقة، ولا يجوز الانتقال عنه إلى المجاز إلا بقرينة[١].**

(١) التبصير في معالم الدين للطبري ( ١٤٠ ) والاستذكار لابن عبدالبر ( ٤٠٣/٨ ) والحجة في بيان المحجة لأبي القاسم ( ٤٤٦/١)

وهذا مجمع عليه بين أهل السنة، وشرحه كما مضى في قاعدة الظاهر، فالكلام لا يجوز أن تنتقل من حقيقته إلى مجازه إلا بدليل، فقولك في قول الله -عزَّ وجل-: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ)[المائدة:٦٤]، لا يراد بها اليدان، وإنما يراد بهما النعمة، فأنت بذلك تكون قد انتقلت من الحقيقة إلى المجاز، فلابد من دليل يدل على هذا الانتقال، وإلا فالأصل هو البقاء على الحقيقة، ومثال آخر : في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس رضي الله عنه: «**حتى يضع فيها رب العزة رجله**»(١). قالوا: ليس المقصود الرجل، وإنما المقصود الطائفة من الناس، فهم انتقلوا من الحقيقة إلى المجاز، وهذا تحريف ، ولذلك فأهل السنة يبقون على الحقائق في نصوص الأسماء والصفات، ولا ينتقلون عنها إلى مجازاتها إلا إذا ورد دليل يدلهم على هذا الانتقال.

**القاعدة الحادية عشرة : لا يتعارض نص صحيح مع عقل صريح(٢).**

وذلك لأن الذي أنزل النص هو الذي خلق العقل، وهو أعلم بما يحيل العقل عن معانيه، والنصوص عن دلالاتها، فلا يمكن أبدًا أن يأتي نص صحيح يتعارض مع عقل صريح، وإذا قلنا: عقل صريح، أي العقل السليم من الآفات الدخيلة عليه، والتي توجب اضطرابه وعدم فهمه، وإغلاق درب الفهم الصحيح عليه، فمتى ما كان الشرطان متوفرين، فكان النص صحيحًا والعقل سليمًا، فأقسم بالله ثلاثة أيمان أنه لا يمكن أن يتعارضا أبدًا.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: {وتقول هل من مزيد} [ق: ٣٠] (١٣٨/٦) برقم (٤٨٥٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، (١٥١/٨) برقم (٧٣٥٤).

(٢) مجموع الفتاوى ( ٦٦٥/٧ ) ودرء التعارض بين العقل والنقل ( ١٧٢/١ ) و ( ١٨٠/١ ) و ( ٣٩/٧ )

ولذلك فجميع من ادعى تعارضًا بين النقل والعقل إنما هو من أهل البدع، ولا تحفظ كلمة واحدة عن أهل السنة والجماعة في إثبات تعارض بين نقل وعقل أبدًا، ولما أراد الرازي أن يشغب على أهل السنة بقانونه الفاسد، انتدب له أبو العباس ابن تيمية لكسر هذا القانون في كتاب اسمه (**درء تعارض العقل والنقل**) فأثبت فيه أنه متى ما صح النص فسيتفق مع العقل، وأجاب في هذا الكتاب العظيم عن جميع ما يدعون فيه من النصوص انه مخالف للعقول ، بأجوبة محكمة جزاه الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء، وجعل قبره روضة من رياض الجنة، وعامله بكرمه وأعلى قدره ونزله في الدارين.

ونذكر هنا مثالين مما يزعمون أنه متعارض مع العقل :

**الأول**: في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه-عزّ وجل- والحديث في الصحيح قال: «**عبدي جعت فلم تطعمني، مرضت فلم تعدني**»[1]. إلى آخر الحديث. قال أهل البدع: إن هذا النقل يتعارض مع العقل كل المعارضة، والواجب نسفه وإلغاؤه وإبطاله؛ لأن العقل يفرض وجوب إثبات صفات الكمال ونفي صفات النقص، وهذا الحديث يثبت صفات النقص لله، فهو يتعارض مع العقل.

فقال أهل السنة: لا يتعارض مع العقل، بل هو متفق مع العقل كل الاتفاق، فلو كانت عقولكم سليمة ناضجة ليس فيها آفات ولا مرض، لفهمتم هذا النص؛ لكن عقولكم عقولا متلوثة بالقواعد المنطقية الفلسفية المأفونة المعارضة للمنقول، والمناقضة للمعقول، لماذا لم يدّع هذا التعارض أبو بكر وعمر والمهاجرون والأنصار مع أنه طرق هذا الحديث أسماعهم؟ لأنهم نظروا له بعقول سليمة، وبيان ذلك أنه عندنا مثال وقاعدة عربية ، فهذا الحديث واضح الدلالة لا لبس فيه ولا إشكال ، فبالله عليكم ما الذي تفهمونه من قوله تعالى (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ)، فهل يفهم أحد أن الله تعالى يستقرض حقيقة من عباده ؟ والجواب

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل عيادة المريض (١٣/٨) برقم(٦٧٢١).

: بالطبع لا ، ولكن العربي يفهم من هذا التركيب أن المعظم إنما جعل حاجة المخلوقة كحاجته من باب الحث والترغيب في رفع حاجة المحتاج ، فهو من باب الترغيب في كشف الكربة ، وليس لأن الله تعالى يحتاج إلى أن يقرضه احد ، وكذلك الحال هنا في هذا الحديث ، فقوله تعالى{جعت} ليس الجوع مضافا إلى الله تعالى حقيقة بل الجوع جوع العبد حقيقة ، ولكن الله تعالى أراد حث النفوس على رفع الجوع والحاجة عن المحتاج ن ولذلك قال في آخر الحديث " وكيف تجوع وأنت رب العالمين ؟ قال " أما علمت ان عبدي فلانا جاع ولم تطعمه أما إنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ... وكذلك فسر الظمأ والاستسقاء بظمأ العبد واستسقائه ن وكذلك فسر المرض بانه مرض العبد ، فالله تعالى لم يجع ولم يستسق ولم يمرض حقيقة ـ حاشا وكلا ـ وإن العبد حقيقة هو الذي جاع وهو الذي استسقى ومرض ، ولكن جرت عادة العرب أنهم ينزلون حاجة المريض أنها كحاجتهم من باب حث النفوس وترغيبها في إزالة الكرب وتنفيس الشدة وكشف الكرية ، فالذي تفهمه من قوله تعالى (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)، افهمه من الحديث،

المثال الثاني : عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم - قال: **«إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن»**(١).

فقال أهل البدع: ما هذا الحديث؟ فكيف تطيب قلوبكم يا أهل السنة أن تروا هذا الحديث، وأن تذكروه في دروسكم ومجالسكم لطلابكم؟ فقال اهل البدع : كيف تجدون نفس الرحمن من قبل اليمن؟ الشهيق والزفير فهذا يدل على أن الله حال في اليمن، والعقل يفرض أن الله لا يجوز حلوله في شيء من المخلوقات، إذاً هذا الحديث يتعارض مع العقل فهل نحن نقر بهذا؟

الجواب: قال أهل السنة هذا الحديث واضح ومتفق مع العقل كل الاتفاق، فعقولكم هي المريضة، لكن النص لا شك فيه، وهو أنهم فهموا أن النفس هنا

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسند المكثرين من الصحابة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، (٥٧٦/١٦) برقم (١٠٩٧٨).

من باب التنفس، وهذا خطأ، وإنما هو من باب التنفيس، فهو من باب نفّس ينفّس تنفيسا لا تنفّسا، بمعنى أنكم متى كربتم يا أهل الإسلام، فسيأتي تنفيس كربتكم من قبل اليمن.

وهذا هو ما حصل في حروب الردة مع أبي بكر، فإنه قد كثرت الردة في قبائل نجد، فالذي وقف لها الرجال من أهل اليمن، فحصلت الفرجة عن أهل الإسلام والتنفيس عنهم بأهل اليمن.

وعلى كل حال، فإنه لا يمكن أبدا أن يتعارض نص ثبتت صحته مع عقل ثبتت صراحته، فأي صفة تمر عليك في الكتاب والسنة ترى أنها تتعارض مع مقتضى من مقتضيات عقلك، اعرف أن الآفة في العقل.

ويوضح هذه القاعدة التي بعدها:

**القاعدة الثانية عشر : النقول تأتي بمحارات العقول لا بمعارضاتها**[1].

فالنقل قد يأتي أحيانا بمعنى واسع وعقلك يحار فيه لاتساعه؛ ولكن أبدا لا يأتي النص بما يتعارض مع عقلك. فنحن نقبل أن يحار العقل في النص، ولكن لا نقبل أن يتعارض العقل مع النص، ومثاله لو سمعت النبي –صلى الله عليه وسلم- يقول، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: **«ينزل ربنا إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر»**[2]، فعقلك يحار في هذا النص؛ لأن ثلث الليل دائر على الكرة الأرضية، فالله -عز وجل- ينزل في كل بقعة يكون فيها الثلث الأخير من الليل فهذا شيء عجيب، وهو دليل على أن معنى النص، ودلالاته أوسع من مدركات عقلك، فعقلك لم يعارض وإنما حار، فالنصوص

---

(١) مجوع الفتاوى ( ٣٣٩/٣ ) ودرء تعارض العقل والنقل ( ٨٣/١ ) و ( ٢٧٩/٥ ) وشرح الطحاوية ( ٣٩٩ )

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {يريدون أن يبدلوا كلام الله}[الفتح: ١٥] (١٤٣/٩) برقم (٧٤٩٤).

تأتي بمحارات العقول لا بمعارضاتها، فالكافر مثلًا يضيق عليه في قبره حتى تختلف أضلاعه، فهذا يحار فيه العقل لكن لا يتعارض مع العقل.

وقال تعالى (مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ)[لقمان:٢٩]، فعلى مختلف جثثكم وتناثرها على الكرة الأرضية، فيقول: قوموا، فيقوم الناس من قبورهم مباشرة كنفس واحدة، فهذا يحار فيه العقل، فما هذه القدرة العظيمة وما هذه القدرة الهائلة، ففرق بين الحيرة والتعارض ، فنحن نحارب نقد العقل لما أبرمه النص، وأما حيرة العقل في دلالة النص ومعنى النص، فهذا مقبول عند أهل السنة والجماعة.

**القاعدة الثالثة عشر : أسماء الله متفقة من حيث الذات، مختلفة من حيث الصفات[1].**

إن من الأسماء ما تتعدد ألفاظها ولكنها تتفق في الدلالة على شيئ واحد ، ويكون كل اسم منها يحمل في طياته صفة لهذا الموصوف غير صفة الاسم الأول ،فتكون الاسماء باعتبار دلالاتها على شيء واحد متفقة ، وباعتبار دلالاتها على صفاتها مختلفة ، ونضرب أمثلة بسيطة قبل الدخول فيما يتعلق في أسماء الله تعالى .

المثال الأول : أسماء يوم القيامة ، ومنها القارعة، الطامة، يوم التغابن، واليوم الآخر.

فكل هذه الاسماء تدل على ذات يوم واحد ، ولكن كل اسم منها يصف هذه الذات بصفة غير صفة الاسم الآخر ، فيصدق عليها قولنا أسماء يوم القيامة متفقة من حيث الذات مختلفة من حيث الصفات .

مستقل، أم كلها تدل على ذات يوم واحد؟ إذًا هي متفقة باعتبار دلالتها على ذاتٍ واحدة، لكن لو نظرت إلى صفاتها وجدت أنها مختلفة؛ لأن كل صفه اسم منها يدل على صفه اسم غير صفة الاسم الآخر.

---

(١) مجموع الفتاوى ( ٥٩/٣ ) والإيمان لابن تيمية ( ١٧٥ ) وبدائع الفوائد ( ١٦٢/١ )

مثال آخر:أسماء الأسد فقد سمتهُ العرب عدة أسماء، كالليث الهزبر، والضرغام، وغيرها،فهي أسماء وإن تعددت إلا أنها تدل على ذات الأسد ، ولكن كل اسم منها يصف هذه الذات بصفة بغير صفة الاسم الاخر ،فيصدق عليها أن أسماء الأسد متفقه باعتبار الذات، ومتباينة أومختلفة باعتبار الصفة.

وخذ مثالاً آخر: أسماء النبي -صلى الله عليه وسلم- محمد، أحمد، نبي الرحمة، نبي الملحمة، العاقب، الحاشر، فهل كل اسم منها يدل على ذات نبي مستقل، أم كلها تدل على ذاتٍ واحدة؟

الجواب : بل كله تدل على ذات واحدة ، ولكن كل اسم منها يصف هذه الذات بصفة غير صفة الاسم الآخر ، فيصدق عليها قولنا أن أسماء النمبي متفقة من حيث الذات متباينة من حيث الصفات .

فإذا فهمت هذا فاعلم أن الله تعالى له أسماء كثيرة فإذا نظرت إليها وجدتها تدل على ذات واحدة وهي ذات الله تعالى ، ولكن إذا نظرت إلى صفاتها وجدت أن كل اسم منها يصف هذه الذات بصفة غير صفة الاسم الآخر ، فهي باعتبار دلالاتها على الذات متفقة ، وباعتبار دلالاتها على الصفات مختلفة .

بمعنى أن الرحيم هو الرحمن، والرحمن هو: القوي والقوي هو الجبار والجبار هو المهمين والمهيمن هو السميع والسميع هو البصير والبصير هو القدير،فكلها وإن تعددت فتدل على ذات واحدة ، ولكن لو نظرت إلى صفة الجبروت في الجبار وصفة الرحمة في الرحيم لوجدتها مختلفة، ولو نظرت إلى السمع في السميع وإلى صفة البصر في البصير لوجدتها مختلفة فالسمع ليس هو البصر والرمة ليست هي الجبروت ، فيصدق عليها قولنا أسماء الله متفقة من حيث دلالاتها على ذات الله، ومتباينة او مختلفة باعتبار دلالاتها على صفات الله تعالى .

فإن قلت: ولماذا قرر أهل السنة هذه القاعدة؟

نقول: ردًا على المعتزلة؛ لأن المعتزلة انقسموا في هذا الباب إلى قسمين:

فطائفة منهم قالت: أسماء الله متفقة وأطلقوا ، وطائفة منهم قالت: أسماء الله متباينة، مختلفة، وأطلقوا ؛ فجاء أهل السنة؛ فقالوا: متباينة ومتفقة، فهي متفقة باعتبار دلالتها على ذات ربٍ واحد، ومختلفة باعتبار دلالتها على صفاتٍ مختلفة.

**القاعدة الرابعة عشر : أخبار الآحاد حجة في باب الأسماء والصفات**[1].

وقد أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على أن خبر الواحد الصحيح الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حجة مطلقا ن سواء في باب العقائد أو في باب الشرائع ، **لأن العبرة عنهم إنما هي صحة الحديث إلى المعصوم صلى الله عليه وسلم ، فإذا الحديث ولم ينسخ فإنهم يعتمدونه ويقبلونه ويجعلونه على رؤوسهم ولا يعارضونه بأي شيء ، فإياك أيها الطالب أن تغتر بمناهج أهل البدع واحذر من رد شيء من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالحق أنه حجة في باب العقائد كما دلت على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة ، والمهم أن حديث الآحاد عند أهل السنة حجة بشرطين هذا أحدهما ، الثاني :- أن لا يكون منسوخا ، فإذا صح سنده ولم ينسخ فوالله الذي لا إله غيره أنه حجة ، يجب قبول مدلوله والمصير إليه واعتماده وتحرم مخالفته ، أو معارضته بشيء ، بل هو حجة بنفسه ، سواء وافق القياس أو خالفه ، وسواء كان في العقائد أو في الشرائع ، وسواء وافق قول الأكثر أو خالفه ، وسواء عمل به أحد أو لم يعمل به أحد ، فالحديث حجة بنفسه ، فلا يكتسب حجيته من شيء خارج ، بل الشيء الخارج لا يكون حجة أصلا إلا إن وافق الحديث ، فهو الذي يفيد غيره الحجية وليس غيره هو الذي يفيده الحجية ، فقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذا إلى اليمن بأصول الدين ، وهو واحد ، ومع ذلك فالواجب على أهل اليمن أن يقبلوا ما يأمرهم به ، وبدعوهم إليه ، كما في الصحيحين من**

(١) الرسالة للإمام الشافعي ( ٤٥٧) ( ٤٥٣) والانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر السمعاني ( ٣٦/١) ، الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٤١٢/٤١٧)

حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث رسله آحادا إلى الأمصار ليدعوهم إلى التوحيد والإيمان بالرسالة ، فلو كانت الحجة لا تقوم بخبر الآحاد لما كان النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغهم البلاغ المبين ، وقد قبل الصحابة الذين كانوا يصلون في مسجد قباء خبر الواحد لما أخبرهم بان القبلة قد حولت إلى الكعبة ، كما في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على هذا القبول ولم ينكر عليهم ، ولما أسلم ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر قال يا رسول الله : وأنا رسول من ورائي من قومي ، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو واحد وسيدعوهم إلى الإسلام وستقوم الحجة عليهم بخبره ، فلو لم يكن خبر الواحد الصحيح حجة لما كانت الحجة ستقوم الحجة على قومه بخبره ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال " نضر الله امرءا سمع منا مقالة فحفظها ووعاها وأداها كما سمعها فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه " حديث صحيح ، فأوجب قبول خبره مع أنه واحد ، بل كل الأدلة الدالة على أن السنة حجة فإنها تدل بعمومها وإطلاقها على وجوب قبول خبر الآحاد في أبواب الاعتقاد ، لأنها عامة ولم تخصص ، والمتقرر ان الأصل هو البقاء على العموم حتى يرد المخصص ، ولأنها مطلقة عن التقييد ، والمتقرر ان الأصل وجوب بقاء المطلق على إطلاقه ولا يجوز تقييده إلا بدليل ، وعليه : فالواجب علينا أيها المسلمون أن نؤمن ونصدق بكل اسم من اسماء الله تعالى أو صفة من صفاته وردت في خبر آحاد صحيح ، فما ورد من الأسماء والصفات في أخبر الآحاد الصحيحة فالواجب قبوله واعتماده واعتقاده وعدم مخالفته ، وهذه القاعدة يتميز بها السني عن البدعي ، فإن أهل البدع على مختلف مشاربهم قد أنكروا قبول خبر الآحاد في الاعتقاد ، فهم لا يقبلونه مطلقا في الاعتقاد ، واما أهل السنة والجماعة فهم مجمعون على قبوله متى ما صح سنده للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولذلك فنحن نؤن بأن لله أصابع تليق بجلاله وعظمته ، وأخبارها آحاد ، ونؤمن بأن لله تعالى ضحكا يليق بجلاله وعظته ، وأخبارها لآحاد ، ونؤمن بأن لله تعالى فرحا يليق بجلاله وعظمته ، وأخبارها

آحاد ، وهكذا في أمثلة كثيرة جدا ، فالمهم صحة النص ، فمتى ما صح النص عن المعصوم صلى الله عليه وسلم فالواجب قبوله واعتماده واعتقاد مدلوله وعدم معارضته ، والله أعلم

***

القاعدة الخامسة عشر : باب الصفات خبري محض وخبري وللعقل فيه مجال[1].

لقد قررنا سابقا بأن الأصل في إثبات العقائد إنما هو الدليل الصحيح من الكتاب والسنة ، ولكن عندنا في باب الأسماء والصفات ان هناك من الصفات ما هو خبري محض ، أي أنه موقوف جملة وتفصيلا على الأدلة ، فلا مجال للعقل في إثباته فيما لو لم يرد النص ، كالوجه واليدين والعينين والاستواء والقدم أو الرجل والأصابع ، ولكن هناك من الصفات للعقل في إثباته مجال ، ولكن كما قلنا لكم بان العقل في هذا الباب تبع للنص ، فالعقل تبعا للنص يكون له في بعض الصفات مجال ، كالحياة والعلم والعلو والوجود والسمع والبصر والغضب والرحمة والرضا فكل هذه الصفات للعقل فيها مدخل ، فأهل السنة لا يمنعون من دخول العقل في هذه الصفات دخولا تبعيا في مثل هذه الصفات لأن للعقل في إثباتها مجال ، وأما ما ليس للعقل فيه مجال فلا يجوز إقحام العقل مطلقا لا استقلالا ولا تبعا ، والله أعلم .

***

القاعدة السادسة عشر : : باب الصفات أوسع من باب الأسماء وباب الأخبار أوسع من باب الصفات [1].

(١) الصفات الإلهية لمحمد امان ( ٢٠٧)

عندنا في هذه القاعدة ثلاثة أمور: عندنا أسماء، وعندنا صفات، وعندنا أخبار ، وهي الأمور التي تطلق على الله تعالى ، فالأمور التي تطلق على الله تعالى لا تخلو من أحوال ثلاثة : إما إطلاق أسماء ، أو إطلاق صفات ، أو إطلاق أخبار عن أفعال لله تعالى ، ولكل واحدة من هذه الإطلاقات قاعدتها ، فأما إطلاق الأسماء والصفات فهو من الأبواب التوقيفية على الدليل الشرعي الصحيح ، وأما باب الأخبار فالحق أنه ليس من الأبواب التوقيفية على النص ، ولكنه توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله تعالى ، فليس هو من الأبواب التي فيها حد معين إلا أنه يجب فيما يُخبرُ به عن الله تعالى أن يكون مما يجوز على الله تعالى ولا يكون فيه نقصٌ بوجهٍ من الوجوه ، فإذا علمت هذا ، فاعلم وفقك الله تعالى أن كل اسم من أسماء الله تعالى فإنه لا بد وان يكون متضمنا لصفة من صفاته ، ولكن ليس كل صفة من صفاته لا بد وأن يشتق له منها اسم ، فباب الصفات أوسع من باب الأسماء من هذه الحيثية ، فكل اسم فله صفة ، وليس كل صفة يكون لها اسم ، فهناك من الصفات ما لا يجوز أن يشتق لله تعالى منها اسم ، وكل صفة من صفات الله تعالى فإنها تصلح ان تكون خبرا عنه ، عز وجل ، ولكن ليس كل خبر يطلق على الله تعالى يصلح أن يشتق له منه صفة ، ولهذا فباب الأخبار اوسع من باب الصفات ، فنحن نخرج من الدائرة الضيقة التي هي دائرة الأسماء إلى ما فوقها من الدوائر ، ولا ندخل بالسهم من الدائرة الكبرى إلى الدائرة الصغرى ، فكل اسم فله صفة ولا عكس ، وكل صفة ففيها خبر ، ولا عكس ، بمعنى : أن ما صح اسما صح وصفا ، وليس كل وصف يصح أن يكون اسما ، وكل ما صح صفة صح خبرا ، وليس كل ما صح خبرا يصح أن يكون صفة ، فمن الصفات ما لا يصلح أن يكون اسما ، ومن الأخبار ما لا يصح أن يكون صفة ، وذلك كصفة المجيء يوم القيامة فلا يصح أن نقول لله تعالى : ( الجائي ) اسما فالمجيء صفة وليست باسم ، ومثله صفة النزول إلى السماء الدنيا فلا

---

(١) مدارج السالكين لابن القيم ( ٣/٤١٥) ، وبدائع الفوائد ( ١/١٦٩) وتيسير العزيز الحميد (٢/٥٩)

يصح أن نسمي الله تعالى بالنازل، وكذلك صفة الكيد والمكر والمخادعة فلا يصح أن نقول لله تعالى : ( الكائد والماكر والمخادع ) فهذه الصفات لا يصح أن نسمي الله تعالى بما اشتق منها ، ولذلك قلنا إن باب الصفات أوسع من باب الأسماء ، ومما
يؤثر عن الإمام أحمد أنه كان يقول في سفره إذا تاه : ( يا دليل الحائرين دلني ) فإذا صح ذلك عنه فإنه يحمل على أنه من باب الأخبار وإلا فليس من أسماء الله تعالى الدليل وليس كذلك من صفاته وإنما من جملة أفعاله جل وعلا أنه هو الذي يهدي التائهين ويدلهم على الطريق الصحيح .
ومن ذلك قول بعض أهل السنة ( إن الله تعالى موجود قديم أزلي واجب الوجود ) فكل هذه الأمور ليست من باب الأسماء ولا من باب الصفات وإنما هي من باب الأخبار عن الله تعالى وكلها أخبارٌ صحيحة تجوز على الله تعالى ، ومن ذلك قوله تعالى{أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون} فلا يجوز أن يقال لله تعالى : ( الزارع ) على أنه اسمًا له أو صفةً من صفاته وإنما يقال : هو الزارع على أنه خبرٌ عن فعلٍ من أفعال الله تعالى وليس كل فعلٍ فعله الله تعالى يشتق له منه اسمًا أو صفة . فمن أفعاله تعالى أنه أرسل الرسل وأنزل الكتب ، فلا يقال لله تعالى : ( المرسل أو المنزل ) على أنه اسمًا له أو صفةً وإنما يجوز ذلك على أنه خبرٌ عن فعلٍ من أفعاله ، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي : (( يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر أقلب الليل والنهار )) فلا يقال لله تعالى : ( المقلب ) على أنه اسمًا أو صفةً ولكن يجوز ذلك على أنه خبرٌ عن فعلٍ من أفعال الله تعالى ، ومن ذلك قول بعض أهل السنة إن الله تعالى : ( شيء من الأشياء ) ويستدلون عليه بقوله تعالى{قل أي شيء أكبر شهادةً قل الله} لكن لا يقال لله تعالى : ( الشيء ) على أنه اسمًا له أو صفة وإنما يجوز ذلك على أنه خبرٌ عنه وهو خبرٌ صحيح ولا شك ، فلا بد من التفريق بين هذه الأبواب وتعرف ما الذي يشتق منها من الآخر ، فالأسماء يشتق منها صفات ولا عكس ، والصفات يشتق منها أخبار ، ولا عكس ، فيصح إطلاق الساتر على الله تعالى خبرا لا اسما ولا وصفا ن ويصح إطلاق الناصر على الله خبرا لا اسما ولا وصفا ، ويصح إطلاق مسبب الأسباب ومجري السحاب وهازم الأحزاب وقاهر الجبارين ومهلك الفراعنة ، كل هذا يصح إطلاقه على الله تعالى خبرا ، لا

تسمية ولا وصفا ، ويصح إطلاق المسعر والقابض والباسط خبرا لا تسمية ولا وصفا ، والله أعلم

القاعدة السابعة عشر :: أسماء الله تعالى مبنية على التوقيف [1].
فلا يجوز أن نسوي الله تعالى إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو سماه به بنيه صلى الله عليه وسلم في صحيح سنته ، وهذا بالاتفاق ولله الحمد ، وما ذلك إلا لن تسمية الله تعالى من الأبواب الغيبية ، والمتقرر في القواعد أن أبواب الغيب توقيفية على النصوص ، فلا يجوز أن نتخوض في تسمية الله تعالى بشيء من الأسماء لا دليل عليه ، وعليه : فإن الساتر والناصر والرشيد والهادي والمرشد والدليل والمعطي والمنعم كلها ليست من الأسماء لعدم ورودها في الدلة على انها أسماء ، وإنما وردت في بعض الأدلة على انها أخبار عن الله تعالى ، والخبر شيء والتسمية شيء آخر كما بينا في القاعدة السابقة ، وكذلك تسمية الله تعالى بالعقل الفعال والعلة الفاعلة وصاحب الفيوضات والقديم ، كل هذا لا يصح تسمية الله تعالى به لأنها عارية عن الدليل المثبت لصحة التسمية بها ، بل إن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى جعلوا من جملة صور الإلحاد أن تسمي الله تعالى بما لم يسم به نفسه ، فالحذر الحذر من هذا ، والله أعلم .

***

القاعدة الثامنة عشر : باب الصفات مبناه على التوقيف [2].
قال ابن تيمية رحمه الله تعالى (وأصل دين المسلمين أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه في كتبه وبما وصفته به رسله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل بل يثبتون له تعالى ما أثبته لنفسه وينفون عنه ما

(١) تفسر الخازن (٢/٢٧٦) وبدائع الفوائد (١/ ٢٨٥)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣) و( ٤/ ٧) و ( ٥/ ٢٦) وبدائع الفوائد (١/ ٢٨٥) وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٨)

نفاه عن نفسه ويتبعون في ذلك أقوال رسله ويجتنبون ما خالف أقوال الرسل ) وقال رحمه الله تعالى ((ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه و سلم من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل بل يؤمنون بأن الله سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير . فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ولا يلحدون في أسماء الله وآياته ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه لأنه سبحانه لا سمي له ولا كفو له ولا ند له ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى فإنه أعلم بنفسه وبغيره وأصدق قيلا وأحسن حديثا من خلقه ) وقال رحمه الله تعالى (فَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَتْهُ بِهِ رُسُلُهُ : نَفْيًا وَإِثْبَاتًا ؛ فَيُثْبِتُ لِلَّهِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ وَيَنْفِي عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا إثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَكَذَلِكَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ مَعَ إثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ إلْحَادٍ : لَا فِي أَسْمَائِهِ وَلَا فِي آيَاتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ ) ولعلنا نكتفي بهذه النقول الطيبة عن أبي العباس في بيان هذا الأصل عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ، والله أعلم .

***

القاعدة التاسعة عشر :: التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى [1].

ولذلك فالتعبير عن التأويل الباطل بالتحريف أولى لأن التحريف لفظ جاء به النص ، ولا يحتمل إلا المعنى القبيح ، واما التأويل فغنه ذو معان منها ما هو حسن مقبول عند أهل السنة ومنها ما هو مردود على تفصيل ليس هذا موضع بسطه ، فلا جرم أن التعبير عن تأويل أهل البدع لنصوص الصفات بأنه تحريف أولى ، كما قال تعالى{يحرفون الكلم من بعد مواضعه} وكذلك التعبير عن التشبيه بلفظ التمثيل أولى ، لأن نفي التمثيل هو الوارد في الدلة كما قال تعالى{ليس كمثله شيء} وقال تعالى{فلا تضربوا لله الأمثال} ولأن نفي التمثيل لا إجمال فيه ، وأما نفي التشبيه ففيه نوع إجمال ، ولفظ النص

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢٢٠-٢٢١)

لا مدخل فيه لأهل الباطل أبدا ، بخلاف ألفاظنا واجتهادانا ، وألفاظ النصوص تعبر عن المقصود التعبير المحبوب لله تعالى ، وأما ألفاظنا فقد لا تعبر بالمراد المقصود المحبوب ، فلا بد وان نعود ألسنتنا على ألفاظ النصوص ، فكلما كان تعبيرك ملاصقا للفظ النص كلما كان أولى وأحرى وألصق بالحق وأبعد عن المداخلات وأبعد عن التشكيك والمناقشة والرد والمجادلة ، فحاول أن تعبر عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص فإنه أولى وأحرى لك في بيان المراد من التعبير عنها بلفظك أنت ، وذلك لأن لفظ النص معصوم ، وأما لفظك أنت فليس بمعصوم ، ولأن لفظ النص له من التقدير والاحترام والهيبة والمنزلة الكبيرة في القلوب أكبر مما للفظك أنت ، فأنا أوصيك يا أخي الكريم أن تنتبه لهذه القاعدة . والله أعلم.

***

القاعدة العشرون: القول في الصفات كالقول في الذات [1].

فأي قول تقوله في ذات الله تعالى فغنه يجب عليك لزاما أن تقوله في صفاته ، فكما أن نثبت لله ذاتا ، فيجب علينا كذلك أن نثبت لله تعالى الصفات ، وكما أننا نقول : بأن الله تعالى ليست ذاته كالذوات ، فكذلك يجب علينا أن نقول بأن صفات الله تعالى ليست كالصفات ، وبما أننا نقول بأن ذات الله تعالى هي الذات الكاملة من كل وجه ، فكذلك لزاما علينا ان نقول بأن صفات الله تعالى هي الصفات الكاملة من كل وجه ، وكما أننا نقول بأن ذات الله تعالى يعتريها النقص بوجه من الوجوه ، فكذاك لزاما علينا أن نقول بأن صفات الله تعالى لا يعتريها النقص بوجه من الوجوه ، وكما أننا نقول بأن ذات الله تعالى لا تحل في شيء من ذوات خلقه ، فكذلك لزاما علينا أن نقول بأن صفات الله تعالى المتعلقة بهذه الذات لا تحل في أحد في مخلوقاته ، فليس في ذواته مخلوقاته شيء لا من ذاته ولا صفاته ، وليس في ذاته أو صفاته شيء من ذوات خلقه أو صفاتهم ، وذلك لأن باب الذات والصفات باب واحد ، والمتقرر في القواعد

---

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ( 25/3 ) و كذلك (مجموع افتاوى:59/5) وطبقات الحنابلة (254/1)

أن الشريعة لا تفرق بين متماثلين ، كما أنها لا تجمع بين مختلفين ، فلا يمكن أن تتفق صفات الخالق مع صفات المخلوق لعدم اتفاقهما في الذاتين ، فإن المتقرر عقلا وشرعا بأن اختلاف الذاتين موجب لاختلاف الصفتين ، فبين صفات المخلوق والخالق من الفرق كما بين ذاتيهما من الفرق ، والله أعلم .

***

القاعدة الواحدة والعشرون: القول في بعض الصفات كالقول في بعض [1].

لقد تقرر عند أهل السنة أن باب الصفات باب واحد ، والقول في بعضها كالقول في البعض الآخر ، فما تقوله في صفةٍ فإنه يلزمنا أن نقوله في سائر الصفات ، وهي من القواعد الطيبة التي يرد بها في المقام الأول على الأشاعرة المفرقين في باب الصفات ، فأثبتوا بعضها ونفوا بعضها ، فإذا قالوا مثلا : إن الصفات التي أثبتناها لا تستلزم مماثلة الله بخلقه ، فقل لهم : إن هذا القول يلزمكم قوله في سائر الصفات التي نفيتموها فإثباتها أيضًا لا يستلزم مماثلة الله بخلقه . وإذا قلتم : إن الصفات التي نفيناها لم ننفها إلا لأن إثباتها يستلزم مماثلة الله بخلقه ، فنقول لهم : وهذا القول يلزمكم قوله في هذه الصفات السبع التي أثبتموها ، فإثباتها أيضًا يستلزم مماثلة الله بخلقه ؛ لأن القول في الصفات قول واحد لا يختلف ، فإنكم تنفون الرحمة والوجه والغضب والرضا واليد ، وغيرها بحجة أن المخلوقات تتصف بهذه الصفات ، فلو أثبتناها لله لاستلزم ذلك مماثلته بخلقه ، فنقول : وأنتم تثبتون له العلم والسمع والبصر والكلام والقدرة والحياة والإرادة ، وهي موجودة في المخلوقات أيضًا ، فالمحذور الذي من أجله نفيتم سائر الصفات لازم لكم فيما أثبتموه من هذه الصفات السبع . فإن قالوا : نحن نثبت هذه السبع على الوجه اللائق به جل وعلا الذي لا يقتضي مماثلته فيها بخلقه ، فنقول لهم : قولوا هذا القول فيما نفيتموه من الصفات وأثبتوها على الوجه اللائق بالله تعالى الذي لا يقتضي مماثلته فيها بخلقه . فإن قالوا : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام فلا يليق وصف الله تعالى به ، فنقول لهم : والإرادة التي

---

[1] مجموع الفتاوى ( ١٧/٣ )

تثبتونها هي ميل النفس لجلب منفعة أو دفع مضرة ، وهذا لا يليق بالله جل وعلا ، لقد تقرر عند أهل السنة أن باب الصفات باب واحد ، والقول في بعضها كالقول في البعض الآخر ، فما تقولونه في صفةٍ فإنه يلزمكم أن تقولوه في سائر الصفات . فإذا قلتم : إن الصفات التي أثبتناها لا تستلزم مماثلة الله بخلقه ، فهذا القول يلزمكم قوله في سائر الصفات التي نفيتموها فإثباتها أيضًا لا يستلزم مماثلة الله بخلقه . وإذا قلتم : إن الصفات التي نفيناها لم ننفها إلا لأن إثباتها يستلزم مماثلة الله بخلقه ، فهذا القول يلزمكم قوله في هذه الصفات السبع التي أثبتموها ، فإثباتها أيضًا يستلزم مماثلة الله بخلقه ؛ لأن القول في الصفات قول واحد لا يختلف ، فإنكم تنفون الرحمة والوجه والغضب والرضا واليد ، وغيرها بحجة أن المخلوقات تتصف بهذه الصفات ، فلو أثبتناها لله لاستلزم ذلك مماثلته بخلقه ، فنقول : وأنتم تثبتون له العلم والسمع والبصر والكلام والقدرة والحياة والإرادة ، وهي موجودة في المخلوقات أيضًا ، فالمحذور الذي من أجله نفيتم سائر الصفات لازم لكم فيما أثبتموه من هذه الصفات السبع . فإن قالوا : نحن نثبت هذه السبع على الوجه اللائق به جل وعلا الذي لا يقتضي مماثلته فيها بخلقه ، فنقول لهم : قولوا هذا القول فيما نفيتموه من الصفات وأثبتوها على الوجه اللائق بالله تعالى الذي لا يقتضي مماثلته فيها بخلقه . فإن قالوا : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام فلا يليق وصف الله تعالى به ، فنقول لهم : والإرادة التي تثبتونها هي ميل النفس لجلب منفعة أو دفع مضرة ، وهذا لا يليق بالله جل وعلا ، فلا محيص ولا مناص له أبدا عن الوقوع في التناقض ، فانتبه لهذا الأصل السلفي السني الطيب فإنه سلاح ترد به على المحرفين لبعض الصفات دون بعض ، والله أعلم.

***

القاعدة الثانية والعشرون: الواجب في نصوص الصفات إثباتها ونفي مماثلتها بصفات المخلوقات وقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الصفة [1].

---

[1] منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ( ٢٥) و في مسألة نفي مماثلة صفات بصفات خلقه: مجموع الفتاوى ( ٤٤٩/٢) و ( ٥١٦/٦) و ( ٢٦١/٥)

وهذه هي الواجبات الثلاث في كل نص من نصوص الصفات تمر عليه في الكتاب أو السنة الصحيحة ، فإن الواجب عليك أن تحقق فيه هذه الواجبات الثلاث ، فتنظر أولا إلى الصفة التي يدور حولها النص فتؤمن بها ، ثم تعتقد أن الله تعالى ليس كمثله شيء فيها ، وتقطع طمع عقلك في التعرف على كيفيتها ، فالواجب عليك في قوله تعالى{ويبقى وجه ربك} أن تؤمن بأن لله تعالى وجها ، وهذا أولا ، ثم تؤمن بان الله ليس كمثل وجهه شيء ، وهذا ثانيا ، تم تقطع الطع في التعرف على كيفية هذا الوجه ، فامنع عقلك العاجز القاصر الضعيف عن التوغل فيما لا طاقة له به ، ويجب عليك في قوله تعالى{بل يداه مبسوطتان} أن تؤمن بأن الله تعالى يدان اثنتان ، وهذا أولا ، ثم تؤمن بأن الله تعالى ليس كمثل يديه شيء من أيدي المخلوقات ، وهذا ثانيا ، ثم تقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه اليدين ، والواجب عليك في قوله صلى الله عليه وسلم " بين أصبعين من أصابع الرحمن" أن تؤمن بأن لله تعالى أصابع ، وهذا أولا ، ثم تؤمن بأن أصابع الله تعالى ليس كمثلها شيء من أصابع المخلوقات ، وهذا ثانيا ، ثم تقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الأصابع ، والواجب عليك في قوله صلى الله عليه وسلم " ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ... الحديث " أن تؤمن وفقك الله تعالى بأن الله تعالى ينزل في هذا لوقت المعين في الحديث ، وهذا أولا ، ثم تؤمن بأن الله تعالى ليس كمثله شيء في هذا النزول ، وهذا ثانيا ، ثم تقطع الطمع في التعرف على كيفية هذا النزول ، وهكذا تفعل وفقك الله تعالى في كل نص من نصوص الصفات ، فلا تتجاوزه إلا بعد أن تحقق فيه هذه الواجبات الثلاث ، واحذر من أن تختل عندك واحدة من هذه الثلاث فتهلك ، كما هلك أهل البدع ، فاحفظ هذه القاعدة واشدد عليها بيديك فإنها مختصر مذهب أهل السنة والجماعة في باب الصفات والواجب في نصوصها ، والله أعلم .

***

---

والصفدية ( ١٠٢/١) ودرء تعارض العقل والنقل ( ٣٠٦/١٠) والجواب الصحيح ( ٤٠٦/٤) وجلاء الأفهام ( ٩٣)

**القاعدة الثالثة والعشرون: الواجب في الصفات المنفية نفيها وإثبات كمال ضدها [1].**

**فهما أمران متلازمان عند أهل السنة والجماعة ، رحمهم الله تعالى ، فلا يكفي النفي وحده ، لأنه سيكون من النفي المحض والنفي المحض الذي لا يتضمن ثبوتا ليس بكمال ولا بمدح ، بل لا يكون النفي كمالا إلا إن كان متضمنا لثبوت ، فقوله تعالى{ولا يظلم ربك أحدا} وفي قوله{وما ربك بظلام للعبيد} تقول فيه : الله لا يظلم ن وهذا هو الواجب الأول ، لكمال عدله ، وهذا هو الواجب الثاني ، فأنت من أهل السنة في هذا النفي ، وقوله تعالى{ما اتخذ صاحبة ولا ولدا} تقول : الله لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ، وهذا هو الواجب الأول ، لكمال وحدانيته وغناه عن كل أحد ن وهذا هو الواجب الثاني ، فإياك أن تكتفي بالواجب الأول عن الواجب الثاني ، وقوله تعالى{لا تأخذه سنة ولا نوم} فتقول : الله لا ينام ولا تأخذه السنة وهي مقدمات النوم ، وهذا الواجب الأول ، لكمال حياته وقيوميته ، وهذا هو الواجب الثاني ن وقوله تعالى{وما مسنا من لغوب} فتقول : الله تعالى لا يمسه اللغوب وهو العجز والإعياء ، وهذا الواجب الأول ، لكمال قوته وقدرته عز وجل ، وهذا الواجب الثاني ، وهكذا تقول وفقك الله تعالى في كل الصفات المنفية عن الله تعالى ، فالواجب عليك فيها أن تنفيها ، ولا تقف عند حدود نفيها ، بلا بد وأن تثبت لله تعالى كمال ضدها ، والله أعلم .**

***

**القاعدة الرابعة والعشرون: الصفات التي هي كمال باعتبار ونقص باعتبار تثبت لله تعالى حال كمالها وتنفى عنه حال نقصها [2].**

**اعلم رحمك الله تعالى وبارك فيك وأجزل لك الأجر والمثوبة أن الصفات لا تخلو من ثلاثة حالات :**

---

(١) مجموع الفتاوى ( ٣/ ٥٣) وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ( ١/ ٢١٤. ٢١٥)

(٢) إغاثة اللهفان لابن القيم ( ٢/١٥٢-١٥٤) و نفس المصدر ( ١/ ٥٧٩)

الأول : إما صفات كمال من كل وجه ، أي من حيث نظرت إليها وجدتها كمالاً كالحياة والعلم والسمع والبصر والقوة والقدرة والعلو ونحوها فهذه يجب إثباتها لله مطلقاً ، أي في كل الأحوال وسائر الأزمنة لأنها كمال من كل وجه ولا نطيل في هذا القسم لأنه واضح .

الثاني : صفات هي نقص من كل وجه أي من حيث أتيتها وجدتها نقصاً ، كالغدر والظلم والخور واللغوب والغش ونحو ذلك ، فهذه الصفات تنفى عن الله مطلقاً أي في كل الأحوال ، مع إثبات كمال ضدها ، كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى ، فهذان القسمان واضحان وفهمهما يسير فصفات الكمال المطلق تثبت لله تعالى على وجه الإطلاق ، وصفات النقص المطلق تنفى عن الله على وجه الإطلاق .

الثالث : صفات هي كمال باعتبار ونقص باعتبار ، أي أنك إذا رأيتها من وجه وجدتها كمالاً ، وإذا نظرت لها من وجهٍ وجدتها نقصاً ، فالمذهب في هذا النوع من الصفات أنها تثبت لله حال كمالها وتنفى عن الله حال نقصها . فلا تثبت لله مطلقاً ولا تنفى عنه مطلقاً ، بل تثبت له وتنفى عنه في حال دون حال ، فإذا كانت كمالاً أثبتناها وإذا كانت نقصاً نفيناها ويمثل لها بصفة المخادعة فإنها ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نلحقها بالقسم الأول ، ولا من قبيل النقص المطلق حتى نلحقها القسم الثاني ، بل هي كمال باعتبار ونقص باعتبار ، فالمخادعة ابتداءً بلا موجبٍ ولا مقتضٍ صفة نقص فتنفى عنه جل وعلا ، أي أن الله تعالى لا يوصف بالمخادعة ابتداءً ، وأما المخادعة باعتبار الجزاء والمقابلة جزاءً وفاقاً فإنها كمال لأنها تدل على كمال علم الله تعالى وتمام قدرته جل وعلا فيوصف الله بها ولذلك فإنك لا تجد المخادعة مضافة إلى الله تعالى ابتداءً وإنما تجدها مضافة إليه من باب الجزاء والمقابلة كقوله تعالى ( إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم ) ، ومثال آخر : صفة الكيد ، فإن هذه الصفة ليست من الكمال المطلق حتى تلحق بالقسم الأول ولا من النقص المطلق حتى تلحق بالقسم الثاني ، بل هي كمال من وجه ونقص من وجه ، فيقال فيها ما قد قيل في القسم الثالث فنثبتها لله حال كمالها وننفيها عنه حال نقصها ، فإذا نظرنا إلى صفة الكيد ابتداءً بلا موجبٍ ولا سبب يقتضيه وجدناه نقصاً فننزه الله تعالى عنه ، لأنه حينئذٍ نوع من الظلم والله تعالى منزه عن الظلم ، وأما الكيد باعتبار الجزاء والمقابلة أي

جزاءً وفاقاً ومعاملة بالمثل ، ومن باب الجزاء من جنس العمل فإنه كمال لأنه دليل على كمال علم الله تعالى وتمام قدرته على المقابلة بالمثل ، فيوصف الله تعالى حينئذٍ ، فالكيد ابتداءً نقص لا يوصف الله به ، والكيد من باب الجزاء والمقابلة كمال يوصف الله به ، ولذلك فإنك لا تجدها في القرآن مضافة إلى الله تعالى إلا من باب الجزاء ، كما في قوله تعالى ( إنهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا ) ، ومثال آخر: صفة المكر فإن هذه الصفة ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نلحقها بالقسم الأول ولا من قبيل النقص حتى نلحقها بالقسم الثاني ، بل هي كمال باعتبار ونقص باعتبار ، فيقال فيها ما قررناه في القسم الثالث وهو أننا نثبتها لله حال كمالها وننفيها عنه حال نقصها ، فالمكر ابتداءً نقص ننزه الله عنه ، والمكر من باب الجزاء والمقابلة كمال فيوصف الله به ولذلك فإنك لا تجد المكر مضافاً في القرآن لله تعالى إلا من باب الجزاء والمقابلة كقوله تعالى ( ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين ) وكقوله تعالى ( ومكروا مكراً ومكرنا مكراً وهم لا يشعرون )

ومثال آخر : صفة الاستهزاء ، فإن هذه الصفة ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نلحقها بالقسم الأول ولا من قبيل النقص المطلق حتى نلحقها بالقسم الثاني ، بل هي كمال باعتبار ونقص باعتبار فهي نقص باعتبار الابتداء ، فننزه الله عنها ، وهي كمال باعتبار الجزاء والمقابلة فيوصف الله بها ، وذلك كقوله تعالى ( وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون )

ومثال آخر : صفة السخرية ، فإنها ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نلحقها بالقسم الأول ولا من قبيل النقص المطلق حتى نلحقها بالقسم الثاني ، فالسخرية ابتداءً نقص فينزه الله تعالى عنها ، والسخرية من باب الجزاء والمقابلة كمال فيوصف الله بها وذلك كما في قوله تعالى ( الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب أليم )

ومثال آخر : صفة النسيان ـ فإن هذه الصفة ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نصف الله بها على وجه الإطلاق ولا من قبيل النقص حتى ننفيها عنه على وجه الإطلاق ، بل هي من الكمال باعتبار ومن النقص باعتبار آخر ، وبيان ذلك أن يقال : إن النسيان له في لغة العرب معنيان : المعنى الأول :

النسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء ، فتجد الرجل منا يضع مفتاحه أو نظاراته في مكان ، ثم ينساه ، أي غفل وذهل عنه ، بل قد يكون أحياناً في يده وهو يبحث عنها ، فهذا النسيان بهذا المعنى نقص فينزه الله عنه وهو النسيان المنفي في قوله تعالى ( وما كان ربك نسيا ) وفي قوله تعالى ( لا يضل ربي ولا ينسى ) وهذا النسيان مبناه على انقطاع التفكير وعزوب المعلوم عن القلب ، وهذا نقص لا يليق بالخالق الكامل في ذاته من كل وجه والكامل في صفاته من كل وجه والكامل في أفعاله من كل وجه

المعنى الثاني : النسيان بمعنى الترك عن علمٍ وعمدٍ جزاءً ومقابلة للمتروك ، فهذا الترك في لغة العرب يسمى نسياناً ، وهذا النسيان بهذا الاعتبار كمال فيوصف الله تعالى به وهو المثبت في قوله تعالى ( نسوا الله فنسيهم ) وفي قوله تعالى ( فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا إنا نسيناكم) وفي قوله تعالى ( كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ) فلا نقص في هذا النسيان بوجهٍ من الوجوه لأن ما نثبته لله تعالى من الصفات فلله أعلاها وغايتها ونهايتها وكمالها المطلق ، وخلاصة الكلام : أن النسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء نقص فلا يوصف الله تعالى به ، والنسيان بمعنى الترك عن علمٍ وعمدٍ جزاءً ومقابلة كمال فيوصف الله تعالى به والله أعلم .

ومثال آخر : صفة الأسف ، فإنها ليست من قبيل الكمال المطلق حتى نلحقها بالقسم الأول ، ولا من قبيل النقص المطلق حتى نلحقها بالقسم الثاني بل هي كمال باعتبار ونقص باعتبار، وبيان ذلك أن يقال : إن الأسف له في لغة العرب معنيان :

المعنى الأول : الحزن ومنه قوله تعالى ( ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً ) وهو ضعف في النفس يعتريها لعدم تحمل الأمر الوارد ، وهو نوع من النقص في البشر فالأسف بهذا الاعتبار نقص في ينزه الله عنه .

المعنى الثاني : الأسف بمعنى الغضب ومنه قوله تعالى ( فلما آسفونا انتقمنا منهم ) أي أغضبونا ، فالأسف بهذا المعنى كمال يوصف الله تعالى به ، وبناءً على ذلك فالأسف بمعنى الحزن نقص لا يوصف الله به ، والأسف بمعنى الغضب كمال يوصف الله به ولعل الأمر الثاني قد أتضح إن شاء الله تعالى .

ومثال آخر : صفة العجب ، إن صفة العجب من الصفات التي هي كمال باعتبار ونقص باعتبار ، وقد عرفنا أن منهج أهل السنة في مثل هذه

الصفات أنهم يثبتوها لله حال كمالها وينفونها عنه جل وعلا حال نقصها ، وهي تعتبر مثالاً يضاف مع الأمثلة السابقة ، ولكن أفردتها بالذكر ؛ لأن القول فيها يختلف قليلاً ، فأقول : اعلم ـ رحمك الله تعالى ـ أن العجب له سببان : الأول : عجب يكون سببه خفاء الأسباب ، وهو الذي يقول فيه الناس : إذا عرف السبب بطل العجب ، فالموجب للتعجب هو خفاء السبب ومتى ما بان السبب وعلم زال ذلك العجب من أساسه ، كفقير لا يملك شيئًا رأينا معه سيارة فارهة غالية الثمن ، فنحن نتعجب لذلك ، وسبب عجبنا هو خفاء السبب لكن علمنا بعد ذلك أن أحدًا تصدق بها عليه أو أنه سرقها أو أنه اشتراها بأقساط يسيرة يستطيع سدادها ، فإننا بذلك يزول عجبنا لأننا علمنا السبب ، فالعجب بهذا الاعتبار نقص لا يجوز وصف الله تعالى به ؛ لأن مبناه على خفاء السبب ، والله تعالى لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ، ومن صفاته العلم الكامل الشامل لكل شيء ، فليس هناك أشياء تخفى على الله تعالى فيتعجب منها حتى إذا ظهرت له أسبابها زال عجبه كلا والله هذا ما لا يتصور أبدًا ، فسبحان الله وتعالى وتقدس وتعاظم عن أن يوصف بالعجب بهذا الاعتبار .

... الثاني : عجب يكون سببه خروج الشيء عن حكم نظائره ، أي أن يكون هناك نظائر لها حكم واحد فيخرج منها فرد من أفرادها عن حكم نظائره ، فيتعجب من هذا الخروج ، مع أن سبب الخروج معلوم ليس بخافٍ ولكن التعجب من عين هذا الخروج ، فهذا العجب كمال يوصف الله تعالى به ، ودليل ذلك قوله تعالى : { بل عجبتُ ويسخرون } بضم التاء في قراءة سبعية متواترة ، وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : (( لقد عجب ربكما بصنيعكما بضيفكما البارحة )) ، وقوله ـ عليه الصلاة والسلام : (( عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غيره ينظر إليكم أزلين قنطين فيظل يضحك يعلم أن فرجكم قريب )) ، ويروى في الحديث : (( يعجب ربك إلى الشاب ليست له صبوة )) ، وغير ذلك من الأدلة ، فالعجب المضاف إلى الله تعالى هنا هو العجب الذي يكون سببه خروج الشيء عن حكم نظائره ، وخلاصته أن يقال : إن الصفات إن كانت من قبيل الكمال المطلق فإنها تثبت لله على وجه الإطلاق ، وإن كانت من قبيل النقص المطلق فإنها تنفى عن الله على وجه الإطلاق وإن كانت من

قبيل الكمال والنقص والمقيد ، فإنها تثبت لله تعالى كمالها وتنفى عنه حال نقصها . والله أعلم .

***

القاعدة الخامسة والعشرون: ما أضافه الله تعالى لنفسه إن كان لا يقوم بذاته فإضافة صفة إلى موصفها ، وإن كان مما يقوم بذاته فإضافة تشريف وتكريم وخلق [1].

أقول : إن الأشياء التي يضيفها الله تعالى إليه نوعان :

الأول : إضافة أشياء لا يتصور قيامها بذاتها بل لا يتصور قيامها إلا بغيرها ، فهذه الإضافة إضافة صفة إلى موصوف ، وذلك كإضافة الوجه في قوله تعالى ( وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالْإِكْرَامِ) (الرحمن:٢٧) فالوجه عين لا يمكن قيامه إلا بغيره ، فهو إضافة صفة إلى موصوف فنقول : من صفاته جل وعلا أن له وجهاً لائقاً بجلاله وعظمته . ومن ذلك إضافة اليدين في قوله تعالى ( بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) (المائدة: من الآية٦٤) فاليد لا يتصور قيامها إلا بغيرها فهي إضافة صفة إلى موصوف فنقول : من صفاته جل وعلا اليدان ، فله يدان كريمتان لائقتان بجلاله وعظمته . ومن ذلك إضافة العين في قوله تعالى ( وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي) (طه: من الآية٣٩) والعين من الأشياء التي لا تقوم إلا بغيرها فهي إضافة صفة إلى موصوف فنقول : من صفاته جل وعلا أن له عينين تليقان بجلاله وعظمته ومن ذلك قوله تعالى ( فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ) (التوبة: من الآية٦) وقوله ( إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي ) (لأعراف: من الآية١٤٤) فالكلام شيء لا يقوم بذاته بل لا يقوم إلا بغيره فهو إضافة صفة إلى موصوف فنقول : من صفاته جل وعلا الكلام اللائق به جل وعلا ، ومن ذلك قوله تعالى ( وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ

---

[1] مجموع الفتاوى ( ١٢٥/١٧) وشرح العقيدة الأصفهانية ( ٦٧.٦٦) ورسالة العقل والروح ضمن الرسائل المنيرية ( ٣٩.٣٨/٢) وشرح نونية ابن القيم ( ١٣٨/١)

هَوَى ) (طه: من الآية٨١) } فالغضب لا يقوم بذاته بل لا يقوم إلا بغيره فهو إضافة صفةٍ على موصوف فيقول : من صفاته جل وعلا أن له غضباً يليق بجلاله وعظمته ، وهكذا .
الثاني : إضافة أعيان قائمة بذاتها أي بنفسها منفصلة عن الله كل الانفصال ، فهذه إضافة تشريف أو إضافة خلق أو إضافة عابدٍ إلى معبوده كقوله تعالى (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ) (لأعراف: من الآية٧٣) والناقة عين قائمة بذاتها منفصلة عن الله كل الانفصال فهي إضافة تشريف وتكريم ، وكقوله تعالى ( أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ) (البقرة: من الآية١٢٥) والبيت أي المسجد الحرام عين قائمة بنفسها منفصلة عن الله كل الانفصال فهو إضافة تشريف وتكريم ، وكقوله تعالى ( وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ) (الأحزاب: من الآية٤٠) والرسول صلى الله عليه وسلم عين قائمه بذاتها منفصلة عن الله تعالى كل الانفصال فهي إضافة تشريف وتكريم ، وكقوله تعالى ( فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً) (مريم: من الآية١٧) وجبريل عليه الصلاة والسلام عين قائمة بذاتها منفصلة عن الله تعالى كل الانفصال فهي إضافة تشريف وتكريم ، وكقوله تعالى ( وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً ) (الفرقان: من الآية٦٣) وهؤلاء العباد أعيان قائمه بنفسها منفصلة عن الله كل الانفصال فهي إضافة تشريف وتكريم ، وكقوله تعالى ( وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ) (المائدة: من الآية٣٢) والرسل أعيان قائمة بنفسها منفصلة عن الله كل الانفصال فهي إضافة تشريف وتكريم ، وهكذا ، وإذا أشكل عليك شيء من الإضافات من أي نوع هي فأرجع إلى سؤال أهل العلم لقوله تعالى ( وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ) (النحل:٤٣) وإياك والتخرص وسلوك طريق العماية وإعمال العقل المجرد عن نور الكتاب والسنة ، والقاعدة في ذلك عند أهل السنة رحمهم الله تعالى تقول : الأشياء المضافة إلى الله تعالى إن كانت لا تقوم بذاتها فإضافة صفة إلى موصوف وإن كانت تقوم بذاتها فإضافة تشريف وتكريم أو خلق ، والذي دعا أهل السنة رحمهم الله تعالى لقول ذلك هو أن المبتدعة يسوون بين الإضافتين إرادةً منهم لنفي صفات الله تعالى فنقول : إن قوله { ويبقى وجه ربك } كقوله { ناقة الله } فكما أن إضافة الناقة له جل وعلا لا تدل على أنها صفته فكذلك إضافة الوجه له لا يدل على أنه صفته بل إضافة الوجه له

إضافة تشريف وتكريم كإضافة الناقة ، فأضطر أهل السنة للتفريق بين الإضافتين للرد على هؤلاء الضالين المتهوكين التائهين في باب صفات الله تعالى ، والله أعلم .

***

القاعدة السادسة والعشرون: الصفات التي لم يرد فيها دليل بخصوصها نتوقف في لفظها فلا نثبته ولا ننفيه وتستفصل في معناه فإن أريد بها الحق قبلناه وإن أريد بها الباطل رددناه [1].

نقول : هناك ألفاظ تكلم بها أهل البدع إذا فتحت القرآن من الفاتحة إلي الناس، وبحثت في السنة لن تجد نصا لا في القرآن ولا في السنة يثبت هذه الصفة لله أو ينفيها عنه ، فليس لها دليل بخصوصها لا في القرآن ولا في السنة ، فنحن نثبت لله الوجه لأن في الأدلة دليل بخصوصه ، ونثبت لله اليد لأن في الأدلة دليل يدل عليها بخصوصه، لكن هذه الصفات يتكلم بها أهل البدع ويردون بسببها كثيرا من الصفات الثابتة في الكتاب والسنة ، ولو نظرنا في الوحيين قرآنا وسنة لن نجدا لها ذكرا ولا أثرا ولم نسمع لها خبرا ، لا وجود لها بعينها ، فنقول في هذه الصفات التي لم يرد فيها دليل بخصوصها ، نقول مذهب أهل السنة والجماعة فيها قالوا لا نردها مطلقا ولا ننفيها مطلقا لأن القرآن لم يرد بنفيها ، ولا نثبتها مطلقا لأن القرآن لم يرد بإثباتها ، فقالوا لنا فيها مذهبان :-

مذهب يخص ألفاظها (تركيبة اللفظ ، مجموعة حروفها اللفظية) _ ومذهب يخص معانيها فأما مذهب أهل السنة في ألفاظها ، فقالوا : نحن نتوقف فيه فلا نثبته ، ولا ننفيه ، مثل لفظ " الجهة " لا نثبته ، فنقول : الله في جهة ،

---

[1] درء تعارض العقل والنقل ( ١/١٣٣) وجامع الرسائل لابن تيمية ( ١/١٩٥) وبيان تلبيس الجهمية ( ١/٥٥٠) وشرح العقيدة الطحاوي لابن أبي العز الحنفي ( ١/٩٧)

ولا ننفيه فنقول : الله ليس في جهة ، فاللفظ نتوقف فيه لا نثبته لله جل وعلا لعدم ورود الأدلة بإثباته بعينه، ولا ننفيه عن الله لعدم ورود الأدلة بنفية .
وكذلك لفظ "الحيز " فلا نقول : الله في حيز ، فنثبت ، ولا نقول : الله ليس في حيز فننفي ، فاللفظ نتوقف فيه .
وكذلك " المكان "فلا نقول : الله في مكان ، ولا تقول : الله ليس في مكان ، فلا نثبت لفظ المكان ولا ننفيه ، . فمذهبنا في هذه الألفاظ المجملة المحتملة للحق والباطل ، أننا نتوقف فيها فلا نثبتها ولا ننفيها.
وأما بالنسبة المعاني : فالواجب علينا أن نستفصل فيها ، لأن من الأصول العامة الكبرى عند أهل السنة والجماعة : أن الألفاظ المجملة ، التي تحتمل الحق والباطل، لا تثبت مطلقا ، ولا تنفي مطلقا ، بل هي موقوفة على الاستفصال، حتي يتميز حقها فيقبل ، من باطلها فيرد ، فلا نردها مطلقا ، لأن فيها حقا والحق لا يرد ، ولا نقبلها مطلقا لأن فيها باطلا والباطل لا يقبل ، بل الواجب فيها الاستفصال ، وهذه هي قاعدة أهل السنة والجماعة في الألفاظ المجملة أننا نستفصل فيها حتي يتميز حقها من باطلها فيقبل الحق وبرد الباطل ، بل إن من أعظم الأسباب التي ضل بها أهل البدع هي تلك الألفاظ المجملة ، لأنهم ما عرفوا كيف يتعاملون معها، وأما أهل السنة فقد قرروا فيها أصلا، ووضعوا فيها قانونا مستقيما ، هو هذا القانون المذكور ، وهو قانون الاستفصال ، فبالاستفصال يتميز الحق من الباطل ، فيكون قبولنا لبعض معانيها الحق وردنا لبعض معانيها الباطلة يجري على قانون منضبط لا اعوجاج فيه ولا خلل ، ونضرب لك أمثلة على هذا فنقول :
الأول : لفظ الجهة ، هل نثبتها لله أو ننفيها ؟ الجواب : أما اللفظ فأتوقف فيه فلا أثبته ولا أنفيه ، فلا أقول : الله في جهة فأثبت ، ولا أقول: الله ليس في جهة فأنفي ، وأما المعني فأستفصل فيه، لأن لفظ الجهة ليست معانيه كلها حق ، ولا كلها معانيها باطلة ، فلا بد حينئذ أن نميز الحق من الباطل، فأقول لمن قال الله في جهة : هل تعني بأنه في جهة سفل؟ فإن قال : نعم ، فنقول : هذا معني لا يليق بالله تعالى ، لأن السفل نقص ، والله تعالى منوه عن النقص . فأبطلنا هذا المعنى الأول من معاني الجهة لعدم صحة وصف الله تعالى به .

المعني الثاني :- هل تعني بها جهة علو محيطة بالله جل وعلا؟ فإن قال : نعم ، فأقول هذا باطل أيضا ، لأن الله لا يحيط به شيء من مخلوقاته جل وعلا .
وأما المعنى الثالث فهو ان يقول : أعني بالجهة أن الله فوق العالم ، مستو على عرشه ، بائن من خلقه ، فإن كان يريد هذا المعني ، فنقول : هذا المعني حق ، أي أن الله في جهة العلو المطلق ، ولكننا لا نعبر عن هذا المعني الحق بلفظ محتمل الحق والباطل ، بل لا نعبر عنه بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنة ، فنقول كما قال تعالى{سبح اسم ربك الأعلى} ونقول {وهو العلي الكبير} ونقول{يخافون ربهم من فوقهم} فالله في العلو المطلق ، ولذلك فنحن نشير إلي الله بالدعاء ، ونشير إليه بإشارة التوحيد في التشهد وغيره، ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم للجارية " أين الله ؟" قالت : في السماء ، فقال لسيدها " أعتقها فإنها مؤمنة " فالعلو لفظ متفق على استعماله في حق الله تعالى كتابا وسنة ، بل وأجمع السلف رحمهم الله تعالى على هذه الصفة ، وهي من أعظم الصفات التي وردت لها الأدلة الكثيرة في الوحيين ، فلا يجوز أن نهجر اللفظ الشرعي الواضح الذي لا إجمال فيه وهو لفظ (العلو ) إلى لفظ محتمل مجمل غريب على الأدلة وعلى كلام السلف وهو لفظ ( الجهة ) فلا نستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير .
ومثال ثان :- وهو قولهم ( المكان ) ، فهل يقال: الله في مكان أم لا ؟
الجواب : نقول أما المكان فلنا فيه مذهبان :- مذهب في لفظة ، ومذهب في معناه ، فأما لفظه فأتوقف فيه فلا أثبته ولا أنفيه ، وأما معناه فأستفصل فيه ، فإن أريد به الحق قبلته ، وإن أريد به الباطل رددته ، فإن كان يقصد به مكان سفل فهذا معني باطل ، وإن كان يقصد به مكان علو محيط بالله فهذا معني باطل ، وإن كان يقصد به استواء الله على عرشه ، فهذا معني حق، ولكن نقول له : لا تعبر عن هذا المعنى الحق بلفظ مجمل محتمل للحق والباطل ، بل الواجب عليك أن تعبر عنه بما ورد في الكتاب والسنة ن وهو لفظ ( استوى على العرش ) فلا نترك الألفاظ الشرعية ونذهب إلي الألفاظ البدعية التي تحتمل الحق والباطل ، فلا ينبغي مثل هذا خاصة في مسائل الاعتقاد ، فكلما كان تعبيرك يا طالب العلم عن المسائل العقدية بألفاظ النصوص كلما كان أولي وأدل على المعني وأبعد عن التبعات والمداخلات التي لا تفسد الحق وتكدره ، والله أعلم .

ومثال ثالث :- ( الجسم ) هل يقال الله له جسم أم لا ؟ الجواب : نقول : إن إطلاق الجسم لنا فيه مذهبان، مذهب في لفظه ، ومذهب في معناه ، فأما لفظه فأتوقف فيه فلا أثبته ولا أنفيه ، فلا أقول : الله له جسم ، ولا أقول : الله ليس له جسم ، لأن القرآن لم يثبت ولم ينف، وهذا اللفظ لم تستخدمه الأدلة أصلا، لا إثباتا ولا نفيا ،وأما معناه فإنني أستفصل فيه ، فإن كان يقصد بقوله : إن الله له جسم ، أي كأجسامنا ، وهي أجزاء وأبعاض متصل بعضها ببعض ، ومفتقر بعضها إلي بعضها، فإن كان هذا هو ما يريده من إطلاق الجسم على الله تعالى ، فنقول : هذا هو حقيقة قول الممثلة ، الذين يزعمون أن لله جسم كأجسامهم ، تعالى الله عما يقولون علو عظيما ، سبحانك هذا بهتان عظيم ، فالله يقول {ليس كمثله شيء} فإن كان يقصد جسم كأجسامنا فهذا باطل كل البطلان بالأدلة المتواترة من الكتاب والسنة ، وإن كان يعني بالجسم الذات والصفات الكاملة من كل وجه ، المنعوتة بنعوت الجلال، والموصوفة بصفات الكمال من كل وجه، فهذا معنى حق ، ولكن لا أُسميه جمسا وإنما أُسميه ( ذات وصفات ) فأقول : الله له ذات وصفات ، كما ثبت عن أهل السنة والجماعة ، وفي الصحيحين في حديث عائشة رضي الله عنها قالت بعث النبي صلى الله عليه وسلم رجلا على سرية ، فكان يصلي بأصحابه فيختم في كل ركعة بـ{قل هو الله أحد} فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال "سلوه لأي شيء يصنع ذلك " فسألوه ، فقال : لأنها صفة الرحمن ، فأنا أحب أن أقرأ بها ، فقال صلى الله عليه وسلم " أخبروه أن الله عز وجل يحبه " ، فلماذا نترك هذه الألفاظ التي نص عليها الدليل ، وتكلم بها أهل السنة ، وأثبتوها في كتبهم، خالفا عن سالف، من غير نكير فيما بينهم ، ونعمد إلي تلك الألفاظ التي أول من تكلم بها أهل البدع ، هذا والله خطأ محض ممن فعله ، فالجسم هنا إذا كنت تعني به جسما كأجسامنا فهذا باطل ، وإذا كنت تعني به ذاتا كاملة من كل وجه وليست مماثلة لما يخص المخلوقين فهذا حق ولكن أُسميه ذات وصفات ولا أُسميه جسما ، وإنما أسميه ذاتا وصفات ، والله أعلم .

ومثال آخر : إن قال قائل ما قولكم في "الحيز "؟ الجواب : نقول : الحيز لنا فيه مذهبان ، مذهب في ألفاظه ، ومذهب في معانيه ، فنقول في لفظه : إننا نتوقف فيه ، فلا نثبته ولا ننفيه ، فلا نقول : الله في حيز ، ولا نقول : الله

ليس بحيز ، لأن الأدلة لم تأت بإثبات لفظه ولا بنفيه ، وأما معناه فإننا نستفصل فيه ، فإن أريد به الحق قبلناه ، وإن أريد به الباطل رددناه ، فنقول : إن كنت تعني بالحيز أي الشيء الذي يحوز الأشياء وهي تحوزه ، أي هو يدخل فيها وهي تدخل فيه ، فهذا المعني باطل كل البطلان، ولا يجوز اعتقاده في الله ، بل إننا نكفر الحلولية الذين يزعمون أن الله حالٌّ في بعض ذوات خلقه ، فضلا عن الوجودية الذين يعتقدون أن ذات الله هي ذات العالم أصلا، وإنما الاختلاف في الأشباح والصور ، وإلا فالحقيقة واحدة، وهذا مذهب ابن عربي ، صاحب الفصول، وهذا كفر أكبر وردة عن الدين ، فمن اعتقد أن شيئا من المخلوقات قد حلت في ذات الله ، أو أن شيئا من ذات الله قد حل في بعض مخلوقاته، فقد كفر الكفر الأكبر بعينه ، ولذلك فقد أجمع أهل السنة على أن الله بائن من خلقه ، وهو فوقهم مستو على عرشه ، ليس في ذاته شيء من ذوات خلقه ، وليس في ذوات خلقه شيء من ذاته ، فالذاتان منفصلتانا وذات الله هي العليا العلو المطلق ، وإن كان يعني بالحيز بمعني المنحاز ، أي المنفصل البائن ، فهذا حق ، فالله منحاز أي بمعني منفصل بائن من خلقه ، ليس في خلقه شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من ذوات خلقه ، فالحيز بمعني المنحاز البائن المنفصل هذا حق، والحيز بمعني الشيء الذي يحيز الأشياء ويضمها إليه هذا معني باطل ، فلنترك التعبير بلفظ الحيز ، ونعبر بما عبر به أهل السنة والجماعة من قولهم : الله فوق سماوته ، بائن من خلقه ، والله أعلم.

وخلاصة الكلام أن نقول أن مذهب أهل السنة في الأسماء والصفات إثباتا ونفيا في ثلاث نقاط في الإثبات ذكرناه آنفا ، وفى النفي وبينت مذهبهم آنفا ، وفي ما لم يرد به دليل بخصوصه وبينت آنفا مذهبهم ، والله أعلم .

***

**القاعدة السابعة والعشرون: أسماء الله تعالى كلها حسنى [1].**

---

(١)مجموع الفتاوى ( ٦٩/٨) وشرح الأصفهانية (٧٧) ومدارج السالكين ( ٢٨/١) و ( ١٢٨/١ )

قال تعالى{ولله الأسماء الحسنى} وقال تعالى{قل ادعو الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى} وسر الحسن في أسماءه سبحانه إطلاقها على الله تعالى فهي اكتسبت الجمال لأنها أطلقت على الله تعالى ، وكذلك اكتسبت الحسن لأن كل اسم منها يتضمن صفة كمال ونعت من نعوت الجمال و الجلال والكبرياء والعظمة لله تعالى ، والله أعلم.

***

القاعدة الثامنة والعشرون: صفات الله تعالى كلها عليا [1].

قال تعالى{ ولله المثل الأعلى} أي الوصف الأعلى ، فكل صفة نثبتها لله تعالى فلله تعالى أعلاها وغايتها ونهايتها التي يعلمها الله تعالى ، فالله تعالى له القوة المطلقة التي لا نهاية لها ، والله عز وجل له القدرة المطلقة ، وله العلم الشامل الكامل ، وهكذا في أي صفة من صفات الله عز وجل فنثبت لله تعالى أعلاها ، وإن أثبتنا هذه الصفة للمخلوق فإنما نثبت للمخلوق بعضها ،ونثبت لله تعالى كلها ، فاله تعالى القوة المطلقة ، والمخلوق له مطلق القوة ، والله تعالى له العلم الكامل المطلق ، والمخلوق له مطلق العلم والمعرفة ، والله تعالى له العلو المطلق ، والمخلوق له مطلق العلو ، والله عز وجل له الجلال المطلق ، وللمخلوق مطلق الجلال وهكذا في سائر أسماء الله عز وجل وصفاته عز وجل التي تتفق مع شيء من أسماء المخلوقين وصفاتهم ، فالله عز وجل له أعلاها ونهايتها وكمالها ، والمخلوق له بعضها فقط ، والله أعلم .

***

القاعدة التاسعة والعشرون: أسماء الله تعالى لا تحصر في عدد معين [2].

---

(1) الصواعق المرسلة ( ٣/١٠٣٤)

(2) الفتاوى ( ٦/٣٧٤) ( ٢٢/٤٨٢) شرح مسلم للنووي ( ٥/١٧) بدائع الفوائد ( ١/١٦٦) وكذلك المقصد الأسنى ( ٣١)

وهذا هو الذي جرى عليه أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في الجمع بين حديثين شريفين صحيحين ، وهما ما رواه أحمد في المسند بسنده أن النبي صلى الله عليه وسلم " مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ نَاصِيَتِي بِيَدِكَ مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي وَنُورَ صَدْرِي وَجِلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَجًا قَالَ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَتَعَلَّمُهَا فَقَالَ بَلَى يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا " فإن قوله صلى الله عليه وسلم " أو استأثرت به في علم الغيب عندك " دليل على أن هناك أسماء له جل وعلا ، لا يعلمها أحد ، لأنها من علم الغيب الذي استأثر الله تعالى به في علم الغيب عنده ، لحكمة يعلمها الرب جل وعلا ، وهذه الأسماء التي استأثر الله تعالى في علم الغيب عنده لا ندري عن عددها على وجه التحديد ، مما يدل على أن أسماء الله تعالى لا تحصر في عدد معين ، والحديث الثاني :ـ قوله صلى الله عليه وسلم " إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة " فإن بعض الناس قد يفهم من هذا الحديث أن أسماء الله تعالى محصورة في هذا العدد ، وهذا ليس بصحيح ، بل إن المراد من هذا الحديث

حصر الثواب في هذا العدد ، أي أن الجنة لها أسباب كثيرة لدخولها ، ومن أسبابها أن يحصر المكلف من أسمائه جل وعلا هذا المقدار ، وهذا كقول القائل :ـ إن عندي مائة بيت من حفظها أعطيته كذا وكذا ، فهذا لا يفيد أنه ليس عنده من الأبيات الشعرية إلا هذا المقدار ، لا ، بل هذا يفهم منه أن من أراد الثواب فليحفظ من أبياته هذا المقدار ، وكقول القائل :ـ إن عندي تسعة وتسعين لغزا ، من حلها حلا صحيحا فله هذه الجائزة ، فهذا التركيب في اللغة ، لا يفهم أهل العربية أنه ليس عنده إلا هذه الألغاز فقط ، بل قد تكون عنده مئات الألغاز ، وكذلك نقول في قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث " إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة " فإنه لا يريد به حصر جميع أسماء الله تعالى ، لأن هذا الكلام والفهم يرده الحديث الأول ، وهو أن هناك من الأسماء ما قد استأثر الله تعالى في علم الغيب فلا يعلمه أحد ، ولكن المراد أن من أراد سلوك أحد أسباب دخول الجنة ، فليحفظ هذا

المقدار من أسمائه جل وعلا ، والمتقرر أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن ، والمتقرر أنه لا تعارض بين الأدلة الصحيحة ،إن نظر الناظر فيها بالعقل السليم الصريح ، فإن قلت :ـ وما المراد بإحصائها ؟ فأقول :ـ الظاهر والله تعالى أعلم أنه يريد به الإحصاء على وجه الإطلاق ، وهو إحصاء العدد حفظا ،

وإحصاؤها إيمانا ، وإحصاؤها عملا مقتضاها ، ومعناه التعبد لله تعالى بها وبآثارها ، والله أعلم .

***

القاعدة الثلاثون: الواجب في أسماء الله تعالى إثباتها وإثبات ما دلت عليه من الصفات والتعبد لله تعالى بمقتضاها [1].

اعلم رحمك الله تعالى ووفقك لكل خير وجعلك مباركا حيثما كنت أن الواجب في أسماء الله تعالى عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ثلاثة أشياء :ـ الأول :ـ أن تؤمن بها اسما لله تعالى ، فتسمي الله تعالى بها ، والثاني :ـ أن تؤمن بما تضمنته هذه الأسماء من الصفات ، لأن المتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى هو أن كل اسم لله تعالى فإنه لا بد وأن يتضمن صفة من صفات الكمال ونعتا من نعوت الجمال والجلال والبهاء والكبرياء والقداسة والعظمة ، والثالث :ـ أن تؤمن بالأثر المتعدي لهذا الاسم ، أي أن من كمال الإيمان بأسماء الله تعالى أن نتعبد لله تعالى بمقتضى هذا الاسم المبارك الكريم ، فإن التعبد لله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته من أهم موضوعات حياتنا ، بل هو أصل الحكمة من وجودنا وخلقنا في هذه الحياة ، فنحن موجودون في هذه الحياة حتى نتعبد لله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته ، فمثلا اسم الله تعالى ( السميع ) يقتضي منا أن نؤمن به اسما لله تعالى ، ويقتضي كذلك أن نؤمن بالصفة التي دل عليها هذا الاسم المبارك ، وهي صفة :ـ السمع ، ويقتضي منا كذلك أن نتعبد لله تعالى بمقتضى هذا الاسم

---

[1] مفتاح دار السعادة ( ٢٨٦/١) وعدة الصابرين ( ٣١٠) والوابل الصيب ( ٤٣) و تكميل شجرة المعارف والأحوال (١٤-١٥)

وهو أن لا يسمع الله تعالى منك إلا ما يرضيه ، فلا تكذب ولا تلعن أو تشتم أو تقول هجرا من القول أو فحشا من الكلام ، لأنك مؤمن بأن ربك الذي تعبده يسمع ما تقول ، ولا يخفي على سمعه شيء في الأرض ولا في السماء ، فكلما همت نفسك الأمارة بالسوء أن تتلفظ بكلمة السوء أو تقول مقالة محرمة فتذكر أن الله تعالى من أسمائه السميع ، فحينئذ تنزجر نفسك عن هذا الكلام الذي لا يرضي الله تعالى ، فقد سمع الله تعالى مقالة اليهود الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء وتوعدهم بالعذاب والعقوبة على هذه الكلمة ، قال تعالى{لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ} فإياك ثم إياك من أن تكون ممن توعده الله تعالى من فوق سبع سموات بسبب كلمة سوء قالها بلسانه ، فاحفظ لسانك أيها المسلم من تلك السقطات التي قد تذهب دنياك وآخرتك ، وتوجب عليك سخط الله تعالى وحبط العمل ، وفي الحديث " من يضمن لي ما بين فكيه وما بين فخذيه أضمن له الجنة " فلا تطلق لسانك بالكلام المحرم ظنا منك أنك لا يسمك أحد ، فإن ربك سميع بسمع ، ولا يخفي عليه ما تقول ، وفي الحديث " وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالا يهوي بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب " وفي الحديث " وهل يكب الناس على وجوههم ـ أو قال ـ على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم " وفي الحديث " أكثر ما يدخل الناس النار الفم والفرج " فاتق الله تعالى في لسانك واحبسه عن فاحش القول المحرم ، فإن هناك من تكلم بكلمة السوء فأحبطت عمله وأفسدت دنيا وآخرته ، كما في الحديث :ـ أن رجلا قال :ـ والله لا يغفر الله تعالى لفلان ، فقال الله تعالى " من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان فقد غفرت لفلان وأحبطت عملك " وبالمقابل من ذلك فإنك إن دعوت الله بالصوت الخفي فإنك تعلم عندها أن هناك ربا عظيما يسمع دعاءك ويسمع استغاثتك ويغيث لهفتك ، فإننا لا ندعو أصم ولا غائبا ، إنما ندعو ربا قريبا مجيبا ، وفي الحديث " فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا ، إنما تدعون ربا قريبا مجيبا ، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم منة عنق راحلته " وسبحان من وسع سمعه الأصوات ، فقد جاءت المجادلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليها ما فعل زوجها ، ولكنها تشتكي إلى الله تعالى ، وكان صوتها لا يكاد يسمعه القريب منها ، كما تقول عائشة :ـ وإنه ليخفي علي

بعض حديثها ، فأنزل الله تعالى {قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير}وكل ذلك الإيمان منبثق من الإيمان بأن الله تعالى من أسمائه السميع ، وأما الذي يتخبط في الكلام حيثما اتفق ، ولا يراعي سمع الله تعالى ، فهذا عنده خلل في الإيمان بأن الله تعالى يسمعه ، أو أنه جعل الله تعالى أهون السامعين عنده ، سبحانه وتعالى عن ذلك ، فالله تعالى يسمع كل شيء ، ولا تختلط عليه اللغات ولا اجتماع الأصوات ، ولا تخفي عليه النجوى ، كما قال تعالى{أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون} ، فالحذر الحذر من زلات اللسان فإن أمرها عظيم وعاقبتها وخيمة ، نسأل الله تعالى السلامة والعافية ، ومما نؤمن به كذلك بان ربنا جل وعلا من أسمائه ( البصير ) فالواجب علينا في هذه الاسم أن نؤمن به اسما لله تعالى ، ونسمي الله تعالى ، ونؤمن بأن هذا الاسم العظيم يتضمن صفة عظيمة ، وهي صفة ( البصر ) ولكن هذا لا يكفي ، بل لا بد من التعبد لله تعالى بأثر هذا الاسم وهذه الصفة ، ويكون ذلك بأن تحرص كل الحرص على أن لا تكون في مكان يغضب الله تعالى ، أعني أمكنة الكفر والمجون السخافة ومحال المعصية ، وأن لا تكون غافلا عن بصر الله تعالى إن حدثتك نفسك بارتكاب معصية ، حتى وإن تيسرت لك أسبابها ، فإن المؤمن يذكر نفسه بأن ربه الذي يؤمن به له بصر ، فهو يرى جل وعلا ، ولا يخفي على بصره شيء في الأرض ولا في السماء{ألم يعلم بان الله يرى}وقال تعالى{والله بصير بما يعملون}{والله بما تعملون بصير}وقال تعالى{والله بصير بالعباد}وقال تعالى{إن الله لا يخفي عليه شيء في الأرض ولا في السماء} فإن كنت في ظلمة الليل وقد أغلقت الباب على نفسك ولا أحد معك من البشر ، وتيسرت لك المعصية ، فحاول أن تذكر نفسك أن ربك الذي تعبد وتؤمن به من أسمائه البصير وأن من صفاته البصر ، وأنه يراك الآن ويعلم ما تريد ، فلا تجعل الله تعالى أهون الناظرين لك ، ووالله لو أن طفلا حرك عليك الباب وأنت تزاول هذه المعصية لنزل قلبك من الخوف في قدميك ـ كما يقولون ـ مع أنه مخلوق لا يملك لك نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا ، أتخاف من طفل أو حركة ريح حركت عليك الستر ولا تخاف من الله تعالى الذي يراك حين تقوم وحين تهم وحين تزاول ، تالله إن هذا لدليل على ضعف كبير في الإيمان بأن الله بصير بحالك عليم بما

**تفعل ، فلا بد من تجديد الإيمان في قلبك بذلك دائما ، ولا يكون ذلك إلا بكمال التعرف على الله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته ، وإن كنت عارفا بالأدلة ولكنك لا تعمل بمقتضاها فالحجة عليك قائمة ، والعلم إنما ثمرته العمل ، فمن لا يعمل بعلمه فإنما يهلك نفسه باستجماع حجج الله عليه ، ولا نزكي أنفسنا من ذلك ، ولكن الوصية أنك إن وقعت في شيء من هذه الحفر أن تبادر بالتوبة ، لعلها تمحو ما جنته يداك ، وإياك والإصرار ، فإنه عين الهلكة ، والمهم أن العبد لا يكمل إيمانه بأن ربه بصير إلا إذا تعبد لله تعالى بمقتضى هذا الاسم ، ففي الحقيقة هذه القاعدة الطيبة هي موضوع حياتنا ، فاشدد عليها بيديك ، وفقك الله تعالى لكل خير . والله أعلم.**

**القاعدة الواحدة والثلاثون : : أسماء الله أعلامٌ، وأوصاف[1].**

وهذه قاعدة لن نطيل عندها، فهي أعلام باعتبار دلالتها على الاسمية، وأوصاف باعتبار دلالتها على الوصفية، بمعنى أن كل اسم من أسماء الله يتضمن صفةً من صفاتهِ، فالعليم اسمه والعلم صفته، والقدير اسمه والقدرة صفته، فإياك أن تؤمن بالاسم وتنكر الصفة فتكون معتزليًا؛ لأن المعتزلة يؤمنون بالأسماء ويكفرون بما تضمنتها من الصفات، فيقولون: الله عليم بلا علمٍ حقيقي، الله قدير بلا قدرةحقيقة ، قويٌ بلا قوة حقيقة ، وهذا غير مقبول أبدًا.

فقرر أهل السنة أن يؤكدوا على هذه القاعدة، ويقولون: الاسم لا يتم الإيمان به إلا إذا آمنت بصفته، فالحكيم اسمه، والحكمةُ صفته، والسلام اسمه، والسلامة من كل عيبٍ صفته، والقدوس اسمه والقداسة المطلقة صفته .

**القاعدة الثانية والثلاثون : الله موصوف بصفات الكمال والجلال قبل وجود آثارها[1].**

---

(١) مجموع الفتاوى ( ٢٠٦/٥ ) وشرح العقيدة الأصفهانية ( ١٣٩ ) وجواب الاعتراضات المصرية ( ١٢٩ ) وبدائع الفوائد ( ٢٨٥/١ )

يقول الإمام الطحاوي في عقيدته: (ليس بعد الخلق استحق اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري) .

أي بمعنى: أن الله لا يحتاج في تسميته-عزَّ وجل- إلى وجود أثار صفاتها، فالله موصوف بأنه يغفر الذنوب قبل وجود الذنب وقبل وجود المعصية، الله-عزَّ وجل- وموصوف بالخلق قبل وجود المخلوق، وموصوف بالربوبية قبل وجود المربوب، وموصوف بأنه تواب قبل وجود الذنب الذي يتوب عليه، فلا يتوقف اتصاف الله بصفة الكمال على وجود آثارها، بل هو موصوف بصفات الكمال قبل وجود آثارها.

فلا يمكن أبداً أن نصف الله-عزَّ وجل- بصفة مبتدئة جديدة؛ لأن آثارها وجدت فالاتصاف لا تعلق له بالآثار، فهو موصوف بالكمال قبل أن توجد آثاره، وهذا بخلاف الصفات التي تطلق على ابن آدم، فلا يوصف الإنسان بالكرم إلا إذا وجد أثر الكرم، فإن أكرمنا وصفناه بالكريم، فصفات كمالنا مربوطةٌ بآثارها، فتوجد الآثر ثم توجد الوصف، لكن الله هو الكريم قبل أن يوجد من يكرمه، وهو الغفور قبل أن يوجد من يغفر له، وهو التواب قبل أن يوجد من يتوب عليه، وهو الجبار، القوي، القهار، الحكيم، وهكذا قبل وجود المخلوق ، فلا تعلق لوصف الله بآثارها، فهو موصوف بصفات الكمال، ومنعوت بنعوت الجمال، والجلال، والكبرياء، والعظمة قبل وجود آثارها.

---

(١) بدائع الفوائد ( ١٦٢/١- ١٦٣ ) والنظر في تقريرها العقيدة الطحاوية عند قول الطحاوي ( له معنى الربوبية ولا مربوب ومعنى الخالق ولا مخلوق ) شرح الطحاوية لابن أبي العز ( ٢١١/١ )

**القاعدة الثالثة والثلاثون : أهل السنة يثبتون صفات الكمال على وجه التفصيل، وينفون صفات النقص على وجه الإجمال[1].**

وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة ، وهي طريقة القرآن والسنة ، وطريقة الرسل الكرام ، فإن الكتب نزلت والرسل أرسلت بإثبات مفصل وبنفي مجمل ، وهي طريقة الأدب مع الله تعالى ، فإن كنت تريد إثبات صفات الكمال لله تعالى ففصل ، فمهما فصلت فأنت مصيب ، وإن أردت أن تنفي عنه صفات النقص فأجمل ولا تفصل ، ولا تعكس الأمر فتكون من أهل البدع ، فإن أهل البدع يقولون : املأ الدنيا نفيا ولا تثبت صفة واحدة ، فهم لا يصفون الله تعالى إلا بالسلوب أي النفي ، ولا يثبتون لله تعالى ما أثبته لنفسه من صفات كماله ونعوت جلاله وجماله جل وعلا ، ، وأما الطريقة السنية السلفية فهي في الإثبات : تفصل ، وفي النفي : تجمل ، كما في قوله تعالى في سياق الإثبات { هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر} فانظر كيف فصل في إثبات أسماء كماله ونعوت جلاله وجماله ، وغالبا ما يختم الله تعالى الآيات باسمين من أسمائه ، {العزيز الحكيم} {الغفور الرحيم} {العلي العظيم} {العفو الغفور} والأمثلة على هذا كثيرة جدا ، وأما إن نظرنا في جانب النفي فإننا نجد أنه يجمل ولا يفصل ، كما قال تعالى{ليس كمثله شيء} وقوله تعالى{فلا تجعلوا لله أندادا} وقوله تعالى{هل تعلم له سميا} وقوله تعالى{فلا تضربوا لله الأمثال} فهذا هو الإجمال في النفي ، فهذه قاعدة متفق عليها بين أهل السنة ، بل هي طريقة الأدب مع ملوك الدنيا ، فإن الأسماع تطرب إلى التفصيل في الإثبات والإجمال في النفي ، فدل على هذه الطريقة النقل والعقل والحس والواقع ، فاحفظ هذا الأصل العظيم الكبير الفخم ، فإنه أصل كبير عند أهل السنة ، ولكن لا بد وأن تعلم أنها من القواعد

---

(١) مجموع الفتاوى ( ٣ / ٤ ) ومنهاج السنة لابن تيمية ( ٢/١٥٦ ـ ١٥٧ ) و ( ٢/١٨٥ ـ ١٨٧ )

الأغلبية لا الكلية ، بمنعى أن الأدلة أحيانا قليلة تأتي بإثبات مجمل ن وبنفي مفصل ، كما قال تعالى{ولله الأسماء الحسنى} وقوله تعالى{ولله المثل الأعلى} فهذا إثبات ولكنه مجمل ، إلا انه قليل ، وأما النفي المفصل فكقوله تعالى{وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا}وهذا نفي {ولم يكن له شريك في الملك} وهذا نفي {ولم يكن له ولي من الذل} وهذا نفي ثالث ، فهذا نفي مفصل ، وكقوله تعالى{لم يلد ولم يولد} ولكن هذا قليل مقارنة بالقاعدة الأصل من النفي المفصل والنفي المجمل ، والله أعلم .

**القاعدة الرابعة والثلاثون : أهل السنة وسطٌ في باب الأسماء والصفات بين الممثلة والمعطلة[1].**

وهذه قاعدة متفرعة عن قاعدة الوسطية في قول الله -عز وجل-:(وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)[البقرة:١٤٣]،فأهل السنة والجماعة وسطٌ بين فرق الأمة كوسطية الأمة بين الأمم، فكما أن الأمة الإسلامية وسط بين الأمة المغضوب عليها، وهى اليهود، والأمة الضالة، وهي النصارى، فكذلك فرق الأمة انقسمت إلى ثلاث طوائف:

فطائفةٌ أفرطت، وطائفةٌ فرطت، وطائفةٌ توسطت، والمتوسطون في كل أبواب الاعتقاد إنما هم أهل السنة والجماعة، رحم الله أمواتهم، وثبت أحياءهم، وحشرنا يوم القيامة معهم.

ففي باب الأسماء والصفات انقسم أهل القبلة إلى ثلاثة أقسام: إلى طرفين، ووسط، فالطائفة الأولى طائفة الممثلة، وقالوا في باب الأسماء والصفات قولاً هو حق في بعضه، وباطل في بعضه، قال الممثلة: نحن نثبت لله الأسماء والصفات، وهذا حق، ولكنهم أفسدوا هذا الحق بباطل أعقبوه به، فقالوا: على وجه يماثل صفات المخلوقات، فعندهم حق وباطل، فما هو الحق الذي عندهم؟

---

(1) ?????????? ???????? ???????? (494) ????? ?????????? ???????? (126)

الجواب : إثبات الصفات، وما الباطل الذي عندهم؟ الجواب : تشبيهها بصفات المخلوقات. فاحفظ الحق الذي عندهم ، وأما الطائفة الثانية فهم المعطلة ، وعندهم في باب الأسماء حق وباطل ، فقالوا : نحن ننزه الله تعالى عن مماثلة المخلوقات ، وهذا لا جرم انه حق ، وليتهم وقفوا عند هذا الحق ، ولكنهم أفسدوه بقولهم : على وجه ننفي معه الأسماء والصفات ، وهذا باطل ، فأنت ترى أن عندهم وباطل ، فلو أنك وفقك الله تعالى جمعت الحق الذي مع الممثلة والمعطلة لتبين لك مذهب أهل السنة والجماعة ، فالحق الذي مع الممثلة هو قولهم ( نثبت لله الأسماء والصفات ) والحق الذي مع المعطلة هو قولهم ( وننزه الله عن مماثلة المخلوقات ) فما بين الأقواس هو حقيقة مذهب أهل السنة والجماعة ، فأخذنا الحق الذي مع الطائفتين لأننا أولى بالحق منهم ، وتركنا الباطل الذي معهم لأنهم هم أولى بالباطل ، فإثباتنا للأسماء والصفات لا تمثيل فيه ، وتنزيهنا لله تعالى لا تعطيل فيه ، فنحن وسط في هذ الباب بين هاتين الطائفتين ، والله أعلم .

**القاعدة الخامسة والثلاثون : كل معطلٍ ممثلٍ وكل ممثلٍ معطل[1].**

فهناك تلازمًا بين التعطيل والتمثيل، ولابد من بيان حقيقته، فمن وقع في التمثيل فحقيقته أنه وقع في التعطيل، ومن وقع في التعطيل فحقيقته أنه وقع في التمثيل، فما العلاقة بينهما؟

قالوا: إن عندنا درجتين من صعد إحداها صعد الأخرى، درجة التمثيل ثم فوقها درجة التعطيل، فالمعطل لن يصل إلى درجة التعطيل إلا بعد على درجة التمثيل، فمثّل أولًا، وعطّل ثانيا، إذ لو لم يمثل صفات الله بصفات خلقه لما عطل.

(١) مجموع الفتاوى ( ٢٧/٥ )

فلو قلت له: لماذا عطلت الله عن صفة الرحمة؟ لقال: إن المخلوق له رحمة، والاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات، فلو أثبتّ لله الرحمة لاستلزم أن تكون مثلها، فمثّل أولًا، ورأى أن الحلّ في التعطيل فعطل ، فصدق قولنا أن كل معطل فهو ممثل ، وكل ممثل فهو معطل .

وأما قولنا : كل ممثل فهو معطل.

وبيناه أن الممثل لما مثّل صفات الله بصفات خلقه، عطّل الله تعالى عن ثلاثة أشياء، أي وقع في لا ثلاث تعطيلات :

أولًا: عطل الصفات التي تنفي مماثلة الله بخلقه إجمالاً، كقوله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)[الشورى:١١]، فالممثل عطل هذا النص العام وقوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)[الإخلاص:٤]،فالممثل عطل هذا النص العام، (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا)[مريم:٦٥]، فالممثل عطل هذا النص العام، (فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ)[النحل:٧٤]، افلممثل عطل هذا النص العام، أي أخرجه عن مدلوله، ولم يؤمن به، فعنده تعطيل للنصوص العامة التي تنفى مماثله الله بخلقه .

التعطيل الثاني: أنه عطل النص المخصوص الذي يثبت هذه الصفة، (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ)[المائدة:٦٤]، عطلها الممثل لأنه يعتقد أنها كيد المخلوق، والنص لا يدل على صفةٍ كصفة يد المخلوق، وإنما على صفة لائقة بالله-عزَّ وجل-.

فالممثل عطل نصوص الصفان كلها فعطل النص التي يثبت الوجه، وعطل النص الذي يثبت السمع، وعطل النص الذي يثبت البصر.

فإن قلت : وكيف عطلها؟

الجواب: لأنها نصوص جاءت بمعانٍ لائقة بالله، وهو يجعلها مشابهه للمخلوق، فلم يؤمن بمقتضاها، فعطل كل نصوص الصفات في الكتاب والسنة، فصار عنده تعطيلان: تعطيل عام، وتعطيل خاص.

التعطيل ثالث، : أنه عطل الله عن كماله الواجب فإن من يجعل يد الله الكاملة من كل وجه كيد المخلوق الضعيفة العاجزة فقد عطل الله عن كماله الواجب ،

ومن يجعل وجه الله كوجه المخلوق فقد عطل الله تعالى عن كماله الواجب ، ومن جعل استواء الخالق كاستواء المخلوق فقد عطل استواء الله عن كماله الواجب ، وكما قيل : ألم ترى ان السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصى .

والمتقرر أن مقارنة الكامل بالناقص تنقص الكامل عن كماله .

**القاعدة السادسة والثلاثون : صفات الله ذاتيه وفعلية[1].**

فما كان ملازمًا لذاته لا ينفك عنها فهو ذاتيٌّ، وما كان متعلقًا بفعله، فهو يفعله متى شاء، ويترك فعله متى شاء، فهو فعليٌّ، فالصفة المضافة إلى الله- عزَّ وجل- إن كانت لا تنفك عنه لا أزلاً ولا أبدًا فهي ذاتيةٌ كالعلم والحياة والسمع والبصر والعلو، وإن كانت تنفك عنه أحيانًا فهي فعلية كالاستواء والنزول والمجيء والاتيان .

**القاعدة السابعة والثلاثون : صفات الأفعال تعتبر ذاتية باعتبار أصل قدرة الله-عزَّ وجل- عليها[2].**

فقولنا: باعتبار أصل قدرة الله عليها، أي: باعتبار كمال قدرته على فعلها متى شاء، فالغضب فعلي باعتبار صدوره، لكنه ذاتي باعتبار أصل القدرة عليه متى شاء، والكلام فعلي باعتبار صدوره، أي: آحاده، لكنه ذاتي باعتبار أصل القدرة عليه متى شاء، والكراهية فعليه باعتبار صدورها من الله -عزَّ وجل- ولكنها ذاتيةٌ، باعتبار أصل القدرة عليها.

وهكذا نقول في سائر الصفات الفعلية لله تعالى فهي فعلية باعتبار آحادها وذاتية باعتبار اصل القدرة عليها .

---

(١) مجموع الفتاوى ( ١٢/ ٤٣٥ ) والقواعد المثلى ( ٢٤ )

(٢)

**القاعدة الثامنة والثلاثون : من أنكر صفة من الصفات الثابتة إنكار تكذيب وجحود فهو كافر، وإن كان إنكار تأويل ففاسق[1].**

لو سألك سائل وقال: من تكلم في شيء، أو جحد شيئًا من صفات الله، أو أنكر شيئًا من صفات الله، هل يكفر أم لا يكفر؟

الجواب : نقول: ننظر أولاً في إنكاره، فإن كان إنكار جحود وتكذيب للنص الذي أثبتها، فقال: الله لم يقل أصلًا: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ)[المائدة:٦٤]، فإنكاره إنكار جحودٍ وتكذيب لأصل النص، فهذا كافر، كفراً مخرجاً من الملة.

وإن قال: أنا مؤمن بالنص، ومؤمن بقول الله -عز وجل- ولكن اليد هنا عندي هي: النعمة، والقدرة، فهذا إنكار تأويل وشبهة، فإنكار التأويل والشبهة لا يجعل أهل السنة يكفرونه حتى تكشف شبهته، فإذا انكشفت عنه الشبهة، وأصر، فحينئذ نعامله بمقتضى فعله.

فمن أنكر شيئاً من الصفات، فإن كان إنكاره إنكار جحود وتكذيب، فكافر؛ لتكذيبه للقرآن، وإن كان إنكار تأويل وشبهة، فهو فاسقٌ، يجب كشف شبهته، وكسر حجته.

**القاعدة التاسعة والثلاثون : كل ميلٍ عما يجب اعتقاده في أسماء الله وآياته فهو إلحاد[2].**

---

(١) مجموع الفتاوى ( ٥٣٨/٧ ) والتمهيد لابن عبدالبر ( ٤٢/١٨ ) ومدارج السالكين ( ٣٣٨/١ ـ ٣٣٩ ) وفتح الباري ( ٤٠٧/١٣ ) و ( ٥٢٣/٦ ) وشرح مسلم للنووي ( ٥٩٨/٥ ـ ٥٩٩ )

(٢) مدارج السالكين ( ٣٠/١ ) وتفسير القرآن للسمعاني ( ٢٣٦/٢ ) ولطائف الإشارات للقشيري ( ٣٧٠/١ )

فالإلحاد حرام، والإلحاد لغةً هو الميل، وأما في الاصطلاح: فهو الميل عما يجب اعتقاده في أسماء الله وآياته.

والإلحاد حرام بكل صوره، سواءً أكان في أسماء الله؛ لقول الله-عزّ وجل-: (وذر الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ)[الأعراف:١٨٠]، أو كان في آياته الكونية أو الشرعية؛ لقول الله –عزّ وجل-: (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا)[فصلت:٤٠].

وقد بين العلماء كابن القيم وغيره، أن الإلحاد في أسماء الله إما بإنكار هذه الأسماء، فإنكارها إلحاد، أو إنكار صفاتها التي تضمنتها كما فعل المعتزلة، فهذا أيضًا إلحاد، أو إطلاقها على بعض المخلوقات، كالعزى من العزيز، واللات من الله، ومناة من المنان، فهذا أيضا إلحاد ، أو أن يسمى الله بما لم يسمِّ به نفسه فهذا أيضا إلحاد ، فالإلحاد في الأسماء إما إنكارها، أو إنكار صفاتها، أو اشتقاق شيء منها للمعبودات من دون الله، أو تسمية الله بما لم يسمِّ به نفسه.

وأما الإلحاد في الآيات، فهناك نوعان من الآيات:

١- آيات كونية: كالشمس، والقمر، والنجوم، والجبال، والشجر.

٢- آيات شرعية وهي: القرآن.

فأما الإلحاد في الآيات الشرعية، فتحريفها وتعطيلها عن مدلولاتها الصحيحة، أو تكذيبها، وجحودها، أو الكفر بها، فهذا إلحاد في الآيات الشرعية.

وأما الإلحاد في الآيات الكونية، فاعتقاد خالقٍ لها مع الله، أو اعتقاد مدبر، أو متصرف لها مع الله -عزَّ وجل-، فالإلحاد كله حرام سواءً أكان في أسماء الله، أو في آياته الكونية، أو الشرعية، وقد يصل في بعض صوره إلى الكفر والمروق من الملة بالكلية .

**القاعدة الأربعون : مذهب السلف أعلم وأحكم وأسلم[1].**

فهو أعلم : لابتنائه عن الكتاب والسنة، وأحكم: لموافقته لمذهب السلف الصالح ومذهب الصحابة، وأسلم: لأن من دان به شهد له النص بأنه من الطائفة المنصورة والفرقة الناجية.

فأهل السنة متصفون بهذه الصفات الثلاثة: فهم سالمون من كل شبهةٍ تكدر صفو عقيدتهم، وأنهم حكماء فيما يقررون من العقائد، وأنهم أعلم الطوائف؛ ولذلك من قوه علمهم وحكمتهم لم يختلفوا ولم يتفرقوا كما فعلت (الرافضة) فقد انقسمت إلى فرق كثيرة ، (والمعتزلة) انقسمت إلى فرق كثيرة، والجهمية انقسمت أيضًا إلى عدة فرق.

إلا أهل السنة فإنهم على مدار التاريخ ما انقسموا، بل تقرأ الكتاب لمؤلفين مختلفين في أعمارهم وعصرهم وبلادهم، وكأنها من مؤلف واحد لما تراه اتفاق التقرير واتفاق الاستدلال .

فمذهب السلف واضح لا شبهه فيه؛ لذلك يقول النبي -عليه الصلاة والسلام- كما في حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما: **«ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة»**[2].

---

(١) مجموع الفتاوى ( ٥/٩- ١١ ) وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير ( ٩٣ ) والتحف في مذاهب السلف للشوكاني ( ٣ - ٤ ) ولوامع الأنوار للسفاريني ( ١/٢٥ )

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب شرح السنة، (٤/١٩٨) برقم (٤٥٩٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم (٢/١٣٢٢) برقم (٣٩٩٣).

**القاعدة الواحدة والأربعون : كل من حرف شيئاً من الصفات، لزمه في تحريفه نظيرُ ما فر منه[١].**

مثال: الأشاعرة يحرفون الرحمة، ويقولون: الله لا يوصف بالرحمة، وإنما المراد بالرحمة هي إرادة الثواب، فحرَّفوا الرحمة إلى الإرادة.

وذلك لأن للمخلوق رحمة فيلزمهم في الإرادة ما لزمهم في الرجمة لأن المخلوق له ارادة ،فهم فروا من شيء ووقعوا في نظيره .

وكذلك : ينفون عن الله تعالى صفة الغضب ويحرفونها بارداة الانتقام فيلزمهم فيما فروا إليه نظير ما لزمهم فيما فروا منه، بل تجدهم يثبتون السمع والبصر مع أن المخلوق له سمع وبصر فلو كان فرارهم من إثبات الصفات خوفا من مشابهة الله للمخلوقات لوجب عليهم نفي السمع والبصر وهذا يدلك على أن كل من حرف شيئا من الصفات لمحظور قام في عقله فإنه يلزمه فيما فر إليه نظير ما لزمه فيما فر منه .

**القاعدة الثانية والأربعون : كل ما يفرضه العقل على صفات الله من اللوازم الباطلة، فمن قذارة التمثيل[٢].**

اعلموا وفقكم الله أن أعظم قذارة يزرعها الشيطان في عقلك وقلبك، هي قذارة التمثيل، أقسم بالله أنه ما وقع الشرك في العالم إلا بسبب هذه القذارة، فلماذا عُبد عيسى من دون الله؟ لأنهم مثّلوا عيسى بالله، فلمّا وقعوا في التمثيل وقعوا في الشرك، ولماذا عُبد القمر من دون الله؟ لأنهم ظنوا أنه ينفع ويضر، فهذه من خصائص الله، فلو أن عقولهم سلمت من هذه القذارة، لما وقع الشرك في بني

---

(١) مجموع الفتاوى ( ٢٤/٣ ) ومدارج السالكين ( ١/ ٢٣٦ )

(٢) مجموع الفتاوى ( ٤٤٩/٢ ) و ( ٥١٦/٦ ) والصفدية ( ١٠٢/١ ) وبيان تلبيس الجهمية ( ٧٠/٢ ) ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ( ٢٠ ) وأضواء البيان ( ٢/ ٣١٩ )

آدم أبدًا، فاحفظ عقلك وقلبك أيها المسلم من هذه القذارة الإبليسية الملعونة، إن كنت تريد أن تبقى عقيدتك سليمة.

فقاعدة الشرك قائمة على قذارة التمثيل إما تمثيل الخالق بالمخلوق أو تمثيل المخلوق بالخالق، فلما وقع التمثيل بين الخالق والمخلوق، وانزرعت هذه القذارة الملعونة الإبليسية في قلوب وعقول كثير من الناس، وقعوا في هذا الخلل العقدي ، وكذلك صفات الله -عزَّ وجل- فإن بعض العقول لوجود هذه القذارة فيها، لا يكون إيمانها ببعض الصفات إيماناً صحيحاً؛ لوجود بعض اللوازم في عقله، وهذه اللوازم وراءها تلك القذارة فلو كان عقلك سالمًا من هذه القذارة لمرت الصفة على عقلك مرور الكرام، ما توقف فيها عقلك، ولا لزم عليها شيء من اللوازم، لكن المشكلة أن هذه الصفة وافقت قذارة التمثيل.

فلو أنك آمنت باستواء لائق بالله، لما لزم عليك أي لازم، لكن لما قلت: استواؤه كاستواء المخلوق، لزمت عليك اللوازم الباطلة، ولو كنت مؤمنًا بعلو الله، لما لزمت عليك اللوازم، لكن لما جعلت علوه كعلو المخلوق، لزمت عليك اللوازم، وإذا قلت: إن الله ينزل إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الآخر نزولاً ليس كنزول المخلوق، لما يلزم عليك أي لازم، لكن لما قلت: نزول الله كنزول المخلوق لزمة عليك اللوازم الباطلة

فمتى ما ثار في ذهنك لازم باطل في شيء من الصفات ، فاعرف أن ثمة قذارة هي التي أفرزت هذا اللازم، وهى قذارة التمثيل، فالشاهد أن أي لازم باطل يفرضه الشيطان في ذهنك، اعرف أن وراءه هذه القذارة، فالواجب علينا أن نحمي عقولنا وقلوبنا من وجود هذه القذارة ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، والله أعلم .

**القاعدة الثالثة والأربعون : أفعال الرب صادرة عن أسمائه الحسنى وصفاته العلى[1].**

(١) بدائع الفوائد ( ١/١٦١ - ١٦٢ )

اعلموا أن صفة الكمال والحسن لا يتصف بها المخلوق إلا بعد أن يفعل الحسن، فوصف الكمال مربوط بفعل الحسن، فأكرِم فعلاً حتى تسمى أو توصف بالكريم، وكن عزيزاً فعلاً حتى توصف بالعزيز، وكن باذلاً فعلا حتى توصف بأنك باذل.

فصفات كمالنا مرهونة بتقدم الأفعال، ولكن الله -عز وجل- كَمُل ففعل، فأفعاله بعد كماله، فالمخلوق فعل فكمل، والله كمل ففعل ، فأفعال الله -عزَّ وجل- نابعة من كمال سابق، لا من كمال لاحق، والمخلوق أفعاله نابعة من كمال سيأتي فيما بعد، فهو يذبح الذبائح الكثيرة، وينفق الأموال الطويلة حتى يقال له: كريم، فما استحق هذا الكمال إلا بعد الفعل فعل فكمل، لكن الله كمل ففعل، وهذه من قواعد ابن القيم رحمه الله، فانتبهوا إلى الفرق هنا.

**القاعدة الرابعة والأربعون : أسماء الله الحسنى وصفاته العلى من مقتضيات الإيمان بربوبيته[1].**

ولذلك يستدل الله -عزَّ وجل- في القرآن كثيرًا على ربوبيته بصفات كماله ، فاستدل على ربوبيته بأنه القوي، واستدل على وحدانيته في ربوبيته بأنه الضار النافع، واستدل عليها بقدرته، واستدل عليها بعلوه، واستدل بكلامه وسمعه وبصره، فيستدل على ربوبيته بأسمائه وصفاته، فمن صار عنده خلل في قضية الأسماء والصفات؛ فسيؤدى به ذلك، إلى الخلل في الإيمان بربوبية الله-عزَّ وجل-.

لذلك فتوحيد الأسماء والصفات والربوبية متلازمان، قال ابن تيميه: التوحيد ينقسم إلى توحيد معرفة وإثبات: وهو الربوبية والأسماء والصفات، وتوحيد قصد وطلب، وهو توحيد الألوهية.

---

(١) إغاثة اللهفان لاين القيم ( ١٣٥/٢ ) وتحذير أهل الإيمان ضمن الرسائل المنيرية ( ١٤٠/١ ) والكواشف الجلية للسلمان ( ٤٢١ ـ ٤٢٢ )

فجعل الربوبية والأسماء والصفات قسما واحد، وهو: توحيد المعرفة والإثبات، فمن عطل الربوبية، فقد عطل الأسماء والصفات، ومن عطل الأسماء والصفات، فقد عطل الربوبية.

**القاعدة الخامسة والأربعون : سلب كمالات الأسماء والصفات عن المعبودات دليل على بطلان عبوديتها[1].**

فكما أن الله –عز وجل- استدل على كماله في وحدانيته بربوبيته وبأسمائه وصفاته، واستدل على بطلان المعبودات الأخرى، بسلب هذه الأسماء والصفات عنها ، يقول الله -عز وجل- عن إبراهيم: (يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسّمَعُ ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا )[مريم:٤٢]، فدل ذلك على ان من مقتضيات ربوبية الله إثبات سمعه وبصره، ومن مقتضيات بطلان عبادة غيره سلب سمعه وبصره ، فصفات الكمال دليل على وحدانية الله في ربوبيته، وسلب صفات الكمال عن المعبودات دليل على بطلان عبادتها.

(قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ)[سبأ:٢٢]، فنفى عنهم صفة الملك وهو من مقتضيات الربوبية، قال الله -عز وجل-: (وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ)[فاطر:١٣]،

وقال: (إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ)[فاطر:١٤]، وقال: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذبابا ولو اجتمعوا له )[الحج:٧٣]، فنفى عنهم صفة الخلق (أيشركون ما لا يخلق شيئاً وهم يُخلقون).

فإثبات صفات الكمال دليل على وحدانية الله في ربوبيته، وسلب كمالات الصفات عن المعبودات دليل على بطلانها.

---

(١) مجموع الفتاوى ( ٨٢/٦ ) وهي المسماة بالرسالة الأكملية فقد ذكر فيها ابن تيمية عين هذه القاعدة .

**القاعدة السادسة والأربعون : إشارة التمثيل عند ذكر شيء من صفات الله محرمة، وإشارة إثبات الحقيقة جائزة[1].**

نحن نرى أن من الشارحين من إذا حكى شيئًا من صفات الله يشير بما يخصه هو من الصفات.

فمثلًا: يقول: (إن قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الله) فيحكي صفة الله، ويشير إلى ما يخص صفته، فهل هذه الإشارة جائزة أو ليست جائزة؟ أو يقول: (ينزل ربنا) فيحكي شيئاً من صفات الله، ويشير بما يخص صفاته.

أو إذا قال: إننا نثبت لله العين والسمع، ونثبت لله الكلام، فهل يجوز أن تشير بما يخص صفتك عند شيء مما يخص صفات الله؟

الجواب: لا نقول يجوز مطلقًا، ولا تقل: لا يجوز مطلقًا، إنما الأمر على التفصيل في قصدك بهذه الإشارة، فإن كنت تقصد بها مماثلة الصفة بالصفة، بمعنى أن الإصبع الذي يخص الله هو عين الاصبع الذي أشرت به ، وان العين التي تخص الله هي نفس هذه العين ، فإذا كانت الاشارة إشارة تمثيل فهي محرمة إجماعا ، لان الله يقول: (لَيسَ كَمِثْلِهِ شَئٌ)[الشورى:١١].

واما إذا كان لا يقصد التمثيل، وإنما كان يقصد إرادة إثبات الحقيقة، بمعنى أنه كما أن هذه الإصبع حقيقية في المخلوق، فأنا أريد حقيقة أصابع الله اللائقة به، فهذا يتضمن قطع دابر التمثيل والتحريف، ونقل الكلام عن حقيقته فهذا جائز، فإذا كان يريد إثبات المماثلة فمحرم، وإذا كان يريد نفى التحريف وإثبات الحقيقة؛ فجائز.

**ودليلها أمران:**

الدليل الأول: في صحيح مسلم من حديث ابن عمر-رضي الله عنهما- قال: رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- على المنبر يخطب فقال: **«إن الله -تبارك وتعالى- يوم القيامة يطوي السماوات فيأخذهن بيمينه، ثم يطوي الأراضين**

(١) مختصر الصواعق المرسلة ( ٣٢٣ )

**ويأخذهن بيده الأخرى ويهزهن ويقول: أنا الملك، أين الجبارون المتكبرون؟ يقول ابن عمر: فرأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- يهز يديه على المنبر، ويتحرك أصله، حتى إني أقول: أساقط هو برسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟»**[1].

فهل هز النبي يديه لإثبات التمثيل ، أو لإرادة الحقيقة؟ الجواب : بل لارادة الحقيقة .

والدليل الثاني : في السنن لما نزل قول الله -عز وجل-: (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)[النساء:٥٨].

يقول الراوي: فوضع النبي -صلى الله عليه وسلم- سبابته على عينه، وإبهامه على أذنه، فهل يقصد أن البصر كالبصر مثلًا؟ الجواب : بالطبع لا ، وغنما يقصد إثبات حقيقة الصفة وهذا لا باس به والله أعلم .

**القاعدة السابعة والأربعون : كل تحريف يحرفه أهل البدع، فإنك تجيب عنه بثلاثة أجوبة**[2].

وهذه الأجوبة لا تختلف في أي تحريف، فالذين حرفوا العين، أجبهم بهذه الأجوبة، والذين حرفوا النفس، أجبهم بهذه الأجوبة ، والذين حرفوا اليد، أجبهم بهذه الأجوبة، فلا تختلف هذه الأجوبة، وفي بعض الصفات تزيد إلى اكثر منها.

**١- أن تحريفك هذا خلاف فهم السلف.**

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب (١٢٦/٨) برقم (٧٢٢٨).

(٢) من تتبع المؤلف لأجوبة أهل العلم في تحريفات أهل البدع ، وهي أجوبة لا تختلف أبدا على كل تحريف .

**٢- أنه خلاف اللغة.**

**٣- أنه ليس عليه دليل.**

يقول الناظم:

وكل ما حرفه أهل البدع...يجاب عنه بالجواب المتبع

خلاف فهم السابقين واللغه...ولا دليل، قل: فمن ذا سوغه؟

أي: من الذي أجاز لك أن تحرف، وهو على خلاف فهم السلف، وخلاف اللغة، وليس عليه دليل؟

فإن قال الأشعري: بل يداه مبسوطتان. وقال: المراد بها النعمة والقدرة.

فتقول: تحريفك هذا على خلاف فهم السلف، واللغة، وليس عليه دليل.

فإن قال الأشعري: إن النزول نزول أمر. فتقول: تحريفك هذا على خلاف فهم السلف، واللغة، وليس عليه دليل.

أسأل الله أن يشرح صدري وصدوركم، وأن يوفقنا وإياكم، وأن يرفع نزلنا جميعًا، وأن يجزيكم عني وعن المسلمين خير جزاء على صبركم وتحملكم وطول كتابتكم وجلوسكم، وأسأل الله أن لا يحرمكم الأجر، واسأل الله أن يعلمني و إياكم ما ينفعنا وأن ينفعنا ما علمنا، وأن يجعلنا هداة مهتدين يا رب، لا ضالين ولا مضلين، ولا رؤساء في الفساد، ولا تجعلنا رؤوساً في إفساد عقيدة الناس يا رب العالمين، هذه القواعد تبين لنا طريقة التأصيل والتقعيد، فيجب مراجعتها وتعليمها الآخرين.

والله تعالى أعلى واعلم ، ونسأل الله أن يجعل ما قلناه وما كتباه حجة لنا لا علينا وأن ينفع به حيث كان إنه ولي ذلك والقادر عليه ، واستغفر الله من زلل السان وخطأ البنان ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .